المدخل
إلى التاريخ الاقتصادي

تأليف

جورج كول

الكتاب: المدخل إلى التاريخ الاقتصادي

الكاتب: جورج كول

الطبعة: ٢٠٢٠

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة
جمهورية مصر العربية
هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥
فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣
APA

E-mail: news@apatop.comhttp://www.apatop.com

دار الكتب المصرية
فهرسة إثناء النشر

كول ، جورج
المدخل إلى التاريخ الاقتصادي / جورج كول
– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.
٢٠٣ ص، ١٨ سم.
الترقيم الدولى: ٦ – ٤٧ – ٤٤٦ – ٩٧٧ – ٩٧٨
أ – العنوان   رقم الإيداع : ٢٦٨٨٦ / ٢٠١٩

المدخل

إلى التاريخ الاقتصادي





الفصل الأول

كيف حدثت التغيرات الاقتصادية؟

إن هذا الكتاب مجرد مقدمة موجزة للموضوع الذي سنتناوله. وهو لم يوضع للمؤرخين الاقتصاديين، بل لطلبة العالم الحديث الذين يريدون تكوين فكرة عامة عن التغيرات الاقتصادية التي غيرت أسلوب معيشة جزء كبير من سكان العالم في خلال القرنين الماضيين، والتي مازالت تنتشر في المناطق التي تأثرت بها إلى حد ما في السنوات القليلة الماضية.

ترى كيف حدثت هذه التغيرات وما هي المراحل التي دفعت العالم إلى وضعه الحالي، وما هي الدروس التي يمكن أن نتلقاها من الأحداث الماضية والتي ترشدنا إلى سبل مواجهة المستقبل؟

وجدير بالذكر أن معظم سكان الدول التي كانت تعتبر المراكز الرئيسية للتطور الصناعي يعيشون اليوم في المدن، وتميل نسبة الأفراد الذين يعيشون في القرى إلى الانخفاض. وبعد مضي فترة من الزمن ارتفع عدد السكان في هذه الدول بسرعة هائلة أخذت تنخفض معدلات المواليد فيها بحيث يكون لانخفاض معدل الوفيات بين الأطفال وازدياد متوسط طول عمر الإنسان أثر في تغيير الموقف وأصبح عدد سكانها يرتفع

الآن ولكن ببطء وفي بعضها لا يسجل عدد السكان أي ارتفاع، ويميل "تركيب الأعمار" إلى التغير أو تنخفض نسبة الأطفال وترتفع نسبة كبار السن من الرجال والنساء. وقد غيرت سكنى المدن أسلوب حياتهم وعادة ما تضعف الروابط العائلية بين سكان المدن ولاسيما المدن الكبرى عن مثيلاتها بين سكان القرى، ولا تكون الأسرة في المدينة وحدة اقتصادية كما هو الحال بين الفلاحين في معظم بقاع العالم. وعادة ما تكون روابط الجوار في المدينة أقوى من مثيلاتها في القرية على الرغم من أنها في الأحياء الفقيرة والمناطق التي يسكنها العمال أقوى مما هي في المناطق السكنية الجديدة والضواحي التي تسكنها الطبقة المتوسطة.

وعلى الرغم من أن العامل الفني الماهر ما زال يتعلم حرفة معينة يرتزق منها طيلة حياته فإنه أقل من العامل القديم ميلا إلى مزاولة هذا العمل في حرفة واحدة أو حتى في فرع واحد من الصناعة طيلة حياته وكثيراً ما يقوم بالأعمال الفنية عمال مهرة يستطيعون بسهولة التحول من فرع معين من فروع الإنتاج الآلي إلى فرع آخر.

وأهم من ذلك ظاهرة تزايد عدد الأشخاص الذين يقيمون في منطقة غير المنطقة التي يشتغلون بها، وربما كانت المسافة بين المنطقتين كبيرة في المدن الكبرى. ولا يضطر العامل إلى إنفاق قدر كبير من الوقت للانتقال من مسكنه إلى مقر عمله فحسب مثلا بل إنه يعمل على إضعاف الصلة الإنسانية بين مقر العمل والمسكن فلا تعرف الزوجات مثلا زملاء أزواجهن في العمل أو زوجاتهم كما يقسم الأزواج روابطهم الاجتماعية بين

مقر العمل ومقر السكن. ويسفر ذلك عن ازدياد الحرية الفردية في بعض النواحي وضعف تأثير الرأي العام على الأفراد على التكيف مع الجماعة التي تسكن في نفس المنطقة وميل الأفراد إلى خلق روابط اجتماعية منفصلة وقلة ضغط المنزل على المراهقين وعلى الأطفال الذين مازالوا يدرسون في المدارس.

إن حضارتنا التي شكلتها سكنى المدن هي نتيجة من نتائج الطابع الصناعي. وقد نمت مدننا وتطورت حول الموابي أو بالقرب من المناجم أو حيث ولدت صناعة جديدة لأن وجود مجموعة بسيطة من المؤسسات في مكان ما يدفعها إلى إنتاج منتجات معينة عادة ما يشجع مؤسسات أخرى على الاستقرار بالقرب منها نظراً لما يتيحه التكتل في مكان واحد من فرص الحصول على العمال المناسبين والخدمات الأخرى اللازمة في الحرف الفرعية التي قد تؤدي إلى قيام علاقات وثيقة بينهم. وقد نشأت مدن كبرى قبل الثورة الصناعية غير أنها كانت قليلة العدد، وكانت معظمها مراكز للحكومة والإنتاج والتجارة. وكانت هناك أيضاً مدن صغيرة كثيرة غير أن معظم هذه المدن كانت أشبه بمراكز لبيع منتجات المناطق الريفية المحيطة بها ولم تكن وحدات مستقلة بذاتها وكان الذين يعيشون بداخلها على علاقة وثيقة بالريف ولم يكن هناك ما يفصل بين القرية الكبيرة والمدينة الصغيرة.

ولعل ظاهرة نمو المدن من أهم مظاهر العصر الحديث. ويقترن بها أيضاً تطور أساليب المعيشة. وعادة ما يضم سكان المدن عدداً كبيراً من

العمال اليدويين الذين يمضون حياتهم اليومية بالاتصال بالآلات وعدداً أقل من الكتبة والإداريين وموظفي الحكومة والشركات والبنوك والمحال التجارية. وتزيد مطالب الحكومة من القوة العاملة بسرعة هائلة وتنمو المهن نمواً كبيراً ومن بينها مهن جديدة لها مكانة عالية في السلم المهني. ويزداد التقسيم الطبقي للمجتمع تعقيداً، إذ بينما تقل أهمية المولد في تحديد الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد تزيد أهمية التعليم في هذا الشأن ويتعرض النظام التعليمي لتغيرات هائلة تعمل على تكيفه مع ظروف المجتمع المتغير.

وتظل الوحدات الاقتصادية الصغيرة في هذا العالم الرأسمالي قائمة ومتعددة ومن بين هذه الوحدات المتاجر والمكاتب الصغيرة والشركات الصغيرة التي تساهم في مجال البناء والإنتاج وغيرها من الشركات الكثيرة ولكن في نفس الوقت يزيد عدد المشتغلين بالمؤسسات الكبرى التي تملكها شركات تقوم بإدارة مشروعات كثيرة، إذ أن نطاق إدارة الأعمال أوسع بكثير من نطاق الإنتاج. وعادة ما يقوم صاحب المشروع الصغير أو المتوسط بإدارة مشروعه. أما ممثلو الشركات الكبرى فهم إما من رجال المال الذين لهم نصيب في أرباح الكثير من الشركات أو خبراء إداريون يتقاضون مرتبات ضخمة. وكثيراً ما يكون هؤلاء من الرجال "العصاميين". وهم في قمة النظام الهرمي الذي يضم الموظفين الإداريين والخبراء الذين يتقاضون مرتبات وينتمون إلى جماعات اجتماعية مختلفة كما أنهم يختلفون عن أصحاب الأعمال المنتمين إلى أسر معينة أو صغار السادة أو التجار الذين يقومون بإدارة مشروعاتهم التجارية الخاصة. وبينما كان التقدم الفني

إلى حد كبير في الماضي نتيجة المجهودات والاكتشافات الفردية التي يقوم بها أفراد لا ينعمون بقدر كبير من المعلومات العلمية والفنية أصبح في العصر الحاضر نتيجة لأبحاث علمية منظمة وباهظة التكاليف لا يمكن أن يتحمل نفقاتها سوى أضخم الشركات أو المؤسسات المشتركة– العامة والخاصة ويعمل في معامل الأبحاث عدد كبير من المتخصصين الفنيين المدربين تحت إشراف عالم دقيق كما يشتغل عدد كبير من الخبراء الفنيين المدربين في المؤسسات الإنتاجية الكبرى. وتميل نسبة المشتغلين في العمليات الإنتاجية الفعلية في الصناعة إلى انخفاض بعد أن ارتفعت في المراحل الأولى للتصنيع بينما ترتفع نسبة الإداريين والخبراء الفنيين ورجال التخطيط والكتبة والمحاسبين والمشتغلين على الآلات الكاتبة. ومع التطور الاقتصادي تزيد نسبة العمال المشتغلين بوسائل الانتقال أولاً ثم تستقر نسبياً. ويقوم ببعض الأعمال الأخرى الخارجة عن نطاق الصناعة مثل التدريس والتمريض والخدمات الاجتماعية أشخاص ذوو خبرة فنية عالية. ويزيد بسرعة عدد الأشخاص الذين يحصلون على مؤهلات فنية ولاسيما بين أصحاب الأجور المنخفضة. ويتسع نطاق المساومة الجماعية بين العمال والموظفين فتشمل الكثيرين من أصحاب المهن ولا تقتصر على المشتغلين بالأعمال اليدوية.و هكذا ينتشر النشاط الثقافي بين أصحاب المرتبات وبين العمال غير الفنيين بعد أن كان يحتكره العمال اليدويون الفنيون. وفي نفس الوقت يزداد اتحاد المؤسسات للمساواة الجماعية مع الموظفين ولتنظيم السوق عن طريق الاتحادات التجارية وتمثيل المصالح

الاقتصادية في التعامل مع الحكومات التي يزداد تدخلها في الشئون الاقتصادية.

وتخلق المدينة– بما تضمه من السكان الذين يعتمدون على الأجور ويعيشون في مساكن مستأجرة دون أن يكون في حوزتهم أرض أو عقار موروث يمكن الرجوع إليه في أوقات الضيق للتخفيف من حدة فقرهم باعتبارهم أعضاء في جماعة واحدة، وهم لا يقيدون بالتزامات تقليدية قوية– تخلق هذه المدينة بدلا من التماسك العائلي أشكالا من التوافق المشترك العام والخاص لمواجهة الكوارث وعناصر القلق التي تقترن بها المدينة الصناعية.

وتختلف أشكال هذا التطور كثيراً من دولة لأخرى. وفي القرن التاسع عشر كان يطبق في انجلترا قانون الفقراء الذي لا ينم عن أي شعور إنساني جنباً إلى جنب مع نشاط الجمعيات الخيرية الواسع النطاق الذي كان يتمثل في الصيدليات والمستشفيات وجمعيات الإغاثة التي كانت تعمل بوازع ديني وتفضل مساعدة الفقراء والمحتاجين.

وكان بعض العمال والتجار الذين كانوا يحترمون أنفسهم يكونون جمعيات من بينهم لمساعدة بعضهم بعضاً تفادياً لقانون الفقراء أو للتحقيقات التي تجرى قبل إعطاء الجمعيات الأخرى للمساعدات الخيرية.

وكان هناك تعصب شديد ضد الحكومة لتدخلها في المساعدات الخيرية إلا في حالة الضروري القصوى.

وكان الفقراء يحقدون على قانون الفقراء الذي كان يقوم على هذا المبدأ والذي كان يجبرهم على كفاية حاجاتهم بأنفسهم بقدر الإمكان.

ولكن بعد تعميم حق الانتخاب، وبعد تنافس الساسة على كسب أصوات الرجال الفقراء- ثم النساء الفقيرات بعد إعطائهم حق الانتخاب- ازداد الضغط من أجل التوسع في إتاحة الخدمات الاجتماعية العامة دون الإضرار بسمعة المستفيد.

وفي ألمانيا كان بسمارك من أول من نادوا بنظام التأمين الإجباري الذي تقوم الدولة بتنظيمه والذي دعا الفقراء إلى مساعدة بعضهم بعضاً بمساواة الأعباء واقتدت به الدول الأخرى بعد فترة قصيرة من الزمن.

ولم تقف الأمور عند هذا الحد بل ذاع الاعتراف بأن الدولة ملزمة باتخاذ اللازم نحو تخفيف عوامل عدم الاستقرار في الحياة في عصر الصناعة.

وأخيراً اضطر الساسة إلى تقديم جزء من المال من عوائد الضريبة العامة.

وفي القرن التاسع عشر اتسع نطاق الخدمات الاجتماعية بسرعة، وشمل الولايات المتحدة معقل الحرية الاقتصادية في خلال الأزمة الاقتصادية الكبرى التي نشبت في ثلاثينيات القرن الحالي.

ولم يعد الاعتماد على الأموال التي تقدمها الدولة لمواجهة البؤس والفقر يعتبر فضيحة وأصبح شيئاً عادياً بالنسبة لطبقة العمال كلها بل إن هذه المساعدات بدأت حالياً في الوصول إلى الطبقات المتوسطة.

وظهرت معاشات العجائز ومساعدات الأطفال والخدمات الطبية والتعليم المجاني والمساعدات المقدمة للمعاهد العليا والجامعات ومشروعات الإسكان– ظهرت كلها في نفس الوقت مع المساعدات النقدية التي تقدم في حالات المرض والعجز والبطالة.

وقد أصبح التأمين الاجتماعي في الدول المتخلفة اقتصادياً جزءاً حيوياً من برنامج كل حزب سياسي يعمل على الاستفادة منه لكسب أصوات الناخبين.

وكانت النظم الاقتصادية المتقدمة في القرن التاسع عشر تقوم على الملكية الخاصة والمشروعات الخاصة أو الفردية. وكانت هناك فعلا مشروعات عامة ولكنها كانت تستمد طابعها من البيئة الرأسمالية.

وكان من المعتقد بصفة عامة أن الرأسمالية التي يطلق عليها في كثير من الأحيان "المشروع الحر" هي الأساس الوحيد الذي يمكن أن تقوم عليه الإنتاجية الاقتصادية.

وفي أثناء ذلك القرن كان هناك اشتراكيون يهاجمون النظام السائد، ويدعون إلى التخطيط الاقتصادي العام ومراقبة الإنتاج ولكن لم توجد

اقتصاديات تقوم على الملكية العامة. بل حتى قيام الثورة الروسية في عام ١٩١٧ لم تكن توجد دولة واحدة تتبع نظام "المشروع العام" الشامل، وكان الكثيرون يسوقون الحجج على ضرورة انهيار الاتحاد السوفييتي بسرعة لأنه كان يتجاهل [الطبيعة البشرية] و[قوانين الاقتصاد السياسي]. وكان يقول البعض في ثقة: إنه ما من دولة تخضع فيها الصناعة للملكية العامة توافق على تخصيص كميات كافية من موارد الثروة الإنتاجية الجارية للمحافظة على نظام الإنتاج الصناعي، وعلى الأقل لتحسين الإنتاجية.

ولكن الحقيقة أن الاتحاد السوفيتي ظل يحافظ على أكبر معدل للاستثمار الرأسمالي فترة من الزمن تزيد على ربع قرن ولم يظهر ما يدل على الانهيار الاقتصادي بل إنه ارتفع في جيل واحد من مستوى التخلف الاقتصادي إلى وضع يسمح له بتحدي أكثر الدول تقدما. وقد يقال إن الاتحاد السوفيتي تمكن من ذلك لأنه لا يتبع نظاماً اقتصادياً ديمقراطياً يتحكم فيه المستهلك بل يتبع نظاماً استبدادياً يخضع للسيطرة الشيوعية ولكن كيفما كانت الأسباب فالحقيقة التي تثبتت هي أنه قد ثبت أن الرأسمالية ليست النظام الاقتصادي الوحيد القادر على الاستفادة من الأساليب العلمية الحديثة والقيام بمشروعات كبيرة لتنمية رأس المال.

وبقى الآن أن نرى إن كان ماركس على صواب حينما تنبأ بعجز الرأسمالية– بعد أن تفي بغرضها– عن السيطرة عن القوى الإنتاجية النامية وبأنها سوف تزول ليحل محلها في الوقت المناسب في كل مكان نوع معين من التنظيم الجماعي للصناعة. ولا شك في أن مناقشة هذا الموضوع لا

يمكن أن يتعرض لها التاريخ الحاضر، غير أن الاتحاد السوفيتي قد أصبح اليوم قوة تاريخية ولابد من أن يعمل له حساب في المستقبل. بل لابد أن نعمل حساب التطور الحالي في بريطانيا وغيرها من البلدان وهو ظهور "النظم المختلطة" التي تعيش فيها الرأسمالية جنباً إلى جنب مع "القطاع الاشتراكي" العام وتخضع فيها لعنصر التخطيط العام والإشراف.

ولن أرجع في دراستي هذه إلى الوراء أكثر من قرنين من الزمن على الرغم من أن التطورات التي حدثت في ميادين الصناعة والزراعة والنقل والتجارة وفي نمو المدن وفي إعادة شكل البنيان الطبقي بعد عام ١٧٥٠ تقوم على التطور العلمي الذي بدا من قبل وكانت تقترن باكتشاف العالم الجديد وبانهيار النظام الاجتماعي الذي كان سائداً في العصور الوسطى.

وفي بحثي هذا اضطر إلى قبول هذه التطورات وغيرها من العوامل الأخرى كما هي لكي أحصر موضوع بحثي في نطاق معقول. ولأبدأ الكتاب بحوالي عام ١٧٥٠ لأن هذا التاريخ يفصل بين الفترة السابقة عليه والفترة اللاحقة، بل لأن النصف الأخير من القرن الثامن عشر– بالنسبة للدولة التي تزعمت الثورة الصناعية– شهد تغيراً اقتصادياً سريعاً أدى إلى تغير أساليب معيشة الناس في المدينة والريف وفي أفكارهم وآرائهم عن المجتمع.

إن الدولة التي حدث فيها هذا التغير هي انجلترا لا بريطانيا بأكملها لأن التغير لم يشمل سوى مناطق صغيرة في ويلز واسكتلنده في المراحل

الأولى. واتسع نطاق الثورة الصناعية وانتشرت من انجلترا فشملت دولا أخرى ولكنها لم تؤد إلى قلب أساليب الحياة التقليدية بالقدر الذي فعلته في انجلترا.

وسوف نرى فيما بعد دولا أخرى شملتها الثورة الصناعية ولكن بطريقة مختلفة عن الأخرى.

وعلينا أن ندرك جيدا من البداية أنه على الرغم من مضي قرنين من الزمن على التغير الاقتصادي السريع الذي لم يكن له مثل فإن الثورة الصناعية لم تشمل العالم كله حتى الآن. وقد شهدنا نحن أبناء هذا الجيل انتشارها في روسيا رغم أنها لم تكن قد مست حياة الشعب الروسي في عهد القياصرة. بل إن انتشارها في الهند والصين محدود ولكن لا وجود لها في جزء كبير من أفريقية. وظهرت آثارها في أماكن متفرقة في أمريكا اللاتينية رغم التطور السريع الذي شملها في السنوات الأخيرة.

ومازالت نسبة كبيرة من سكان العالم تعيش في مستويات لم تتأثر بعد بالتقدم الهائل في الإنتاجية الذي حققه استخدام أساليب الصناعة الحديثة ومازال هؤلاء الناس يحصلون على أقواتهم بالأساليب البدائية التي لم تتغير إلا قليلا بعدة قرون مضت.

ولم يسأل الناس أنفسهم إلا أخيراً عن كيفية نشر القوى العلمية والتكنولوجية بين أفراد الجنس البشري جميعاً. بل مازال حتى الآن يذهب

بعضهم إلى أنه لا غرابة في أن تمضي بعض الدول في إثراء نفسها بينما تظل الدول الأخرى تتردى في وهدة الفقر.

وثمة حقيقة لا يمكن الاعتراض عليها وهي أن تطور الضمير الاجتماعي في هذا الصدد بين مواطني الدول الأكثر تقدما يرجع إلى حد ما إلى ظهور الاتحاد السوفييتي كقوة صناعية كبرى أكثر من رجوعه إلى أي عامل آخر. وإن كان الاتحاد السوفييتي قد تمكن في خلال جيل واحد من أن يصبح أحد أقوى دولتين في العالم وتمكن من إتباع أكثر أساليب الإنتاج تقدما فما الذي يمنع الدول المتخلفة الأخرى من إتباع نفس هذا السبيل؟

لا شك في أن الاتحاد السوفيتي مازال فقيراً من حيث متوسط مستوى المعيشة على الرغم من التقدم الهائل الذي حققه ولكن من الواضح أنه شرع في السير في طريق سيؤدي به إلى مستويات للمعيشة يمكن مقارنتها بمستويات الدول النامية في فترة قصيرة من الزمن ما لم تأت الحرب عليها.

وإن كانت روسيا قد حققت ذلك فلماذا لا تحققه الصين؟

ولماذا لا تحققه الهند؟

ولماذا لا تحقق نفس الشيء كل دولة بما يتناسب مع سكانها وموارد ثروتها؟

إن القرنين الماضيين قد نشرا حركة التصنيع في أقل من نصف العالم.

ترى كم من الزمن سيمضي إلى أن تشمل حركة التصنيع الأجزاء الباقية من العالم؟

لن أجيب عن هذا السؤال الآن، بل سأعود للإجابة عنه فيما بعد فربما سهل علينا تقدير المستقبل بعد أن نتبين كيف انتشرت الثورة الصناعية من دولة إلى أخرى منذ ظهورها في انجلترا منذ قرنين من الزمن.

ولنبدأ بمحاولة التوصل إلى مميزات هذا النظام الصناعي الأساسية كما يوجد الآن. ولنقارن هذا النظام بعد ذلك بالمجتمع الاقتصادي الذي قام في انجلترا في حوالي نصف القرن الثامن عشر، أي قبل أن تؤثر الطاقة المحركة، والاشتغال في المصانع على أساليب معيشة الشعب الانجليزي.

الفصل الثاني

طبيعة المجتمع الصناعي الحديث

يسيطر الإنتاج الكبير وما يقترن به من التقدم الآلي المعقد والباهظ التكاليف والتوسع في استخدام الطاقة– يسيطر على النظام الاقتصادي القائم حاليا في أكثر مناطق العالم تقدما. ومع ذلك فمازال الإنتاج الصغير قائماً حتى في أكثر الدول تقدما وما زالت معظم المؤسسات الإنتاجية صغيرة حتى في هذه الدول.

غير أن الإنتاج الكبير أصبح يسيطر على الاقتصاد بأكمله وفي كثير من الحالات أصبحت المشروعات الإنتاجية أوسع نطاقا من المصنع أو أية وحدة إنتاجية أخرى، وأصبحت تسيطر على الأراضي وموارد الماء ووسائل النقل الجوي في معظم الأحيان هيئات ومنظمات كبرى.

وأصبح تسويق السلع وتوزيعها يصدران عن نظام معقد يختلف باختلاف الأماكن وباختلاف المنتجات.

وقد دخل الإنتاج الكبير اليوم مجال الزراعة أيضاً على الرغم من أن الوحدة الإنتاجية في معظم الدول ما زالت صغيرة نسبياً. ويميل التسويق الزراعي إلى جميع الباعة والمشترين في اتحادات كبيرة. بل إن النشاط

المصرفي والائتماني فهو إما من اختصاص هيئات كبيرة أو تحت سيطرة وإشراف هذه الهيئات.

وأصبحت الخدمات الاجتماعية وبعض المنافع العامة مثل تزويد الماء والغاز والكهرباء من اختصاص هيئات كبيرة- والمثال على ذلك الخدمات الصحية العامة والتعليم.

ولا تتطلب أساليب الإنتاج والتوزيع والتبادل هذه تجميع رأس المال فحسب بل إنها تتطلب أيضاً حشد العمال اللازمين على اختلاف أنواعهم. وتتطلب تخطيطا واسع النطاق لعمليات الاستثمار والبحث العلمي والفني لا بالنسبة للدولة بأكملها بل على الأقل على نطاق يتمشى مع تنظيم العمل نفسه. وهي تثير مشاكل خطيرة تتعلق بالعلاقات الإنسانية كما أنها أدت إلى نمو المدن والمناطق الصناعية نمواً هائلا وتغير طابع الحياة تغيراً جوهرياً.

وينطوي هذا التغير على هجرة الناس من منطقة إلى أخرى في الدولة الواحدة ومن دولة إلى أخرى بل من قارة إلى أخرى أيضاً.

وتطلبت هذه الأساليب فتح مناطق كانت متأخرة وقليلة السكان وبعثت نظاماً جديداً معقداً لتبادل للتجارة بين الدول الصناعية والدول الزراعية لتزويد مراكز التجارة والصناعة بالمواد الأولية والمواد الغذائية كما أدت في جميع الدول الصناعية إلى قيام نقابات العمال التي تتمثل فيها مميزات الإنتاج الكبير وفي جميع الدول الزراعية إلى قيام منظمات المزارعين

والفلاحين التعاونية التي يربو عدد أعضائها على عدد أعضاء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في المناطق الصناعية.

إن الوصف السابق لخصائص البنيان الاقتصادي في العالم الحديث لا يتعرض للفرق بين المشروع الخاص والمشروع العام. وينطبق بنفس الدرجة على الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة على الرغم من الاختلافات الكبيرة بين النظامين الاقتصاديين والاجتماعيين فيهما كما أنه يؤكد أهمية الأسس الفنية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الحديث والتي نتشابه في جميع الدول المتقدمة مهما اختلفت التنظيمات السياسية والاقتصادية فيها.

وتؤدي التطورات الفنية إلى تشابه بنيان العمل سواء أحل محل الرأسمالية أي شكل من أشكال الاشتراكية في السيطرة على قوى الإنتاج والتوزيع والتبادل أم لا. فما كان ليختلف الوقع كثيراً بالنسبة للعمل الذي يقوم به معظم المشتغلين "بشركة الصناعات الكيميائية" لو أممت هذه الشركة وما طرأ أي اختلاف على عمل عمال المناجم والسكك الحديدية الذين يعملون الآن في هيئات عامة بدلا من الشركات المساهمة الخاصة. فربما تأثرت أمورهم ووضعهم وشعورهم نحو عملهم وربما لم يكن لذلك أي أثر. إذ لابد من أن يظل عملهم كما هو دون أي تغير جوهري.

والواقع أن النظام السياسي والاقتصادي السائد والتطور الفني والاقتصادي ظلت حتى القرن الحالي كما هي دون تغيير في جميع الدول التي مرت بالثورة الصناعية.

وكانت التطورات ذات طابع رأسمالي في وسائل الإنتاج الكبير والصغير على حد كما كان يقوم الأفراد أو الهيئات التي يملكها الأفراد بتجميع رأس المال واستثماره في وسائل الإنتاج والتوزيع والتبادل بدافع تحقيق الربح. وكانت هناك بعض المشروعات العامة والتعاونية ولكنها كانت ذات قيمة ثانوية.

وكانت شركات التضامن والشركات المساهمة هي التي تسود النظام الصناعي المتطور. وقد أدت هذه الشركات إلى تركيز السيطرة على موارد رأس المال في المؤسسات الكبرى في إدارة موحدة دون تركيز الملكية في أيد قليلة. كما أنها حولت الادخار بقصد الاستثمار من أيدي أصحاب الدخول من الأفراد إلى سيطرة الموجهين لرأس المال المتجمع الذين يستطيعون أن يحرموا أصحاب الأسهم من جزء من الأرباح يقصدون أنه من الحكمة احتجازه لتوسيع نطاق المشروع.

والواقع أن أصحاب الأسهم اليوم لا يمتلكون المشروعات التي يستثمرون فيها أموالهم بل إنهم يمتلكون صفوفا معينة ومحددة تتيح لهم الحصول على دخول من الأرباح، بينما تمتلك الشركة المساهمة نفسها فلا يكون لأصحاب الأسهم أية سلطة على تصرفاتها فالذين يسيطرون عليها

هم المديرون الذين يقومون بتسيير العمل فيها على الرغم من أن أصحاب الأسهم هم الذين ينتخبونهم رسمياً في الاجتماعات التي تعقد فيما بينهم والتي لا يحرص على حضورها سوى القليلين. وهؤلاء الأشخاص الذين تعترف بهم القوانين في الدول الرأسمالية على أنهم ذوو شخصيات قانونية هم الذين يسيطرون على قوى النظام الاقتصادي.

وغالباً ما تمتلك إحدى الشركات المساهمة الكبرى شركات أخرى أو تسيطر عليها وغالباً ما تمتلك المؤسسات المصرفية أو المالية الكثير من الشركات الإنتاجية أو تسيطر عليها. ويظل أصحاب الأسهم سلبيين ما لم ينتموا إلى الصفوة التي لها حق الإدارة.

ويخضع الكثير من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وبعض الشركات الكبرى لسيطرة أسرات معينة غير أن المديرين في معظم الشركات الكبرى لا يمتلكون سوى جزء بسيط من رأس المال الإجمالي، والكثيرون منهم مجرد منظمين فنيين ولا يمكن اعتبارهم رأسماليين بالمعنى القديم لهذا اللفظ.

وعند تأميم المشروع أو الصناعة بأكملها يحل محل مجلس الإدارة مجلس ليس لأعضائه أي نصيب في رأس المال، غير أن المجلس الجديد يضطر إلى القيام بمعظم مهام مجلس الإدارة القديم فيما يتعلق بسياسة المشروع. والفارق الوحيد بين الوضعين هو أن هذا المجلس يخضع إلى حد ما للسياسة العليا التي تتخذها الحكومات، وتتفاوت أهمية هذا الفارق تبعاً

لدرجة استخدام الوزراء والمجلس النيابي لسلطتهم. وتصبح الدولة مالكة لرأس المال.

وقد تضطر الشركة المؤممة إلى دفع فائدة معينة كتعويض لأصحاب الأسهم إلا إذا قضت الثورة الاجتماعية بمصادرة أموال أصحاب الأسهم القدماء، وفي حالة عدم التزام الشركة المؤممة بدفع التعويض فعادة ما تفرض الحكومة ضريبة معينة على أرباح الشركة المؤممة.

ويستمر الموظفون والعمال في تقاضي مرتباتهم كما يواصل المديرون إدارة المشروع كما يواصل المراقبون الرقابة عليه.

وربما أدخلت بعض التغييرات على نظام "المساومة الجماعية"، وتزيد استشارة الإدارة للعمال. وقد يظهر عامل جديد مثل "سيطرة العمال" كما حدث أخيراً في يوغوسلافيا. غير أن المقتضيات الفنية تستوجب بقاء البنيان التنظيمي للعمل والعلاقة بين الموظفين المختلفين والتنظيمات الروتينية كما كانت قبل التأميم. ويبقى ثابتاً أيضاً سلوك الموظفين في خلال ساعات العمل.

ولا يعني هذا أن الاختلافات بين الوضعين غير ذات أهمية بل يني أن إتباع أساليب الإنتاج الفنية الحديثة يفرض قدراً كبيراً من التجانس على ظروف العمل في حياة العامل.

ويصبح العامل عضواً في جماعة إنتاجية كبيرة ومعقدة، ويظل عدد الأشخاص الذين يعملون في عزلة أو في جماعات صغيرة كبيراً حتى في الاتحاد السوفييتي نفسه وإن كانت تميل إلى الزيادة في نسبة عدد المشتغلين في جماعات كبيرة بينما يقل استقلال الجماعات الصغرى وعزلها.

ويؤدي تطور الإنتاج الكبير والمصانع الضخمة إلى إنتاج سلع متكررة عن طريق عمليات ميكانيكية ثابتة يؤدي إلى ظهور عمال مضطرين إلى تنمية لون معين من المهارة الآلية يمكن تحويله من عملية إلى أخرى ولا يتطلب براعة خاصة. ولابد من ظهور عمال بارعين يقومون ببناء الآلات المعقدة وصيانتها، غير أن عملية تشغيل الآلات لا يتطلب من معظم العمال سوى قدر محدد من البراعة.

ونتيجة لذلك ازداد عدد الموظفين الكتابيين والخبراء الفنيين والإداريين، وانخفضت نسبة العمال المشتغلين بعمليات الإنتاج كما انخفضت نسبة عدد العمال غير الماهرين الذين حلت الآلات محلهم في المصانع الكبيرة.

ويقابل ظاهرة الصناعة الكبيرة الحجم ظاهرة نمو المدن في الناحية الاجتماعية، وتختلف نسبة سكان المدن إلى سكان الريف من دولة إلى أخرى بل إنها تختلف أيضاً في أكثر الدول تقدماً.

وتزيد هذه النسبة في بريطانيا عنها في جميع الدول الصناعية كما أن نسبة المشتغلين بالزراعة أقل منها في أية دولة أخرى. ولا تزال نسبة المشتغلين

بالزراعة وسكان الريف في الولايات المتحدة أعلى بكثير مما هي في بريطانيا على الرغم من تطور الصناعة والتجارة فيها.

أما الاتحاد السوفييتي فيمكن اعتباره دولة زراعية حتى الآن، غير أن النشاط الصناعي يزداد فيه، كما ينمو عدد سكان المدن بسرعة كبيرة.

ولما كانت الظروف تختلف بين الدول المتطورة صناعياً فإن الاتجاه العام لا يتغير من مكان إلى آخر. وهو يتلخص في انخفاض عدد سكان الريف والفلاحين نسبياً وازدياد تركيز السكان في المدن.

وقد ظهر نفس هذا الاتجاه حيث اتبعت أساليب الصناعة الحديثة في الدول الأقل تطوراً. فأثارت المصانع الضخمة في كلكتا ومدارس وشنغهاي مثلا مشكلات تتعلق بالحياة في المدن شبيهة بالمشكلات التي أثارتها الثورة الصناعية في مراحلها الأولى في لانكشير وغيرها من المدن الصناعية في الغرب.

إننا سنقوم بدراسة مراحل التطور العامة التي مر بها هذا النوع من أنواع المجتمعات خلال القرنين الماضيين.

وسوف نمضي في توضيح ظروف الحياة الاقتصادية في انجلترا وطابعها منذ قرنين من الزمن لأن انجلترا يمكن أن تعتبر نقطة البداية لهذه الدراسة نظراً لأنها أول دولة تطورت فيها القوى الجديدة تطوراً جوهرياً.

الفصل الثالث

منذ مائتي عام

منذ مائتي عام مضت لم تكن هناك آلات بخارية كثيرة، بالرغم من مضي نصف قرن على اختراعات سافري ونيوكمن. وكانت ماكينات نيوكمن، التي اخترعها عام ١٧٥٠، تستهلك الكثير من الوقود، ولم يكن من الممكن استخدامها إلا في الأماكن التي يتوافر فيها الفحم بكثرة. وأكثر من هذا أن ماكينة نوكمن لم تكن في جوهرها سوى مضخة: إذ أن مهمتها الرئيسية تتمثل في رفع الماء؛ ولم ينجح أحد بعد في استنباط وسيلة عملية لاستخدامها بإدارة عجلات الآلة.

ولم تكن قد ظهرت بعد- وإن كانت قد أوشكت على الظهور- تلك الإصلاحات التي أدخلها وات وغيره، ممن نجحوا في جعل الماكينات اقتصادية في استهلاكها في الوقود، وقادرة على كمية الحركة التي تحتاج إليها الصناعة. وعندما استخدمت في الصناعة طاقة غير قوة الإنسان الجسدية، كانت هذه الطاقة تأتي من الريح أو الماء أو الجياد التي تدور وتدور وتحرك عجلة. وكانت معظم الصناعات مازالت تمارس نشاطها دون استخدام هذه الأشكال من الطاقة.

وكانت معظم الماكينات تدار باليد أو بالقدم. وكان صاحب الحرفة الذي يستخدم أية آلة إنما يديرها بنفسه، أو يجعل أحد الناس يديرها له-

وكان هذا المساعد صبياً في العادة. ولم يكن الكثيرون من أصحاب الحرف بحاجة إلى هذه الآلات، إذ كانوا يعتمدون اعتماداً كلياً على الآلات اليدوية.

وكان الماء هو الطاقة الرئيسية، باستثناء المناجم وعدد محدود من المشروعات المائية الكبرى حيث أخذ استخدام ماكينات سحب الماء يزداد شيوعاً. أما الطاقة المائية فكانت تأتي من المجاري والأنهار ذات المساقط الطبيعية أو التي تقام أمامها سدود لكي تسقط مياهها.

وكانت المصانع الكبرى والصغرى التي تحتاج إلى طاقة تقوم في غالب الأحيان بالقرب من المياه الجارية؛ وازداد الطب على المواقع التي تهيمن على قوى مائية مناسبة.

ولقد خفف هذا من حدة التركيز في المدن، فرجل الصناعة مضطر إلى الالتجاء إلى الماء، ومعنى هذا إقامة معظم المنشآت بعيداً عن المدن.

ولقد استفاد من هذا الوضع ريف الشمال العامر بالجبال، حيث تكثر القنوات وتتساقط المياه بغزارة. ولقد كان لمعظم هذه القنوات المائية ميزة أخرى للمصانع، وهي أنها ليست صالحة للملاحة؛ ذلك لأن القنوات الصالحة للملاحة تثيراً صراعاً مريراً بين الذين يريدون استغلالها لنقل البضائع في القوارب والسفن وهؤلاء الذين يزمعون إقامة السدود فيها للاستفادة من مساقط المياه.

وحتى بعد عام ١٧٥٠ كانت المراحل الأولى للانقلاب الصناعي تعتمد– إلى حد كبير– على استخدام الطاقة المائية.

ومن أجل هذا سمي أشهر اختراع لريتشارد أركرايت بـ "إطار الماء"، واستخدم في غزل القطن. كان هذا الإطار للغزل. وكان يدار بالقوى المائية. وفي دائرة المعارف الفرنسية صورة لآلة ضخمة يديرها حصان، وذلك لتحريك ماكينات الغزل.

غير أن طاقة الجياد كانت بطيئة وغير ملائمة: أما الطاقة المائية فمزاياها عظيمة في الأمكنة التي يمكن استخدامها فيها. أما الطاقة الناجمة من الريح فلم تكن منتظمة على الإطلاق، ولذلك لم تلائم مقتضيات المصانع، بالرغم من أنها كانت تستخدم بكثرة في طحن الحبوب، وفي صرف مياه الأراضي.

واقتضت الطاقة المائية انتشار المصانع التي تستخدمها، وعلى نطاق واسع. وما زال في مقدورك أن تشاهد آثار مصانع النسيج القديمة التي تصل في بعدها إلى الأراضي الاسكتلندية.

ومصنع روبرت أوين الشهير في نيولانارك والذي أسسه نسيبه ديفيد دبل بالتعاون مع ريتشارد أراكرايت إنما يرجع موقعه إلى قربه من مساقط كلايد: وكان النهر هو مصدر الطاقة الأساسي. وكانت هناك بعض المصانع الضخمة التي تستخدم الطاقة المائية، ولكن معظمها كان صغيراً بالضرورة لعدم توافر المياه اللازمة. وكانت التلال المحيطة بشيفيلد عامرة

بالمنشآت الصغيرة التي كانت تستغل الأنهار السريعة لتحريك المطارق الضخمة التي تستخدم في تنقية المعادن من الشوائب أو تشكيلها حسب الأشكال المطلوبة.

وإلى جانب هذا كان الماء هو الوسيلة الرئيسية للنقل- كان الوسيلة الوحيدة لتحريك السلع الثقيلة إلى مسافات بعيدة وكانت انجلترا عامرة بالمواني الصغيرة التي تستخدم في التجارة الساحلية، كما كان بها عدة مواني ضخمة للملاحة في المحيط.

واقتضى الأمر أن تكون الصناعات المنتجة للسلع الثقيلة على مقربة من البحر أو المياه الصالحة للملاحة. كانت الأنهار هي أهم شيء، نظراً لعدم وجود قنوات، اللهم إلا إذا حسبنا الأنهار الجديدة التي تشق عبر البلاد.

وفي النصف الأول من القرن الثامن عشر قطعت الإصلاحات النهرية أشواطاً سريعة، وشملت هذه الإصلاحات حفر القنوات، وقطع المنحنيات التي يمكن تجنبها، وبذل الجهود لإزالة السدود المقامة من أجل الصناعة، أو تجنب هذه السدود وظلت الملاحة النهرية بطيئة، متعرجة وكانت تتأثر في حالات كثيرة بنقص موسمي في الماء، إلى جانب السدود والقنوات المعوقة؛ غير أن الملاحة النهرية كان الوسيلة الوحيدة للنقل الثقيل بين الداخل وساحل البحر.

وفي قليل من المناطق كان من الممكن لطرق العربات أن تنقل الفحم وغيره من المواد الضخمة من مناطق التلال إلى الساحل دون طاقة ميكانيكية، ولكن مع التوسع في استخدام الجياد أو الروافع من أجل تخطي الأماكن الوعرة.

غير أن هذا الأسلوب لم يكن عملياً فيما يتعلق بالمسافات البعيدة، أو بعض المناطق مثل جنوب ويلز. وكان لابد من استخدام النقل البري– إلى أن يتم حفر القنوات الحقيقية في النصف الأخير من القرن– لنقل السلع الضخمة إلى أقرب مجرى مائي ملاحي؛ غير أن هذه الطريقة كانت تتكلف الكثير، وكانت تتعرض لمصاعب جمة نتيجة لحال الطرق وبخاصة في الشتاء. وكان من الممكن حمل السلع الخفيفة بالطريق البري لمسافات بعيدة، وذلك بالعربات.

وخلال النصف الأول من القرن الثامن عشر أدخلت تحسينات كبيرة على الطرق الرئيسية، وبخاصة في جنوب إنجلترا. وأصبح من السهل جداً أن ينتقل المرء من لندن إلى باث أو برستول، وأصبحت العربات تؤدي خدمات ممتازة. غير أن الرحلات بين الشمال والجنوب كانت قليلة، وكان الأمر يقتضي إصلاح الطرق الممتدة من لندن إلى لانكشاير ويوركشاير والشمال الشرقي واسكتلنده، بحيث تصبح حالها محتملة. وكانت الطرق الرئيسية في الشمال، والطرق الأقل أهمية في كل مكان، في حالة سيئة للغاية. فالذين قاموا بإصلاحات ضخمة في الطرق مثل تيلفورد وماك آدم لم يكونوا قد ولدوا بعد.

كان عصر العربات مازال في ضمير الغيب. وبالرغم من هذه المتاعب كان الناس يسافرون: الأغنياء على صهوة الجياد أو في عربات البريد أو العربات الخاصة، وأفراد الطبقة الوسطى في عربات عادية، أما الفقراء ففي عربات ضخمة تستخدم عادة في نقل السلع الخفيفة، فإن عجزوا عن ذلك سافروا سيراً على الأقدام.

وكانت الخطابات تنقل بواسطة سعاة البريد الذين يركبون الجياد، اللهم إلا في الطرق القليلة الرئيسية: أما النظام القومي لعربات البريد فلم يبدأ إلا في عام ١٧٨٠ وما تلاه من أعوام.

وكانت كل المدن صغيرة إذا ما قسناها بمقاييس عصرنا، باستثناء لندن. ولا أحد يعرف بالضبط كم كان عدد سكان هذه المدن، سواء داخل حدودها البلدية التي كانت ضيقة في معظم الحالات أو في الضواحي التابعة لها، والتوسع الشريطي على طول النهيرات.

ويقال إن عدد السكان في برستول، وهي أكبر مدينة خارج لندن، بلغ حوالي ٤٣٠٠٠، وذلك في عام ١٧٥٠، أما نورويس فبلغ عدد سكانها ٣٦٠٠٠، بينما بلغ عدد سكان ليفربول حوالي ٢٢٠٠٠، وربما احتوت مانشستر وسالفورد على حوالي ٢٠٠٠٠ ساكن، وكذلك برمنجهام. ولاشك أن سكان نيوكاسل أون تاين كانوا أكبر من ذلك، أما في هل فكانوا أقل من ٢٠٠٠٠، وفي ليدز وشيفيلد كانوا أقل من ١٥٠٠٠، بينما بلغ سكان نوتنجهام حوالي ١١٠٠٠.

ومن الممكن تحديد أي رقم للندن فيما بين نصف مليون وثلاثة أرباع مليون، حسب المساحة التي تضاف إليها. والواقع أنها كانت مركزاً حضرياً ضخماً؛ وكان تمويلها مشكلة عويصة، مشكلة تؤثر بشدة على وسائل النقل الضعيفة.

وكان فحم لندن وغيره من المؤمن يجيء عن طريق البحر، سواء من أجل التصدير أو الاستهلاك. أما الحيوانات التي ستذبح فكانت تجيء على أقدامها من الريف لتسمن في مزارع إسكس وهرتفورد شاير قبل ذبحها.

وكانت معظم المناطق الريفية المحيطة بلندن مخصصة للحدائق ومزارع الألبان من أجل إمداد أسواق العاصمة. وكان ميناء لندن هو مركز الدخول الرئيسي للواردات القادمة من أوروبا ومن الشرق.

وكانت السلع القادمة من غربي الهند وأمريكا- الطباق والسكر والخشب- تجيء عن طريق برستول. وأخذت ليفربول تتطور كميناء غير أنها لم تحل بعد محل برستول كمركز رئيسي للسلع الأمريكية، ولم تصبح المركز الوسيط الرئيسي في المواصلات الممتدة من أمريكا وأوروبا الغربية.

وفي عام ١٧٥٠ كانت صناعة الصوف ما تزال أكبر مصدر للطاقة العاملة في الصناعة، كما أنها تربط بين مصالح أصحاب الأرض والطبقات التجارية. وكانت تعتمد الاعتماد الأكبر على الصوف المنتج محلياً، وكانت أكبر صناعة تعتمد عليها بريطانيا، كما كانت أكبر صناعة في السوق المحلي أيضاً.

وكانت صناعة القطن ما تزال قزمة بالنسبة لها، وكانت أقل أهمية من صناعة الكتان، بالرغم من أنها أخذت تنمو بسرعة.

وكانت هناك ثلاثة مراكز رئيسية لصناعة منتجات الصوف وهي المقاطعات الشرقية، ومقاطعات الجنوب الغربي ويوركشاير. وكانت كلها مراكز راسخة؛ ولكن ما إن حل عام ١٧٥٠ حتى كانت يوركشاير تقطع أكبر الأشواط، بينما أخذت المقاطعات الشرقية تتقهقر نسبياً.

وكان الصوف يربى في كافة هذه المناطق وفي غيرها من المناطق التي لم تكن تصنعه على نطاق كبير.

وكانت تجارة النسيج من قبيل الصناعات الماهرة، وإن لم تكن في عداد الصناعات التي بلغت شأواً من المهارة، اللهم إلا في أرقى المنتجات كان من السهل للغاية تعلمها بدون حاجة إلى تدريب رسمي. وكانت وقفاً على الرجال، وتتم في المدن أو في المدن الصناعية الكبرى، وكانت الأموال موجودة في قرى الغزالين أو في المصانع الصغيرة الملحقة بمنزل المعلم.

أما الغزل فكان من قبيل المهن التي لا تحتاج إلى مهارة، وكان في أيدي النساء اللاتي يساعدهن أطفالهن "وكان من الحرف المنزلية التي تساعد على القيام بأود أفراد الأسرة. وقد يكون الزوج نساجاً أو عاملا في أية صناعة أخرى، أو عاملا في الزراعة.

وكان الغزل منتشراً في المدن والقرى أكثر من انتشار النسيج. وكان وجود نساج واحد يقتضي وجود كثيرين من الغزالين، وعندما تضاعف الطلب أصبح من الصعب سد الاحتياجات.

ومن هنا كانت المحاولات الكثيرة، قبل عام ١٧٩٠ وبعده، لاختراع ماكينات للغزل لانجاز الإنتاج المضاعف، غير أن هذه المحاولات لم تلق نجاحا إلا بعد منتصف القرن، ولقيت النجاح في ميدان القطن قبل ميدان الصوف– ذلك لأن القطن كان أسهل في التناول الآلي وقبل منتصف القرن أبتكر كاي اختراعاً ضاعف من مشكلة النسيج، غير أن اختراعه لم يصبح مشاعاً إلا بعد مضي وقت طويل.

وكان الإطار الاقتصادي لصناعة الصوف يختلف بشدة من بلد لآخر وكان التاجر، في كل مكان، يتمتع بأهمية كبرى، وكان يسيطر على السوق، ويصدر تعليماته للمنتجين ونستطيع أن نقول إن هؤلاء التجار كانوا هم الرأسماليين البارزين في الصناعة، ذلك لأن الإنتاج الفعلي لم يكن على نطاق كبير بالمرة. وكان التجار يستخدمون عمالاً كثيرين لانتخاب الصوف الخام، وفي بعض عمليات التشطيب، غير أنهم لم يقوموا بعمليات الإنتاج الرئيسية في مصانع تابعة لهم. غير أنهم كانوا، في مناطق الغرب. الرؤساء الحقيقيين للغزالين والنساجين. وكانوا يشترون الصوف الخام عادة ويوزعونه على سكان الأكواخ لغزله، ويحاسبونهم بالقطعة، وبعد ذلك يتسلمونه ثانية ويعطونه للنساجين، ثم يسلمونه بعد ذلك لمن يقوم بتنبيضه أو صباغته.

ولم يكن الرجال والنسوة الذين يقومون بهذه المهام عمالاً حقيقيين لهم، ذلك لأنهم كانوا يتلقون نقوداً إزاء الخدمات التي يقومون بها، ولكنهم لم يكونوا يتلقون راتباً منظماً. ومع ذلك كانوا في حكم المستخدمين، وخاصة إذا كان التجار يتملكون الأنوال أو يؤجرونها. وفي بعض الحالات كان النساج الذي يتعامل مع التاجر سيداً صغيراً قائماً بذاته، سيداً يستأجر عمالاً ويستخدم أفراد أسرته. وهكذا كان في حكم المتعاقد الفرعي.

أما في يوركشاير، فكان النظام السائد مختلفاً. ففي يوركشاير كان صغار السادة يقومون بأعمال النسيج، وكانوا يمتلكون أنوال خاصة بهم، تملكها أو تؤجرها مصانعهم، وكانوا يستأجرون الفلاحين ليغزلوا لهم الصوف، أو يشترون الصوف المغزول بالفعل.

وكان هؤلاء الرجال يسيطرون بصفة كاملة على عملية الإنتاج ويبيعون منتجاتهم في صورتها النهائية للمشترين في هاليفاكس وليدز وغيرهما من المراكز. وكثيراً– وبخاصة في هاليفاكس– ما كانوا يجمعون بين الزراعة والصناعة. وكانوا يستغلون النهيرات المنحدرة على التلال. لا لاستخدامها في إدارة الماكينات، وإنما من أجل غسل الصوف وصبغه.

وأسفرت هذه الأساليب عن أنماط طبقية تختلف كثيراً عن مثيلاتها في المناطق الغربية، وتعدد السادة والعمال المستقلون، ولم تكن في يد التاجر سلطات كبيرة.

وكان نساجو نورفولك يتمتعون باستقلال مماثل، غير أن الذي كان يسيطر هناك هو العامل المستقل لا السيد الصغير، وكان النساج عبارة عن صاحب حرفة متخصص يؤدي عملية واحدة لا صاحب مشروع محدود المجال.

غير أن التطور الذي حل بالإنتاج في المصانع سرعان ما غير هذا الوضع. وتمثل هذا التطور في استغلال الطاقة.

وتأقلم مع الأوضاع الجديدة رجال يوركشاير الذين اعتادوا القيام بدور أصحاب المشروعات، والذين كانت لديهم مصادر للطاقة المائية، وكانوا في هذا أكثر حظاً من رجال الشرق والجنوب الشرقي.

وأصبحت يوركشاير المصدر الرئيسي لتجارة الصوف، وقامت بذلك منافساتها بكثير. غير أن هذا لم يحدث إلا في وقت متأخر، وفي عام ١٧٥٠ قطعت يوركشاير أشواطاً سريعة، ولم يكن هذا عن طريق استخدام الآلة وإنما عن طريق الإنتاج الأكبر رخصاً والأكثر كفاءة وعن طريق التركيز على الملابس التي كانت المقاطعات الأخرى تهملها وتنبذها باعتبارها تقليداً وضيعاً لمنتجاتها الرفيعة.

وقد أسهبنا في الحديث عن صناعة الصوف لأنها كانت تسيطر للغاية على مسرح الصناعة في القرن الثامن عشر. ولا نستطيع الإشارة إلى الصناعات الأخرى إلا بصورة موجزة.

كان للحرير مصنعه المزود بالآلات في دربي، وكان يستخدم أساليب سرية لصناعة الخيوط.

وكانت لندن وكوفنتري مراكز نسج قديمة، وأخذت أهمية ماكليسفيلد وليك تزداد. وانتشرت صناعة الكتان، وكانت مراكزها الرئيسية في اسكتلنده وايرلندة الشمالية.

أما صناعة الأقطان فكانت ما تزال تنتج صناعات مخلوطة من القطن والكتان أو القطن والصوف، وبدأ تحقق تطوراً سريعاً في لانكشاير وتشيشاير، وكان للحياكة مراكزها الرئيسية في الأراضي الوسطى الشرقية في نوتنجهام وما حولها، وفي دربي وليستر، وكانت هذه الصناعات بأشكالها المختلفة، تخلق نفس الإطار الإنتاجي الذي يتم تنفيذه في المصانع الصغيرة وفي منازل العمال، وكان التجار هم الرأسماليين الرئيسين، أما المنتجون فكانوا إما مستخدمين لدى التجار أو مزيجا من السادة الصغار والعمال الذين يعملون عندهم بأجر. ونظراً لارتفاع أجر آلات الحياكة كان استئجارها شائعاً.

وتلي المنسوجات في الأهمية الصناعات المعدنية. وفي تجارة الحديد شاع استعمال الفحم لدى الحدادين، كما كثر استخدامه في عمليات إنتاج الحديد.

وكان آل دربي، في كولبريكديل، قد نجحوا بالفعل في إنتاج حديد منقى مع الاعتماد على الفحم كلية؛ غير أن وسائلهم بدأت تنتشر إلى مناطق أخرى.

وكان الصلب ما يزال سلعة غالية جداً، وكان إنتاجه يتم على نطاق ضئيل. كما كان استخدامه محدوداً، وإذ كان يستخدم في قطع الآلات، وفي أغراض قليلة أخرى. وبدأ هنتسمان في استنباط سبائك الصلب، واستطاع أن يتقن هذه العملية في منتصف القرن الثامن عشر؛ غير أنها كانت تتكلف- بدورها- الكثير، بالرغم من أنها كانت تسفر عن إنتاج راق.

وهكذا بدأ صناعات الحديد تنتقل من ميدان الخشب إلى ميدان الفحم: وكان هناك، في نفس الوقت نقص في الخشب الذي يستخدم في الوقود، وأدى هذا إلى الاعتماد الكبير على قضبان الحديد المستوردة من البلطيق وأمريكا.

ومن بين الصناعات المعدنية الأخرى النحاس والقصدير. وكانت الصناعات الخاصة بالأواني مقامة- إلى حد كبير- بالقرب من المجاري المائية التي تستخدم طاقتها في رفع المطارق، وأصبح العمال الذين يمارسون هذه العمليات من أصحاب الحرف الهامة.

وأخذ العمل في المناجم يقطع أشواطاً كبيرة، إذ كان يستخدم في الصناعات المعدنية، وفي الاستهلاك المنزلي. غير أنه لم يكن منظماً بطريقة

ملموسة، باستثناء الشمال الشرقي الذي كان يزود سوق لندن ويشبع الاحتياجات المحلية.

وكانت الجلود من بين الصناعات الهامة أيضاً، وكان الذين يعملون في المنتجات الجلدية من أصحاب الحرف المهرة، وكنت تجدهم في كل مدينة وكل مكان يكتظ بالسكان. وكانت الطباعة، وصناعة الورق، تتمان باليد، بدون استخدام أي طاقة، وكانت صناعة الورق في حاجة إلى كميات كبيرة من الماء النقي، ومن أجل هذا تقام بالقرب من الأنهار الصغيرة وعلى مبعدة من المدن في كثير من الأحيان. أما الطباعة فكانت تتخذ من المدن مركزاً لها.

فإذا تركنا حقل الصناعة الإنتاجية التقينا بمحال البيع والفنادق وفي خارج المدن كانت المحال مركزة في الأسواق التي كانت تخدم المدن أيام السوق سواء بالفترينات المتنقلة أو المحال.

وكانت هناك أيضاً باعة جائلون يتجولون في المزارع والقرى على ظهور الجياد أو سيراً على الأقدام. وكانت المحال، في معظمها، صغيرة وكان الكثيرون من الباعة في حكم أصحاب الحرف، إذ كانوا ينتجون بضائعهم بأيديهم.

وكثيراً ما كان مصنع السيد صاحب الحرفة عبارة عن محل بيع بالقطاعي أيضاً وفي الأقاليم كانت المدن القريبة من إقطاعيات الأشراف عامرة بالمحال الضخمة، وذلك لخدمة الأثرياء، إلى جانب محال لأفراد

الطبقة الوسطى والمزارعين. أما الفقراء فكانوا يشترون في يوم السوق أو من الباعة الجائلين، اللهم إلا في المدن الصغيرة.

وكانت هناك فنادق عديدة، ومحال لبيع الجعة وشراب "الجن".

وبدأت الفنادق المقامة على الطرق الرئيسية تظهر. وفي أيام السوق كان المزارعون يجتمعون في الفنادق العامة ومراكز بيع المشروبات الروحية.

وكثيراً ما كان أصحاب الفنادق في القرى من المزارعين في نفس الوقت وفي المدن، وعلى الطرق الرئيسية كانت لهم صلة كبيرة بالقائمين على أمور المواصلات بالعربات.

وليست هناك إحصائيات تدلنا على التوزيع المهني أو الطبقي في منتصف القرن الثامن عشر، وليست هناك تقديرات في الفترة ما بين تقديرات الملك جورج في نهاية القرن السابع عشر وباتريك كولكهون في بداية القرن.

ومن المؤكد أن الوضع في عام ١٧٥٠ كان أقرب إلى تقديرات الملك جورج منه إلى تقديرات كولكهون، ولكن حدثت منذ عهد الملك زيادة كبيرة في العمال المهرة وغيرهم من العمال الصناعيين.

وإلى القارئ صورة موجزة جداً من تقديراته التي تبدأ من المستوى الاجتماعي الأدنى.

تقديرات الملك جورج لعدد سكان انجلترا في عام ١٦٨٨

	[تضم كل طائفة من يعتمدون عليها]	بالألف
(١)	ريفيون، فقراء، متسولون (٣٠٠٠٠٠) بما في ذلك الذين يمارسون صناعات منزلية.	١٣٠٠
(٢)	عمال، بما في ذلك العمال الزراعيون وعمال الصناعة، والمشتغلون في المناجم.	١٢٧٥
(٣)	جنود، بحارة، ملاحون.	٢٢٠
(٤)	عمال مهرة.	٢٤٠
(٥)	أصحاب محال وفنادق.	٢٢٥
(٦)	مزارعون.	٧٥٠
(٧)	صغار ملاك الأراضي.	٦٠٠
(٨)	كبار ملاك الأراضي.	٢٨٠
(٩)	صغار التجار، والقساوسة، والموظفين.	١١٨
(١٠)	كبار التجار والقساوسة والموظفين وضباط الجيش والبحرية.	١٠٤
(١١)	محامون وغيرهم من أصحاب المهن.	١٤٥

(١٢)	سادة الأراضي.	٣٠
(١٣)	نبلاء، بارونات، فرسان.	٢٧
	إجمالي	**٥٣٧٤**

وأهم ما نلاحظه في هذه القائمة قلة عدد العمال المهرة، ثم عدم وجود طبقة من أصحاب العمل أو المديرين.

ويبدو أن أكبر نسبة من أصحاب العمل موجودة في أوساط التجار، وأصغر نسبة في أوساط أصحاب المحال وأصحاب الحرف.

وعمال المناجم ليسوا هنا عمالاً مهرة وإنما عمال عاديون.

ومعظم عمال النسيج من الريفيين الذين يسكنون الأكواخ.

والمزارعون الذين يستأجرون الأراضي ليسوا أقل عدداً من أصحاب الأراضي من كافة الدرجات. والمزارعون وأصحاب الأراضي معاً (١٦٩٠٠٠٠) أكثر عدداً من العمال بما في ذلك عمال المناجم وعمال الصناعة والزراعة. و"الطبقات الدنيا"– وهي الطوائف الأولى الثلاث– تضم ٢٧٩٥٠٠٠ شخصاً أو ٥٢% من إجمالي عدد السكان.

أما الفنانون، وأصحاب المحال والفنادق– وهم الطبقة المتوسطة الدنيا التي لا تعمل بالزراعة– فكانوا يضمون ٤٦٥٠٠٠ شخصاً أو ٨.٧% من السكان.

أما بقية أفراد "الطبقات الوسطى"– مع استبعاد الطوائف الزراعية أيضاً– فيتألفون من ٣٦٧٠٠٠ شخصاً أو ٦.٨% من السكان. [الطوائف من ٧ إلى ١١] أما النبلاء والسادة فلا يضمون سوى

٥٧٠٠٠ شخص، أي أكثر من ١% بقليل. وأخيراً نجد أن أصحاب الأراضي والمزارعين يؤلفون النصف من إجمالي عدد السكان.

وهذه النسبة تدل على أن مجتمع انجلترا كان مجتمعاً ريفياً في أواخر القرن السابع عشر. ومضى نصف قرن ولم يتغير الوضع كثيراً. وكانت الزراعة هي الغالبة سواء في الأراضي المملوكة أو المؤجرة، وإلى جانب الملاك والمزارعين كانت هناك نسبة كبيرة من العمال وساكني الأكواخ الذين يعملون في الأرض.

وكثرت المزارع المفتوحة والمراعي، وذلك في بداية القرن، غير أنها لم تكن بالكثرة التي بلغتها في خلال حروب نابليون. وكان العمال وساكنو الأكواخ، في منتصف القرن الثامن عشر، فقراء للغاية، وكانوا يعيشون في أكواخ حقيرة. غير أنهم كانوا أحسن حالاً من زملائهم في فرنسا. كما أنهم لم يكونوا يعانون مثلما كان يعاني الفرنسيون والأيرلنديون– من الإقطاعيين الذين كانوا يعيشون بعيداً عن أرضهم ويكتفون بفرض العوائد على القرى دون مقابل.

وكان معظم السادة الانجليز يعيشون في الريف، وهكذا فعل النبلاء لفترة من العام على الأقل.

وكان الملاك المقيمون يشعرون في كثير من الحالات، بالمسئولية إزاء مستأجريهم، ويطبقون العدالة التي تحترم الكبير وتعين المحتاج.

وفي بداية القرن الثامن عشر كانت هناك مدارس صدقة كثيرة أسسها النبلاء، غير أن هذه الحركة قد تباطأت بحلول عام ١٧٥٠.

ولم يكن في بعض القرى سادة أو قسس أو مدارس، بل ولا كنيسة أحياناً. وكانت هناك مناطق يشترك في ملكيتها أكثر من مالك، وقد كان حال هذه المناطق سيئاً للغاية، ولم يكن هناك من يتحمل مسئولية شئونها الجماعية. وكانت بعض القرى زراعية تماماً، وفي قرى أخرى كان الرجل يكسب قوت عيشه بواسطة الشلن أو الشلنين الذي تستطيع زوجه وأولاده الحصول عليه من الغزل أو أي صناعة منزلية.

وهكذا كانت انجلترا منذ مائتي عام، بلدا يضم على ما يبدو ٦ مليون شخصاً، يغلب عليها الطابع الزراعي، بالرغم من نشاطها التجاري فيما وراء البحار، وكانت تنتج كميات كبيرة من البضائع الصوفية وتصدرها للسوق العالمي، ولم تكن هناك مدن كبيرة خارج لندن، وكان يحكمها النبلاء الارستقراطيون وسادة الريف الذين عزز صفوفهم تجار أثرياء يشترون الأرض ويتزوج أولادهم من أرستقراطيين.

وكان علية القوم من المثقفين ينظمون الشعر ويقدرون الذوق، وكان سادة الريف يفاخرون بذوقهم الكلاسيكي.

أما رجال الطبقة الوسطى فكانوا ناجحين في المسائل الاقتصادية، فرديين في نظريهم وسلوكهم.

أما الطبقات الفقيرة فكانت راضخة في الريف لحكم النبلاء ووصايتهم أما المناطق الصناعية فكانت تتعرض لأحداث الشغب عند حدوث قحط أو عند ارتفاع الأسعار. وفي نفس الوقت ظهرت النوادي التجارية التي تضم عمالاً مهرة. وكانت إنجلترا منقسمة في مسائل الدين.

كان الارستقراطيون باستثناء قلة من الكاثوليكيين يتبعون كنيسة إنجلترا، وهذه الكنيسة لم تكن متحمسة كما كانت تابعة للدولة، أما الطبقات الوسطى فانقسمت بين الكنيسة والمنشقين.

وفي عام ١٧٥٠ شاع الانشقاق بين الصناع المهرة، غير أنه لم يكن شائعاً بين العمال الذين كانوا يتبعون الكنيسة أو لا يتبعونها على الإطلاق.

وباستثناء الطبقات الثرية التي كانت تسافر بكثرة، لم تكن هناك حركة كبيرة من مكان إلى آخر، وكانت الروابط الإنسانية وقفاً على جماعات صغيرة. ولكن يجب ألا نبالغ في تصويرها على أنها بلد بدائي، ذلك لأن نظامها الاقتصادي كان متطوراً لدرجة كبيرة.

لم تكن انجلترا قد أصبحت بعد سيدة العالم في المسائل الاقتصادية غير أنها بدأت تسير في هذا الطريق وتنافس فرنسا. ذلك لأن فرنسا، قبل الثورة، كانت مكتظة بالمصانع، غير أنها كانت خاضعة للملك وكانت تنتج سلع الترف أو ذخيرة الحرب.

وإذا درسنا تاريخ انجلترا الاقتصادي وجدنا أن القرن الثامن عشر هو قرن التجار وصغار أصحاب الأعمال الذين وضعوا الأساس للطبقة الرأسمالية الصناعية التي ظهرت بعد ذلك.

وعلينا أن نتذكر أن انجلترا، في القرن الثامن عشر، لم تكن قد دخلت المرحلة الرأسمالية، ذلك لأنها لم تكن تملك طبقة كبيرة من كبار الرأسماليين. كان نظامها الاقتصادي رأسمالياً في جوهره، غير أن زعماءها الرأسماليين كانوا من التجار لا رجال الصناعة.

وقد كانت انجلترا "رأسمالية" بمعنى أن إطارها الاقتصادي يتطلب تجميع رأس المال في ميادين كثيرة، وبمعنى أنها كانت تملك مجموعة كبيرة من الأثرياء الذين جمعوا ثروتهم عن طريق تمويل التجارة والإنتاج.. وكانت انجلترا رأسمالية بمعنى أن عملها اليدوي لم يكن يتم على يد منتجين مستغلين يصنعون منتجاتهم ويبيعونها بأيديهم، وإنما على يد عمال يتقاضون أجراً ويعملون لحساب صاحب العمل الذي يملك الإنتاج، وكثيرا ما كان يملك وسائل الإنتاج أيضاً.

وكانت انجلترا رأسمالية أيضاً لوجود كافة المظاهر الأساسية للرأسمالية من تجار أثرياء، وشركات مساهمة، وبنوك، وهيئات للائتمان، بل ونقابات عملية، وكانت كلها تلعب دوراً كبيراً.

غير أن هذه الرأسمالية، منذ مائتي عام، تختلف كثيراً عن رأسمالية اليوم، ذلك لأن الطابع التجاري، لا الصناعي، هو الذي كان يغلب عليها

ولم تكن تعتمد أساساً على استخدام أعداد غفيرة من العمال في المصانع، وبطريقة مباشرة، وإنما كانت تعتمد على هيمنة التجار على شراء وبيع السلع داخل إطار الإنتاج المحدود النطاق، كان الرجل الرأسمالي الذي يميز القرن الثامن عشر رجلاً تجارياً، وكان من قبل كل شيء منصرفاً إلى التجارة الخارجية. وكانت الشركات المساهمة في ذلك الحين لا تساهم في المشروعات الصناعية بقدر ما تساهم في المغامرات التجارية، مثال هذا شركة الهند الشرقية.

ولم يكن سبيل الثروة إنتاج الأشياء، وإنما شراؤها من الذين أنتجوها ثم بيعها من جديد على أساس الحصول على ربح. لقد ظهرت الرأسمالية التجارية قبل الرأسمالية الصناعية، تلك الرأسمالية التي لم تؤكد وجودها إلا بقدوم عصر الآلة.

وكانت هناك بالطبع مصانع كبيرة قبل ظهور الطاقة البخارية وينطبق هذا بصفة خاصة على فرنسا، فقد كانت الدولة تشجع هناك بالإنتاج الواسع النطاق وتقدم له الإعانات، كما أن السماح بالاحتكارات الملكية مشجع على نمو المؤسسات الضخمة. وحاول ملوك ستيوارت– إلى حد ما– انتهاج نفس السياسة في القرن السابع عشر بانجلترا، غير أن الصناعة الانجليزية– بعد ثورة ١٦٨٨– كانت تتطور دون وجود تنظيمات حكومية محدودة، أما دور الدولة فكان قاصراً على الهيمنة على تجارة ما وراء البحار.

وتضاءل إشراف النقابات في المدن، بل اختفى من معظم الصناعات وانهار نظام الإشراف القديم الذي انتقل إلى انجلترا من العصور الوسطى انهار بعد ظهور تجارات جديدة وانتشار الصناعة في الريف.

كان الإنتاج المحدود هو الصفة الغالبة في كل مكان في ذلك الحين، باستثناء الصناعات الملكية في فرنسا وعدد محدود من المؤسسات الضخمة في غيرها من البلدان.

وفي معظم الصناعات لم يكن هناك ما يحفز إلى بناء مصانع ضخمة، إذ لم تكن هناك فائدة كبرى تجنى من الإنتاج على نطاق كبير، وذلك قبل ظهور الآلات التي تدار بالطاقة.

وكانت الاستثناءات الوحيدة قائمة في الصناعات القليلة التي تعمد على الآلات التي تديرها القوى المائية، كما كانت قائمة- أيضاً- وإلى حد ما- في التعدين.

وهكذا كانت هناك، في انجلترا وفرنسا، مشروعات تعدين واسعة النطاق، كما كانت هناك حالات فردية للإنتاج الواسع النطاق، وذلك في الصناعات المعدنية، وصناعات المنسوجات- غير أن الرأسمالي لم يرغب في استخدام العمال على نطاق كبير، وفضل شراء السلع من منتجين مستقلين، والاقتصار على التعامل مع السلع، أو شراء المواد الخام وتسليمها للعمال لإنتاجها في المنازل.

وفي ظل هذه الظروف اتضح استقلال صاحب الحرفة أكبر مما هو في الواقع، ولقد كان في معظم الصناعات، أقرب إلى المتعاقد الفرعي، وكان يشتغل لحساب تاجر معين، ولم يكن منتجاً مستقلاً. والواقع أن استقلال المنتجين، في الصناعات التي يسيطر عليها النظام المنزلي، كان أقل من ذلك، وكانوا بمثابة عمال يتقاضون أجراً ويعملون لحساب رأسماليين هم في الواقع رؤساء لهم.

ومع ذلك فقد كان الرأسمالي أقرب إلى التاجر منه إلى رجل الصناعة، وذلك فيما يتعلق بسلوكه ومركزه الاقتصادي، وذلك لأنه لم يكن يهيمن بطريقة مباشرة على عمليات الإنتاج، اللهم إلا في بعض المراحل المعينة الخاصة "بالتشطيب".

وكان من أثر النظام الحيلولة دون تراكم الثروة في أيدي صاحب الحرفة. وحافظ على السلطة الاحتكارية للتجار.

وحال هذا دون انتشار مجال الإنتاج، ذلك لأن صاحب الحرفة كان يفتقر إلى رأس المال الذي يساعده على التوسع في أعماله، وكان التاجر يفضل العمل مع عدد من صغار المنتجين بدلاً من أن يصبح بنفسه مديراً لعدد كبير من العمال.

وعندما ظهرت الآلات الجديدة، وأتاحت الفرصة أمام نهوض الرجل المحدود النشاط، ذلك لأن التجار لم يبذلوا أية محاولة لكي يتحولوا إلى أصحاب عمل صناعيين من طراز جديد.

وقبيل قدوم الآلات التي تدار بالطاقة لم تضرب الرأسمالية الصناعية بجذورها إلا في التعدين، وبعض فروع الصناعات المعدنية، وفي حالات قليلة تكلف فيها عمليات الإنتاج غالياً، يحتاج الأمر إلى رأس مال كبير.

وفي ذلك النظام الاقتصادي الذي كان معمولاً به منذ قرنين، كانت صناعات النسيج تتمتع بمركز مرموق. وكانت الصناعات الرئيسية ممثلة في صناعة السلع الصوفية، والحريرية والكتانية، وكانت تمثل الجزء الأكبر من التجارة الدولية.

وتليها تجارة أدوات الترف المستوردة، ومعظمها كان يأتي من الشرق الأقصى، وتجارة أوربا المتزايدة مع المستعمرات الأوربية في جزر الهند الغربية والقارة الأمريكية.

وفي القرن الثامن عشر كان الدنمركيون– وهم الذين ازدهرت تجارتهم في القرن السابع عشر– قد فقدوا زعامتهم، بالرغم من أنهم ظلوا يمارسون نشاطاً تجارياً وبخاصة على طول سواحل أوربا الغربية.

وأصبحت فرنسا وانجلترا هما أكبر منافسين في تجارة العالم سواء مع الشرق أو مع مستعمرات الغرب في العالم الجديد، وسيطر التنافس بينهما على الوضع الاقتصادي طوال القرن. ومن المؤكد أن فرنسا كانت تسبق انجلترا بكثير في عام ١٧٥٠، باعتبارها بلداً صناعياً؛ كما فاقتها في التجارة.

ولكن ما إن مرت السنون حتى تقهقرت فرنسا نتيجة لطول حدودها، وطموحها العسكري، ونظمها السياسية الأوتوقراطية، وسعيها وراء إخضاع الصناعة لإشراف وطني صارم.

ولم تكن مغامراتها التجارية تحظى بالتأييد الحكومي الذي كانت تحظى به بريطانيا العظمى، وتدهورت صناعتها تحت وطأة الضرائب الباهظة والقيود والمجحفة. وأفقدتها الحرب مستعمراتها في الهند وأمريكا، وفي كلتا الحالتين حلت بريطانيا العظمى محلها.

ومع ذلك ظلت الصناعة الفرنسية– حتى قدوم عصر الآلة– متفوقة على الصناعة البريطانية من حيث المهارة ومن حيث استخدامها للآلات التي تعتمد على القوى المائية؛ غير أن التجارة الفرنسية تدهورت وتقهقرت للغاية، وكانت التجارة لا الصناعة هي مفتاح النمو الاقتصادي في القرن الثامن عشر.

والواقع أن التوسع السريع للحياة الاقتصادية ببريطانيا، مع تقدم القرن، اعتمد على التنمية التجارية أكثر من اعتماده على التقدم في فنون الإنتاج. وربما ظننا أن المخترعات الصناعية كانت السبب الرئيسي في نمو الاقتصاد البريطاني، إلا أنها جاءت استجابة للفرص التجارية الآخذة في الامتداد، على أنها سرعان ما برزت على التنمية التجارية بصورة فعالة. والنمو السريع الذي حقق الرخاء البريطاني لم يكن يعتمد على وسائل الإنتاج المتطورة بقدر ما كان يعتمد على التوسع الناجح في الأسواق

الخارجية التي أتاحت للتاجر فرصة التخلص من الإنتاج الوفير، وحققت لبريطانيا مركزاً في التجارة مع أوربا في المنتجات الآسيوية والأمريكية.

وليس من شك في أن الصناعة البريطانية استجابة بسرعة لهذه الفرص الآخذة في الاتساع، غير أن الدوافع الرئيسية المحركة جاءت من التجارة أكثر مما جاءت من الصناعة نفسها.

وعلاوة على ذلك ظهر أثر التوسع التجاري على الصناعة في صورة نمو سريع وفقاً للاتجاهات القديمة، أكثر ما تمثل في تغير وسائل الإنتاج أو مجالاتها.

وامتدت صناعات الصوف عبر المقاطعات الريفية. وامتدت أيضاً في مراكزها القديمة.

وفي مطلع القرن الثامن عشر كانت صناعة الصوف في يوركشاير أقل رأسمالية وخضوعاً للتجار الأغنياء من الصناعات القائمة في المقاطعات الغربية والشرقية. وأثبت صغار الصناع في يوركشاير أنهم أكثر استجابة لمطالب السوق العالمي وخاصة فيما يتعلق بأنواع الثياب الرخيصة.

وهكذا استولت يوركشاير- تدريجياً- على التجارة من مراكز الصناعة القديمة؛ غير أن إجمالي التوسع في صناعة الصوف كان ضخما للغاية بحيث فتح المجال أمام الجميع، ولم يكن الميدان مقفلا أمام تاجر الملابس إلا بعد الانقلاب الصناعي.

ومن العسير أن نبالغ في تبيان أهمية السوق الأمريكية بالنسبة لبريطانيا خلال القرن الثامن عشر.

وفي عام ١٧٥٠ كانت أمريكا الشمالية السوق الرئيسي للبضائع البريطانية، وبخاصة البضائع الصوفية، والحديد ومصنوعاته، وغير ذلك من السلع الاستهلاكية.

والواقع أن حظ أوروبا من الصادرات البريطانية كان أكبر من حظ أمريكا.

وفي ظل النظام الاستعماري القديم سعت بريطانيا العظمى إلى الاحتفاظ باحتكارها للسوق الأمريكية والحيلولة دون نمو صناعات منافسة في القارة الأمريكية.

وساورت بريطانيا مخاوف كثيرة عندما فقدت مستعمراتها في حرب الاستقلال، إذ خافت أن تفقد تجارة الصادرات مع فقدانها لسلطانها السياسي.

ولكن ما إن وضعت الحرب أوزارها حتى استمرت الصادرات البريطانية إلى أمريكا تحقق نمواً سريعاً.

والواقع أن السبب في التبادل التجاري بين البلدين لا يرجع إلى احتكار بريطانيا الاستعماري بقدر ما يرجع إلى احتياجات الأمريكيين

الفعلية. فقد كانوا بحاجة إلى تقديم إنتاجهم الزراعي لقاء المصنوعات البريطانية.

وهكذا كان القرن الثامن عشر، قبل كل شيء، فترة رأسمالية تجارية تتطور بسرعة. وكانت أفضل ثماره، تعود إلى البلد الذي يؤهله موقعه للاستفادة من السوق العالي الآخذ في الاتساع ولقد كان موقع هولندا يؤهلها في بعض النواحي، لهذا الدور، فلقد كان لها أسطولها التجاري المزدهر، كما كان لديها رأسمال وفير. غير أنها كانت تفتقر إلى القوة العسكرية الضرورية للسيطرة على التجارة مع أسيا وأمريكا، كما كانت تفتقر إلى صناعات إنتاجية خاصة لها تستطيع عن طريقها تحقيق التوسع التجاري.

وبالرغم من تمتع فرنسا بالثروة، والسكان والمهارة الصناعية إلا أنها بدأت الكثير من طاقاتها في السعي من أجل السيطرة على أوربا، كما أنها حالت دون تطور الصناعة والتجارة بطريقة حرة، نظراً لوجود قيود.

أما ألمانيا فكانت ما تزال مقسمة، وكانت– في معظمها– متأخرة في الصناعة والتجارة، ومن أجل هذا لم تستطع أن تسيطر على الأسواق البعيدة.

وهكذا استطاعت بريطانيا العظمى أن تجني كل ثمار الثروة الجديدة التي نجمت عن افتتاح التجارة مع الشرق والغرب. كما رسخت الأسس

التجارية لبريطانيا العظمى حتى قبل أن تحدث المخترعات الجديدة انقلاباً في وسائل الإنتاج.

والواقع أن المخترعات ظهرت أولاً في انجلترا وتم تطبيقها فيها. ذلك لأن تجارة بريطانيا فتحت أسواقاً على استعداد لاستيعاب كميات ضخمة، من السلع المصنوعة.

وعلاوة على ذلك أثبت النظام الاجتماعي البريطاني، أنه على استعداد للتأقلم مع مقتضيات العصر، ذلك لأن طبقة التجار، في بريطانيا، قد أحرزت مكانة اجتماعية وبدأ البرلمان يعمل لها حساباً.

ولم يكن نظام الفرد في بريطانيا مطلقاً مثلماً كان في فرنسا، وكان في مقدور الرأسمالي الغني أن يشتري الأرض وأن يرتفع إلى مصاف النبلاء. وكانت بناته يتزوجن من أفراد الطبقة الحاكمة، وكان الكثيرون من أفراد هذه الطبقة متهمين بالمغامرات التجارية.

وفي نفس الوقت كانت الصناعة البريطانية محصنة– نسبياً– من تدخل الدولة وتنظيمات النقابات، وبذلك كانت حرة في انتهاج الوسائل الجديدة طبقاً لتغير الاحتياجات.

وظل الارستقراطيون من أصحاب الأراضي يحكمون البلاد، غير أنهم اهتموا– في نفس الوقت بالمصالح التجارية، ولم يكونوا يتدخلون كثيراً. فعندما استولى سادة انجلترا على مقاليد الحكم وجعلوا للملكية دوراً ثانوياً،

أضعفوا من السيطرة المركزية على الحكم المحلي، وأدى هذا إلى تحرير الصناعة الداخلية من سيطرة الدولة.

وهكذا لم تضطر الصناعة البريطانية إلى الاشتباك مع الدولة من أجل حق البقاء والتوسع. وأصبح الطريق ممهداً أمام عصر الآلة؛ وكانت رأسمالية التجار إرهاصاً للانقلاب الصناعي.

الفصل الرابع

الانقلاب الصناعي

والآن فنطو ٧٠ عاماً من صفحات التاريخ، وتتطلع إلى العالم قبيل بداية القرن التاسع عشر بعد مضي فترة قصيرة على حروب نابليون لنجد أن ظروف العالم السياسية والاقتصادية قد تغيرت تغيراً جوهرياً. إذ أن الثورة في فرنسا قد قضت على "الحكم التقليدي"، واكتسح نابليون بجيوشه القارة الأوربية مخلفاً وراءه آثاراً لم تدم طويلاً بسبب انهياره التام.

وفي ذلك الوقت حققت الولايات المتحدة استقلالها، وكان عدد سكانها صغيراً وإن كان ينمو بسرعة متزايدة، ولم يكن نمو نظامها الاقتصادي أقل سرعة من نمو سكانها.

وكانت دول غرب أوربا التي عمها الخراب بعد حروب دار رحاها فترة من الزمن تبلغ حوالي ربع قرن. كانت هذه الدول في حاجة إلى الوقت الكافي لتعيد بناء مصادر ثروتها التي دمرت من جديد كما كانت في حاجة إلى فرصة لإعادة بناء نفسها.

وكان "الفلاندرز"– من بين جميع شعوب غرب أوربا– ينعمون بالتقدم الاقتصادي أثناء الحرب لأن بلادهم كانت في فترة الاحتلال

الفرنسي مركزاً هاماً من مراكز الصناعة في أوربا. وقد نمت صناعاتها وتطورت عندما قل نشاط الصناعة البريطانية في الأسواق الأوربية.

أما فرنسا فقد تخلفت في الصراع على التفوق التجاري بعد أن أنهكتها الحروب كما خسرت مستعمراتها ولم يكن أمام صناعاتها أي أمل في سبيل استخدام أساليب الإنتاج الحديثة.

أما في ألمانيا فعلى الرغم من ظهور بوادر الوعي القومي، وتحرير عبيد الأرض بفضل قوانين الإصلاح الزراعي التي أصدرها شتاين وهاردنبرج والتي مهدت السبيل لتحضر بروسيا فإن أساليب الإنتاج في الصناعة كانت في غاية التأخر، وكانت القيود الجمركية الداخلية كثيرة ومتعددة بحيث لم تكن تسمح بنجاح تطور التجارة في البلاد.

ونظراً لتفوق بريطانيا البحري وتحصنها ضد أي غزو أجنبي فقد كانت الدولة الوحيدة التي كان يسمح لها موقفها باستغلال أساليب الصناعة الحديثة والأسواق النامية في العالم الحديث.

ولم تشهد بريطانيا ثورة سياسية كما أدت مخاوف "اليعاقبة" التي كانت تسيطر على الطبقات الحاكمة إلى قمع حركة الإصلاح التي بدأت تستجمع قواها قبل حروب نابليون.

وقد نجح "بيت" ومن خلفوه في قمع الاضطرابات التي قامت في ذلك الوقت ولكن من الناحية الاقتصادية كانت هناك ثورتان تؤثر كل

منهما على الأخرى هما الثورة الزراعية والثورة الصناعية. ومن بين هاتين الثورتين كانت الثورة الزراعية التي عجلت من قيامها مطالب الحروب المتزايدة من المواد الغذائية- حتى عام ١٨١٥ أكثر انتشاراً وذات آثار هامة وقوية.

وقد تطورت صناعة المنسوجات القطنية وأصبحت من كبرى الصناعات في بريطانيا كما تطورت أيضاً صناعة التعدين وتجارة المعادن تطوراً عظيماً.

ولكن حتى في عام ١٨١٥ كان التغير الذي حدث في الريف البريطاني أكبر بكثير من التغير الذي طرأ على بنيان الصناعة أو على المدن فقد وجد سكان الريف أن أساليب المعيشة القديمة قد تغيرت بسبب تغير الأسعار وفقر العمال واستخدام الزراعة للأساليب العلمية، وفي ذلك الوقت أخذ يهاجر سكان الريف على نطاق واسع إلى المناطق الصناعية الجديدة على الرغم من العقبات التي كان يضعها أمامهم قانون الإقامة وصعوبة الانتقال لمسافات بعيدة.

وقد سارت عجلة التطور الزراعي بسرعة شديدة في بريطانيا عقب حروب نابليون التي رفعت أسعار القمح واللحوم وجمع أنواع الحاصلات الزراعية وخلقت طلباً متزايداً على المواد الغذائية لإطعام السكان المتزايدين في الداخل والجيوش في الخارج ولتعويض الخسائر التي لحقت بجزء كبير من القارة الأوربية وانقطاع تدفق المواد الغذائية منها.

وقد أدى ارتفاع الأسعار السريع إلى إثراء ملاك الأراضي والفلاحين على حد سواء بينما زاد من فقر العمال البؤساء الذين عجزت أجورهم- إلا في المقاطعات الشمالية عن ملاحقة تكاليف المعيشة المتزايدة والمتقلبة.

وكان الباعث قوياً جداً لإصلاح الأراضي البور وزراعتها وتحسين وسائل الزراعة في الأراضي المستغلة فعلا. ولكن لم يكن من الممكن تحقيق ذلك دون القضاء على النظام القروي القديم، وقد تحطم هذا النظام فعلاً وكان له أثر كبير على القدرة الإنتاجية الإجمالية ولكنه اقترن بعدم الاهتمام بالعواقب الاجتماعية وبتعرض طبقة العمال للكثير من المشاق والأهوال.

وقد زادت متاعب العمال الريفيين بسبب الحرب وما صاحبها من ندرة المواد الغذائية اللازمة وارتفاع الأسعار ونقص فرص الاشتغال بالصناعة في المناطق الريفية الذي جاء نتيجة لتطور النظام الصناعي في المدن وبعد مضي فترة من الزمن نشطت فيها حركة الهجرة الداخلية وقد زود القرويون المهاجرون وأبناؤهم المصانع الجديدة بالعمال اللازمين ولولا هذه الأعداد الغفيرة من العمال لما قامت الثورة الصناعية بهذه السرعة. بل الواقع أن هذه الثورة في مراحلها الأولى عانت من النقص في الأيدي العاملة.

وكانت ترجع القوانين التي نصت على تسليم الصبية إلى المصانع في المدن الكبرى إلى هذا النقص وقد أبطل العمل بهذه القوانين بمجرد أن زود المهاجرون من القرى الأحياء الصناعية بالعمال اللازمين.

وهكذا كانت الثورتان الزراعية والصناعية تعملان معا جنبا إلى جنب وقد أدت الإصلاحات الزراعية إلى توفير فائض من السكان في الريف بعد مضي فترة انتقالية اتسمت بسوء التنظيم الناتج من وجود فائض من الأيدي العاملة في الجنوب وعجز في المناطق الصناعية استوعبت الثورة الصناعية سكان الريف الزائدين عن الحاجة في المناجم والمصانع.

وعلى أي حال يجب علينا ألا نبالغ في مدى التغيرات التي حدثت في بريطانيا حوالي عام ١٨١٥ ففي هذا التاريخ لم يحدث أي تغيير جوهري في وسائل الإنتاج في الغالبية العظمى من الصناعات على الرغم من زيادة كمية السلع المنتجة إلى حد كبير.

ولم ينتشر الإنتاج الآلي إلا في معظم مصانع نسج القطن بينما كانت الأنوال التي تعمل بالطاقة قاصرة على الأنواع البسيطة من الصناعية.

أما صناعة المنسوجات الصناعية فكانت أكثر تخلفا من صناعة المنسوجات القطنية في استخدام الآلات الجديدة. ولم تكن صناعات النسيج الأخرى قد بدأت في استخدامها بتاتاً.

وقد ارتفع إنتاج الفحم والحديد بسرعة وازدادت المناجم عمقا كما اتسعت مصانع الحديد وازدادت رؤوس الأموال المستثمرة عما كانت عليه في القرن السابق.

وقد أدى الطلب على الأسلحة في انجلترا وغيرها من البلدان إلى تنشيط الصناعات المعدنية. وقد كان تأثير الطلب في فترة الحروب أهم من أي تغير في العمليات الصناعية لأن معظم الآلات حتى الحديثة فيها كانت تصنع من الخشب.

وقد زاد الطلب على الحديد لصنع قضبان السكك الحديدية وغيرها من الصناعات الهندسية في فترة متأخرة.

وكانت الآلة التجارية التي أدخل عليها "وات" تحسينات جوهرية والتي استخدمت في تحريك عجلات الآلات الصناعية- كانت على وشك الظهور كما كانت الأعمال الهندسية الميكانيكية في بعض المصانع مثل مصانع "بولتون" و"وات" بالقرب من برمنجهام تتطور تطوراً سريعاً.. وحل محل العامل القديم الذي كان يقوم بصناعة الأجهزة الخشبية تدريجياً عمال فنيون مهرة يصنعون الآلات البخارية.

غير أن هذه الصناعات الجديدة كانت في أطوارها الأولى.

ولم تكن معظم الصناعات قد بدأت فعلا في استخدام الطاقة البخارية. وكان الجزء الأكبر من الطلب الإجمالي على الآلات البخارية صادراً من المناجم ومعامل الخمور ومشروعات المياه.

وكانت الطاقة المائية لا تزال تعتبر أهم مصدر من مصادر الطاقة حتى في مصانع النسيج التي كانت تنمو وتتطور. وظلت الطاقة المائية حتى

عام ١٨٢٩ تزود محالج القطن بما يزيد على خمس الطاقة اللازمة ومصانع الصوف بما يزيد على خمس الطاقة اللازمة.

ولم يكن في برمنجهام كلها سوى ٤٢ آلة بخارية في عام ١٨١٥ وفي عام ١٨٣٠ كان بها ١٢٠ آلة بخارية ثم تضاعف هذا العدد في عام ١٨٤٠.

وكان استخدام قوة البخار حتى في انجلترا بطيئاً ويتسم بالتردد في البداية وكان استخدامها في القارة الأوربية أبطأ مما كان في انجلترا. وظلت بريطانيا تحرم تصدير الآلات وهجرة العمال الفنيين حتى عام ١٨٢٤ وعلى الرغم من مخالفة الناس لهذين الإجرائين فقد كانت هناك عقبات خطيرة في سبيل انتشار الآلات في الخارج. بل كانت المصانع الانجليزية نفسها تلقي صعوبة بالغة في سبيل العثور على العمال الفنيين المهرة وفي التوصل إلى الآلات الملازمة لصناعة الآلات الجديدة. وكانت هذه العقبات أشد وأصعب في الدول الأخرى.

وفي فرنسا بدأ ويليم ويلكنسون في تشغيل مصنع كرويو للحديد المشهور في عام ١٧٨٠ كما بدأ "ميلن" وهو انجليزي آخر في إنتاج آلات النسيج في نفس الوقت تقريباً.

وبدأت فرنسا في استخدام الآلة البخارية ببطء شديد في الصناعات الفرنسية فيما عدا المناجم. وكان مصنع كرويو ينفرد باستخدام أساليب الإنتاج الجديدة.

وفي عام ١٨١٥ لم تكن هناك سكك حديدية تستخدم قوة البخار ولكن كانت في ذلك الوقت قد أجريت بعض التجارب لاستخدامها في وسائل النقل البرية، كما كان في بريطانيا وأمريكا عدد قليل جداً من القوارب البخارية التي كانت تنقل البضائع في الأنهار والبحيرات ولم تكن تقوم برحلاتها عبر المحيطات. وكانت هذه القوارب النهرية في طور التجربة.

وكانت الطاقة المائية أكثر انتشاراً من البخار في تحريك الآلات وكانت الصناعات في مراحلها الأولى فيما عدا صناعة غزل القطن وبعض أنواع الصناعات المعدنية. ولم تبدأ الفترة التي يطلق عليها "الانقلاب الصناعي" حتى في بريطانيا إلا بعد عام ١٨١٥. وقد بدأت هذه الثورة بعد توقف الحروب وبعد انتهاء الأزمة التي أعقبت الحروب مباشرة.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت متخلفة عن بريطانيا فإنها قد سبقت الدول الأوربية في استخدام القوة البخارية.

ويقال إن أول آلة بخارية أمريكية استخدمت في فيلادلفيا في عام . وبعد هذا التاريخ بدأ الأمريكيون يجرون التجارب على استخدام الآلات البخارية في عمليات تطهير القنوات وفي الملاحة النهرية.

وبدأت مطاحن الغلال ومعامل الخمور في استخدامها في فترة مبكرة وقد بدأت الحركة الصناعية على الرغم من حداثة عهدها باستخدام القوة البخارية دون أن تمر صناعاتها بمراحل التطور التي مرت بها الحركات الصناعية الأخرى.

وظهر نشاط الأمريكيين في تصميم الآلات فقد خرجت الآلة البخارية الأمريكية في مرحلة مبكرة على مقاييس الآلة الانجليزية غير أن تطورها الهام في الولايات المتحدة حدث بعد عام ١٨٢٠.

وفضلا عن تقدم المصنوعات القطنية في بريطانيا في عام ١٨١٥ عما كانت عليه في عام ١٧٥٠ فلم يتميز ١٨١٥ بالتوسع في استخدام القوة الميكانيكية بل بتقدم التجارة البريطانية فيما وراء البحار وتطور أمريكا السريع كسوق عالمية وكمصدر من مصادر الثروة وبتأخر فرنسا عن بريطانيا في الصراع على التفوق التجاري والبحري وفتح أسواق أمريكا الجنوبية بعد انهيار النظام الاستعماري الأسباني وبنهضة بلجيكا بعد إعادة فتح "سلدت" وبإزالة الجيوش الفرنسية للنظام الإقطاعي في أوربا.

وقد كان لقوة بريطانيا البحرية وتحصنها ضد أي غزو خارجي في ذلك الوقت أثر أكبر مما كان لقوة البخار في تعزيز تفوقها في مجال التجارة.

وأهم تطور حدث في الفترة المحصورة بين عام ١٧٥٠ والقرن التاسع عشر هو التطور الفكري. فقد كانت نظم الحكم القديمة التي كانت سائدة في أوائل القرن الثامن عشر- في نظر معظم الناس- تبدو مستقرة وثابتة. فكان استقرار الحكم المطلق في فرنسا في عهد لويس الرابع عشر والارستقراطية الانجليزية في عهد الثورة يفوقان- فيما يبدو- على أساس التوازن القائم بين العلاقات الطبقية والسلطة السياسية.

وقد كان في بريطانيا اليعاقبة وفي فرنسا المصلحون الذين كانوا يتخذون من الثورة الانجليزية التي نشبت في عام ١٦٨٨ مثلا حيالهم ولكن كان من المستبعد أن تصبح انجلترا دولة استبدادية أو أن تقيم فرنسا حكومتها على التحالف بين الطبقة الارستقراطية والطبقة البورجوازية الغنية.

ولكن بعد عام ١٨١٥ فعلى الرغم من نفي نابليون ومحاولة الملوك الذين عادوا إلى الحكم في أوربا إعادة نظام الحكم القديم، وعلى الرغم من أن الارستقراطية الانجليزية وضعت حداً لجهود التقدميين الانجليز واستمر البرلمان القديم في قيامه بسلطانه وعلى الرغم من أن مبدأ الحرية والمساواة والإخاء قد أصيب بخيبة أمل معنوية وسياسية أيضاً فقد تبدد الأمن والاستقرار اللذان كانا يسودان الهيئات القديمة.

وقد قضى المستعمرون في أمريكا الشمالية على نفوذ بريطانيا فيها كما كانت أمريكا الجنوبية تعمل على التخلص من نفوذ أسبانيا. ولم يعد لدى البوربون أو الأمراء الألمان أي أمل في سبيل حكم بلادهم بإتباع الأساليب القديمة على الرغم من عودتهم إلى عروشهم.

وكانت بذور الثورة تنمو في أسبانيا ولم تكن قوة التحالف المقدس كلها لتستطيع تنفيذ معاهدة السلام المنعقدة في عام ١٨١٥.

وكانت تباشير الحرية الاقتصادية والروح القومية تلوح في الأفق وكان الناس مضطرين إلى تقبل الرأسمالية سواء رضوا عنها أم لم يرضوا.

وكانت بريطانيا في مقدمة القوى الجديدة لا لأنها خرجت من الحرب غنية ولم تخسر شيئاً من أراضيها فحسب بل لأن إخضاع العادات البريطانية لحاجات العصر الجديد كان بالنسبة للانجليز أسهل مما كان بالنسبة للشعوب الأوربية الأخرى.

ولم تحاول الأرستقراطية البريطانية إقامة نظام مغلق كما أن ارتفاع مستوى طبقة التجار في القرن الثامن عشر أزالت الفجوة الهائلة التي كانت تفصل بين القوى القديمة و القوى الجديدة.

وقد ساعد توزيع "بيت" للجوائز والمكافآت من أجل التشجيع على القتال وضمان استمرار الحروب ساعد على تطعيم الطبقة الارستقراطية بأفراد جدد كانوا ينظرون إلى العالم من خلال التجارة.

وكان أنصار الملكية الذين يؤمنون بسيطرة الارستقراطية على النظام الملكي كانوا أقلية ضئيلة.

وهكذا عندما طالب أصحاب المصالح التجارية الانجليز بالاعتراف بجمهوريات أمريكا اللاتينية الثائرة لم تظهر أية استجابة لهم من حق الملوك الإلهي وكانت تجارة بريطانيا مع أمريكا الشمالية تعود بأرباح وفيرة على البريطانيين بحيث أنهم لم يعتبروا الأمريكيين ثواراً يجب مقاطعتهم وفي عام ١٨١٥ لم تكن الطبقة الجديدة- أي طبقة عمال الصناعة- قد نضجت لتطالب بحقوقها السياسية.

ولكن بمجرد أن نضجت في عام ١٨٣٢ حصلت على نصيبها من السلطة السياسية دون مشقة تذكر.

وفي ذلك الوقت أصبحت الطبقة الارستقراطية البريطانية هي التي تتولى الحكم بسبب ارتفاع إيجارات الأراضي الزراعية في سنوات الحرب واستفادتهم من الثروات الجديدة التي آلت إلى الطبقة الحاكمة القديمة ولم يكن بحيال الطبقة الثرية الجديدة إلا أن نثبت أهليتها للدخول في معترك السياسة. ومهد كبار أصحاب مغازل القطن أمثال "بيل" السبيل لظهور أشخاص جدد في هذا الميدان.

وهكذا اصطبغت الحياة في بريطانيا بالطابع التجاري في عام ١٨١٥ كما حدث في ولايات أمريكا الشمالية وتخلفت دول أوربا في هذا المجال فيما عدا هولندة وبلجيكا.

ولم تعد بريطانيا تعتمد على الزراعة بعد. كما أنها جعلت من التجارة الدولية أساساً لثروتها وقوتها. وكانت الطبقة الحاكمة فيها التي كان يشتغل معظم أفرادها بالتجارة أمثال بيلز وهكيسون وكانج وغيرهم من المحافظين الشبان بل ومن الأحرار أيضاً كانت هذه الطبقة متحمسة للتطور الاقتصادي وتدرك أن حكم البلاد لابد من أن يتمشى مع المصالح التجارية حتى قبل أن تستعد للتسليم إصلاح البرلمان.

وهكذا كانت بريطانيا مستعدة فكريا لتتزعم التقدم الاقتصادي العالمي وكانت تمتلك الوسائل المادية التي تحقق لها ذلك. وكان نجاحها في

التوصل إلى القوى الميكانيكية الجديدة نتيجة للنظرة التجارية التي كانت تميز الطبقة المتوسطة وجزءا كبيراً من الطبقة العليا كما أنه كان أيضاً سبباً لهذه النظرة.

الفصل الخامس

منذ مائة عام مضت

فلنتوقف الآن برهة، لنتطلع إلى العالم في حوالي منتصف القرن التاسع عشر. إننا سنجد أن العالم في ذلك الوقت يختلف كل الاختلاف عن العالم في عام ١٨١٥، كما كان يختلف العالم في ذلك العام عن العالم قبل ذلك بقرن من الزمن. ففي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر كان التطور الاقتصادي يسير بخطوات سريعة.

وقامت أكبر ثورة على الإطلاق خاصة بعد استخدام قوة البخار الجديدة بنجاح في وسائل المواصلات والنقل البرية والبحرية وفي مجال الإنتاج أيضاً.

وقد كان استخدام الآلات في وسائل النقل في مرحلة أولية في معظم بلدان العالم.

ولكن في عام ١٨٥٠ ترك أكبر الأثر في التجارة والصناعة والبنيان الرأسمالي بأكمله.

ولم يؤد انتشار السكك الحديدية إلى ازدياد أهمية صناعة الحديد في النظام الصناعي فحسب بل إنه أدى إلى قلب طبيعة عمليات الاستثمار

ومهد السبيل لاتساع نطاق الشركات المساهمة وظهور المشروعات الكبيرة، كما أدى إلى تصدير المناطق المتطورة من العالم لرءوس الأموال إلى المناطق الأقل تطوراً.

وفي عام ١٨٥٠ كان تطور السكك الحديدية يفوق كثيراً تطور السفن البخارية. وعلى الرغم من عبور السفينة "سفانا" للمحيط الأطلسي في عام ١٨١٩ مستخدمة قوة البخار بالإضافة إلى أشرعتها. وعلى الرغم من أن السفن التي تسير بقوة البخار فقط بدأت رحلاتها عبر الأطلنطي حوالي عام ١٨٣٨ فلم يحدث التطور الكبير في السفن البخارية إلا في النصف الأخير من القرن التاسع عشر.

وظلت السفن البخارية حتى عام ١٨١٥ تستخدم بصفة رئيسية في النقل النهري وفي الرحلات البحرية القصيرة وفي نقل المسافرين دون البضائع.

وكانت السفن البخارية القديمة تستخدم آلات بخارية رديئة وتضطر إلى حمل كميات كبيرة من الفحم في وقت كانت محطات الفحم فيه نادرة في أنحاء العالم، لذلك لم يكن من العملي في شيء أن تستخدم هذه السفن في نقل البضائع.

وهكذا كانت السفن العابرة للمحيطات تنقل البضائع لا الركاب ويرجع تفوق أمريكا في بناء السفن التجارية في خلال النصف الأول من

القرن التاسع عشر إلى أهمية الملاحة في أنهارها وبحيراتها التي كانت أسهل الطرق المؤدية إلى الداخل قبل إقامة الخطوط الحديدية.

وحتى عام ١٨٥٠ أي بعد مضى نصف قرن على تجربة السفن البخارية لم تستخدم هذه السفن بنجاح في نقل البضائع الثقيلة وكان ينقل الجزء الأكبر من البضائع عبر البحار في سفن شراعية.

ولم تكن بريطانيا قد احتلت مكانتها الممتازة في مجال النقل البحري وبناء السفن. ولم تحتل هذه المكانة إلا بعد أن كفت عن استخدام السفن الشراعية وشرعت في استخدام السفن البخارية وبعد أن بدأت في استخدام الحديد بدلا من الخشب في بناء السفن أي بعد منتصف القرن التاسع عشر.

وفي عام ١٨٥٠ كان النقل بالسكك الحديدية قد قطع شوطاً كبيراً في سبيل التقدم. وافتتح أول خط حديدي بخاري عام في بريطانيا في عام ١٨٢٦. وفي عام ١٨٥٠ بلغ طول الخطوط الحديدية ٦٦٠٠ ميلا بينما لم يكن طولها في عام ١٨٤٣ سوى ٢٠٠٠ ميل. وافتتحت الولايات المتحدة الجزء الأول من الخط الحديدي الواصل من بلتيمور إلى أوهايو في عام ١٨٣٠.

وفي عام ١٨٥٠ بلغ طول الخطوط الحديدية فيها ٩٠٠٠ ميلا. وبعد مضي عشر سنوات بلغ طول الخطوط الحديدية فيها ٣٠٠٠٠ ميلا.

وقد كان تطور الخطوط الحديدية في أوروبا أبطأ من ذلك. فقد بدأت فرنسا أول تجربة لها في عام ١٨٣٠. غير أن التطور الواسع النطاق لم يبدأ إلا في أربعينات القرن التاسع عشر عندما قامت رءوس الأموال البريطانية بتمويل مشروعاتها وقدم المهندسون البريطانيون مساعدتهم لها.

وفي عام ١٨٥٠ لم يبلغ طول الخطوط الحديدية سوى ٢٠٠٠ ميل فقط بينما بلغ طولها في ألمانيا ٣٦٠٠ ميل.

وفي منتصف القرن الماضي لم تكن الكثير من الدول قد أقامت أية خطوط حديدية بينما كان يبلغ طول السكك الحديدية في روسيا حوالي ٣٠٠ ميل.

وفي إيطاليا ٢٧٠ ميلا وفي هولندة ١٠٠ ميل وفي الدنمرك ٢٠ ميلا وسويسرا ١٦ ميلا. ولم تكن الخطوط الحديدية قد ظهرت في ذلك الوقت إلا في أوربا والولايات المتحدة.

وقد بلغ طول الخطوط الحديدية في عام ١٩٥٠ في كندا حوالي ٧٠ ميلا بينما لم يكن هناك أية خطوط حديدية بتاتا في كل من الهند واستراليا حتى عام ١٨٥٣.

واقتصر النقل بالسكك الحديدية إلى ما بعد منتصف القرن التاسع عشر على غرب أوربا والولايات المتحدة على أن أثره كان عظيما في المناطق التي استخدام فيها.

فعلى الرغم من تطور القنوات في بريطانيا والعناية بها فقد تفاقمت مشكلة النقل بتقدم الثورة الصناعية، ولم تزدهر الصناعة والتجارة في المناطق المرتفعة في ويلز وشمال انجلترا ووسطها إلا بعد مد الخطوط الحديدية فيها.

وتدين برمنجهام وشفيلد وغيرها من المدن بتطورها الاقتصادي السريع إلى امتداد الخطوط الحديدية إليها بل إن الصناعات الهندسية في بريطانيا قد قامت في البداية على زيادة طلب الدول للقاطرات ومعدات السكك الحديدية ولم تزدهر نتيجة للتوسع في استخدام الآلات للعمليات الإنتاجية.

وقد لعبت الخطوط الحديدية في الولايات المتحدة دوراً أكبر من الذي لعبته في بريطانيا في التطور الاقتصادي لأنها كانت الوسيلة الضرورية لفتح المناطق الشاسعة الواقعة غربي الولايات المحاذية للمحيط الأطلسي وفي أعالي الأنهار.

والواقع أن نزوح السكان إلى المناطق الغربية بدأ قبل مد الخطوط الحديدية بفترة طويلة من الزمن غير أن سكان المناطق الداخلية كانوا يتجمعون حول الأنهار والبحيرات الكبرى أو كانوا يجدون أنفسهم منعزلين عن العالم الخارجي دون أن تتاح لهم سوى فرص محدودة للإنتاج للسوق الخارجية.

ولم يستقر الأمريكيون في المناطق الغنية بالحبوب والمنتجات الحيوانية إلا بعد اتساع نطاق النقل بالسكك الحديدية، ولم يسهل ازدياد السكان الهائل في النصف الأخير من القرن التاسع عشر إلا انتشار الخطوط الحديدية، وقد ظهرت هذه الآثار بصفة رئيسية بعد عام ١٨٥٠ نظراً لعدم البدء في تصدير القمح الأمريكي على نطاق واسع إلا بعد ذلك التاريخ فقد بلغت صادرات الولايات المتحدة من القمح في ذلك العام ١٢ مليون بوشل وارتفعت صادرات القمح إلى ١٢ مليون بوشل في عام ١٨٧٠ وإلى ٣٠ مليون بوشل تقريبا في عام ١٨٨٠.

ويعتبر التوسع في استخدام قوة البخار من مجال الإنتاج إلى وسائل النقل أول ما كان يميز العالم في عام ١٨٥٠ عن العالم في عام ١٨١٥. ورغم هذا الاختلاف فإن الاتجاهات القديمة كانت تنمو وتزداد قوة. وقد رأينا فيما سبق أن الإنتاج الكبير لم يتقدم كثيراً في عام ١٨١٥ إلا في صناعة غزل القطن واستخراج الفحم والقليل من فروع صناعات المعادن بما في ذلك بريطانيا نفسها ولكن بين ذلك التاريخ ومنتصف القرن الماضي كان التطور سريعاً.

وقد كان النول الذي يسير بالطاقة والذي اخترعه ادموند كارترايت في أواخر القرن الثامن عشر ثقيلا وضخما بحيث لم يكن من الممكن الاستفادة منه كثيراً ولم ينتشر في الأسواق إلا بعد التحسينات التي أدخلت عليه فيما بعد وذاع استخدامه في صناعة المنسوجات القطنية سريعاً بعد

عام ١٨١٥ كما اجتاح صناعة المنسوجات الصوفية بعد ذلك بفترة قصيرة.

وفي عام ١٨٥٠ تضاءلت أهمية النول اليدوي في صناعة المنسوجات الهامة على الرغم من بقاء استخدامه في المناطق البعيدة وفي أنواع معينة من النسيج الرفيع. وقد استخدمت الطاقة لتشغيل نول جاكارد– الذي اخترعه أحد الفرنسيين في عهد نابليو– وقد أتى بنتائج باهرة.

واقترن إتباع الأساليب الميكانيكية في نسج القطن بعد إتباعه في عملية غزله– اقترن بزيادة الإنتاج إلى درجة كبيرة. فارتفع إنتاج المنسوجات القطنية في بريطانيا في عام ١٨٢٠ إلى عشرة أضعاف ما كان عليه في عام ١٧٨٥ ثم ارتفع في عام ١٨٥٠ إلى عشرة أضعاف ما كان عليه في عام ١٨٢٠.

وكان نمو صناعات المنسوجات الأخرى أبطأ من ذلك. وأصبحت المنسوجات الوطنية على رأس الصادرات البريطانية بعد أن كانت المنسوجات الصوفية تحتل هذا المكان.

وقد تضاعف إنتاج المنسوجات الكتانية في بريطانيا وإيرلندا في النصف الأول من القرن التاسع عشر على الرغم من منافسة المنسوجات القطنية الأرخص ثمناً.

وباستثناء صناعة القطن حققت صناعات المعادن أكبر تقدم في بريطانيا. فارتفع إنتاج سبائك الحديد في بريطانيا في عام ١٨٥٠ بمقدار عشرة أضعاف ما كان عليه في عام ١٨١٠، كما كان الإنتاج في عام ١٨٥٠ يعادل ثلاثة أضعاف الإنتاج في عام ١٨٣٠ ويرجع ذلك إلى التوسع في مد الخطوط الحديدية في تلك الفترة.

وفي أربعينات القرن التاسع عشر كانت بريطانيا تنتج أكثر من نصف إجمالي إنتاج العالم من سبائك الحديد، وكان إنتاجها يزيد على أربعة أضعاف إنتاج الولايات المتحدة التي كانت تعتبر ثاني دولة في إنتاج سبائك الحديد في العالم.

وكان إنتاج الصلب في جميع أنحاء العالم على نطاق محدود نظراً للتكاليف الباهظة التي كان يتطلبها كما كان يستخدم في أغراض محدودة مثل صناعة الآلات الدقيقة.

وكانت بريطانيا أكبر دولة منتجة للصلب أيضاً فقد بلغ إنتاجها $\frac{5}{7}$ من إجمالي الإنتاج العالمي في عام ١٨٥٠.

وكانت ألمانيا الدولة الأخرى الهامة المنتجة للسلع المصنوعة من الحديد وتليها في الأهمية فرنسا وإن كان الفارق كبيراً بين الدولتين.

وكان التوسع السريع في صناعة المعادن يرجع بصفة رئيسية إلى زيادة استخدام الآلات البخارية والآلات المصنوعة من المعادن.

وبينما كانت صناعة المنسوجات القطنية تصدر معظم إنتاجها كانت صناعة الحديد في النصف الأول من القرن التاسع عشر تصرف إنتاجها في السوق المحلية على الرغم من ازدياد الطلب الخارجي على معدات السكك الحديدية والآلات في أربعينات ذلك القرن.

ولم يلتفت المهندسون ورجال الصناعة ومقاولو الكباري والسكك الحديدية إلى الأسواق الخارجية إلا بعد انتهائهم من عملهم الرئيسي في مد الخطوط الحديدية في أنحاء بريطانيا.

ولم يبدءوا في أعمالهم خارج بريطانيا إلا بعد عام ١٨٥٠. ولم تظهر آثار ذلك إلا بعد ذلك.

ولم يبدأ عصر تصدير رءوس الأموال البريطانية إلى الخارج إلا بعد عام ١٨٥٠ وكانت معظم الفروض مقدمة إلى الحكومات ولم تكن تقدم في بادئ الأمر للمقترضين الأجانب أو للمشروعات الإنتاجية البريطانية في الخارج.

وكان التقدم الاقتصادي في فرنسا وألمانيا في خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر بسيطاً إذا قورن بالتقدم الاقتصادي في بريطانيا.

وكانت فرنسا تلي بريطانيا في إنتاج المنسوجات القطنية ولكن إنتاجها في عام ١٨٥٠ كان يبلغ ثلث إنتاج بريطانيا أما في مجال صناعة

المنسوجات الصوفية فقد كان إنتاج بريطانيا لا يكاد يزيد على إنتاج فرنسا بينما كانت فرنسا تسبق بريطانيا كثيراً في إنتاج الحرير.

وكانت ألمانيا متخلفة عن فرنسا في إنتاج القطن والصوف والحرير كما أن استخدام الآلات في إنتاج المنسوجات في ألمانيا رفع الإنتاج ببطء شديد.

وكان إجمالي قيمة التجارة الخارجية البريطانية يزيد على إجمال قيمة التجارة الخارجية لألمانيا وفرنسا معاً بينما كان يعادل ثلاثة أضعاف قيمة التجارة الخارجية الأمريكية في عام ١٨٥٠.

وقد حققت أمريكا تقدماً هائلاً في جميع مجالات النشاط الإنتاجي تقريباً فبينما تضاعف عدد سكان بريطانيا– من ١٠.٥ ملايين نسمة إلى ٢١ مليون نسمة– خلال النصف الأول من القرن الماضي ارتفع عدد سكان الولايات المتحدة في نفس الفترة من ٣– ٥ ملايين نسمة إلى ما يزيد على ٢٣ مليون نسمة. وكانت هذه الزيادة ترجع إلى زيادة عدد المواليد أكثر من رجوعها إلى الهجرة التي ازدادت كثيراً بعد النصف الثاني من القرن الماضي. وظلت الولايات المتحدة في عام ١٨٥٠ دولة زراعية غير أن الصناعات الأمريكية كانت تنمو سريعاً وكانت تجد طلبا كافيا لها في السوق المحلية دون حاجة إلى البحر عن مشترين بالخارج. وفي عام ١٨٥٠ كانت قيمة صادرات أمريكا من المواد الخام والمواد غير تامة الصنع والأغذية تزيد على ثلثي قيمة الصادرات الإجمالية. بينما كانت قيمة

المنتجات المصنوعة تبلغ $\frac{1}{8}$ قيمة الصادرات الإجمالية. وكان القطن هو السلعة الرئيسية بين الصادرات وكانت بريطانيا السوق الرئيسي لها غير أن اتساع نطاق التجارة الخارجية كان بطيئاً جداً بالنسبة لارتفاع قيمة الإنتاج. وكانت الولايات المتحدة تتبع سياسة "القومية الاقتصادية" عن طريق فرض تعريفة جمركية مرتفعة على الواردات وقد استطاعت بفضل موارد الثروة الطبيعية الوفيرة التي كانت تمتلكها– من إتباع هذه السياسة دون أن تنخفض مستويات المعيشة إلى درجة تذكر.

وكان الرأي العام الأمريكي يميل– في مرحلة مبكرة من التاريخ الأمريكي إلى عدم تقييد التجارة الخارجية.

وفرضت أول ضريبة على الدخل في ذلك الوقت. غير أن تدفق السلع الأوربية بعد انتهاء حروب نابليون أدى إلى شدة مطالبة المنتجين الأمريكيين بفرض تعريفة جمركية على الواردات لحماية المنتجات المحلية ومن عام ١٨١٦ إلى عام ١٨٣٣ ارتفع معدل التعريفة الجمركية بانتظام وبسرعة.

وتغير الاتجاه لفترة من الزمن تحت ضغط أصحاب المصالح الزراعية الذين كانوا يهتمون بالصادرات.

وفيما بين عامي ١٨٣٣ و١٩٦٠ أعيد النظر في معدل التعريفة الجمركية بصفة عامة فمال إلى الانخفاض.

غير أن الضريبة على الواردات كانت مرتفعة إلى حد ما غير أن اعتماد السياسة الأمريكية على تنمية موارد الثروة المحلية للاستهلاك المحلي كان واضحاً ولا يدعو للشك.

وقد جلبت الولايات المتحدة عدداً من المهاجرين الأجانب كما كانت تستورد العبيد الزنوج قبل عام ١٨٠٨، ولكنها كانت تنتج السلع وتستهلكها وتجلب العمال سواء أكانوا أحرارا أم عبيداً وتستوعبهم.

وقد أدت اتفاقية مسوري التي عقدت في عام ١٨٢٠ إلى تحديد المنطقة التي كانت تعترف بالعبودية وأنقذت جزءاً كبيراً من المنطقة الغربية المتطورة من لعنة العمال العبيد.

ولكن في عام ١٨٥٠ لم يقتصر الرق على الولايات الجنوبية الشرقية لأن نبراسكا وكنساس قد انضمت إلى الاتحاد كولايات تعترف بالرق في عام ١٨٥٤.

ولم تستقر مشكلة العبيد بالحرب الأهلية إلا بعد عشر سنوات وفي نفس الوقت كان تطور زراعة القطن يحافظ على نظام الرق في الجنوب.

وفي عام ١٨١٠ بلغ عدد العبيد في الولايات المتحدة حوالي مليون شخص، بينما كان يزيد عددهم على ٣ ملايين في عام ١٨٥٠ وفي أثناء الحرب الأهلية الأمريكية كان عددهم يزيد على ٤ ملايين.

وكانت الدول الكبرى الأخرى في العالم محصنة ضد شرور العمال العبيد فقد ألغيت تجارة الرقيق في بريطانيا في عام ١٨٠٧ كما ألغى الرق نفسه في الإمبراطورية البريطانية عقب صدور قانون الإصلاح في عام ١٨٣٢ مباشرة.

وقد وضع نابليون حداً لملكية الرقيق في فرنسا التي كانت قد ألغيت في عام ١٧٩٤. ولم يدم الرق فقط في بعض الدول، بل ظلت تجارة الرقيق نفسها مقررة فيها. وظل الرق قائماً في جزر الهند الغربية حتى عام ١٨٦٣ وفي البرازيل حتى عام ١٨٧١.

ولم تلغ تجارة الرقيق نهائياً في أسبانيا إلا في عام ١٨٦٥، وظلت قائمة في داخل أفريقية بعد ذلك التاريخ بوقت طويل. وظلت قائمة حتى القرن العشرين في الحبشة.

ولكن بعد تحرير زنوج جزر الهند الغربية في عام ١٨٣٤ كانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة الكبرى التي ظل بها نظام الرق قائماً.

وعلى الرغم من أن البرلمان البريطاني كان قد وضع حداً للرق فقد كانت بريطانيا تتعرض لكثير من الهجوم في أوائل القرن التاسع عشر لسماحها لعمال المناجم والمصانع بالعيش في ظروف مادية أسوأ من الظروف التي كان يعيش فيها الرقيق في مزارع جزر الهند الغربية.

ولقد صور المصلحون في جميع المدارس الفكرية– ابتداء من وليم كوبيث وروبرت أوين إلى أدوين شادويك ولورد شافتسبوري– صور حياة الأطفال والنساء في المناجم ومصانع الغزل والنسيج وحياتهم المنزلية بطريقة أثرت كثيراً على المعاصرين، وظلت تؤثر على أحكام المؤرخين الاقتصاديين وآرائهم.

وكان المصلحون العماليون يصفون الذين يستنكرون عبودية الزنوج في الخارج ويتعاملون عن الأعمال غير الإنسانية التي تحدث في بلادهم بأنهم منافقون.

ولكن يمكننا أن نقول عموماً بأن الضمير الإنساني في أوائل القرن التاسع عشر كان يستنكر العبودية السافرة بغض النظر عن ظروف المعيشة في المناطق التي تسكنها طبقة العمال في بريطانيا. ويرجع هذا الشعور إلى أسباب دينية لأن الإنسان كان يشعر بأن العبودية لا تتفق مع روح الإخاء الإنسانية التي نادى بها الله وأنها تنكر مكانة الأسرة المقدسة في المجتمع.

وكان الزعماء أصحاب النفوذ يؤمنون إيماناً عميقاً بالفضائل التي تنطوي عليها حرية التعاقد، ولم يكن يقال بأن العبودية تطلق ألواناً من الشرور المادية، وأنها عمل غير إنساني وبعيد عن الروح المسيحية كل البعد فحسب، بل كان من المعتقد أنها تعتدي على مبدأ حرية العمل الذي كان يعتبره الرأي العام في ذلك الوقت قوة ضرورية دافعة للتقدم المادي.

ولذلك كان لابد من أن تنتهي فترة العبودية. غير أن هذا التطور طال أمده قبل أن يؤدي إلى تحسين ظروف العمل والحياة في داخل المدن الصناعية التي كانت تنتشر في ذلك الوقت.

وبفضل التقارير التي كتبها المصلحون الاجتماعيون في أوائل القرن التاسع عشر أصبح من المألوف أن يعطي المفكرون صورة سوداء للظروف الاقتصادية التي كانت تعاني منها طبقة العمال في انجلترا أثناء أربعينيات القرن الماضي وعزو كل أسباب البؤس والشقاء التي تصورها الوثائق المتخلفة من تلك الفترة. ولا داعي للشك في صدق الصور البائس التي تضمنتها تقريرات إدوين وشادويك المعروفة عن "الصحة في المدن" والظروف الصحية للطبقة العاملة، أو في الكتب التي ظهرت في ذلك الوقت مثل كتاب "ظروف الطبقات العاملة في إنجلترا في عام ١٨٤٤ "لفريدريك إنجلز أو كتاب "العامل في المدينة" لمستر ومسز هامولد الذي جمعا فيه كل القرائن والأدلة المتعلقة بظروف الحياة في تلك الفترة.

وإذا حكمنا على ظروف العمال في ذلك الوقت بناء على مقاييسنا المدنية الحديثة أو بناء على المقاييس التي كان يجب أن توجد حينئذ لو كانت الحركة الصناعية الجديدة تسير على هدى المشاعر الإنسانية فإننا نتبين أن الظروف كانت في غاية البؤس والشقاء، ولكن لا يترتب على ذلك أن التطورات التي حدثت في الصناعة والزراعة– حيث لا يمكن الفصل بينهما– قد زادت ظروف الحياة بالنسبة للطبقة العاملة بؤساً وشقاء عما كانت عليه خلال القرن السابق. وكلما خفت ظروف الحياة

بالنسبة للفقراء قبل الانقلاب الصناعي، ظهرت أكثر شقاء. لقد كانت المدن القديمة قبل حلول "عصر الآلة" تعج بالفقر والجريمة.

أما المزارع الذي كان يعيش في القرية، والذي كان لا يمتلك شيئاً أو كان يمتلك في بعض الأحيان قطعة صغيرة من الأرض فإنه كان يعيش في فقر مدقع، وكان تابعاً للسادة الذين كانوا يستعبدونهم. أما العامل الذي كان يصنع السلع في منزله لصالح التاجر الرأسمالي فكان يتعرض لشبح البطالة، مثله في ذلك مثل عمال المصانع بعد الانقلاب الصناعي. بل إن أجره كان أقل من أجر زميله.

ولم يكن القرن الثامن عشر يتميز باستغلال الأطفال في العمل ساعات طويلة كما تميزت المراحل الأولى في الانقلاب الصناعي. ولم تظهر قصص تبعث على العطف والشفقة تتحدث عن نتائج النظام السابق كما حدثتنا القصص التي ظهرت في عهد الانقلاب الصناعي عن تدهور عمال الغزل اليدوي ونزع ممتلكات المزارعين والفلاحين لحماية مصالح الأثرياء.

ولا شك في أن نقلب نفقات المعيشة الشديد، واضطراب التجارة في أثناء حروب نابليون والفترة التالية لها كانت سبباً في انتشار البؤس والفقر.

غير أن هذه الظروف السيئة ربما كانت ترجع إلى الحرب أكثر من رجوعها إلى الانقلاب الذي حدث في الصناعة. وقد أدى ارتفاع الأسعار الكبير خلال الحرب إلى انخفاض مستوى الأجور الحقيقية كما أدى إلى نشاط حركة توسيع الضياع على حساب المزارع الصغيرة باستخدام

أساليب العنف نظراً لازدياد الأرباح التي كان يمكن الحصول عليها من زراعة القمح تحت ضغط مطالب الظروف غير العادية السائدة أثناء الحرب.

وعندما انتهت الحرب أدت مشاكل التكيف الزراعي وعدم استقرار السوق العالمية والظروف النقدية إلى اضطراب الموقف الذي ظل قائماً فترة طويلة من الزمن.

ومن ناحية أخرى عندما اكتملت قوى الانقلاب الصناعي في بريطانيا كان للعمال الفنيين نصيب من الثروة المتزايدة التي حققها الانقلاب، ولاسيما العمال الذين كانوا يشتغلون في الحرف التي لم تكن على استعداد لاستخدام الآلات.

وجنباً إلى جنب مع ارتفاع مستوى الأجور وزيادة فرص العمل في هذه الحرف نتيجة لزيادة الطلب على العمال كان عمال الغزل اليدوي وضحايا النظام الصناعي الجديد– ومعظمهم من النساء والأطفال– كانوا فريسة للفقر والبؤس.

وليس من اليسير علينا أن نقطع بما إذا كان الانقلاب الصناعي حتى أربعينيات القرن الماضي قد حسنت الظروف المادية للطبقة العاملة أم لا. فقد كانت التطورات ملائمة لبعض الفئات بينما كانت في غير صالح فئات أخرى.

غير أن آثارها النفسية كانت أشد وأعنف من الآثار المادية، ولكن يمكننا أن نقول إنه في حوالي عام ١٨٥٠ كانت ظروف الطبقة العاملة المادية أحسن بكثير مما كانت عليها في أي فترة في القرن السابق.

ولا تتهم الحركة الصناعية الجديدة بأنها قد خفضت من مستويات الاستهلاك عند الطبقة العاملة إلا بالنسبة لبعض المناطق الريفية وبعض الفئات من العمال، مثل عمال النسيج الذين كانوا يعملون بالأنوال اليدوية والذين يحاربون الآلات التي تسير بالطاقة فترة طويلة من الزمن.

ولكن هذه الحركة الصناعية تتهم بأنها كانت السبب في القضاء على أسباب السعادة في المدينة والقرية على حد سواء.

لقد عانت القرى بعد انتزاع ممتلكات المزارعين الفقراء وحرمانها من الأرباح التي كانت تعود بها الصناعات المنزلية، عانت من وجود فائض من العمال الذين لا يملكون أرضاً والذين فقدوا مكانهم في المجتمع أما المدن الصناعية المكتظة بالسكان والتي كانت تعاني من المساكن غير الصحية ومن نقص الخدمات الجماعية، فإنها لم تتح أي أسلوب من أساليب السعادة لسكان القرى الذين يفدون إليها ويملأونها.

وكان العمال يكرهون نظام المصانع الصارم، وكانوا– بثورتهم عليه– يجعلونه أكثر صرامة.

وقد أدى اشتداد المنافسة بين أصحاب الأعمال وعدم استقرار الأسواق إلى تقلب الأرباح الشديد وإلى تغيير نظام العمل.

وعلى الرغم من تقدم الإنتاج وارتفاع مستواه فقد ألف الناس في ذلك ظاهرة الإفلاس وغلق المصانع. وكثيراً ما كانت هذه الظروف تجلب في أعقابها الكوارث.

وأخيراً كان أصحاب الأعمال في مواجهتهم للمنافسة الشديدة وتحمسهم لتحقيق نسبة كبيرة من الأرباح لزيادة رءوس أموالهم، كانوا يقاومون بعنف كل محاولة من جانب العمال تنظيم أنفسهم من أجل تحسين ظروفهم.

ولكن في حوالي منتصف القرن كانت قد زالت المتاعب الرئيسية التي تقترن بالنظام الجديد فتوفر رأس المال الذي كان يتيحه للتنمية الاقتصادية نمو نظام الشركات المساهمة حيث أصبح أصحاب الأعمال لا يجدون أي داع لمقاومة ارتفاع الأسعار كما كانوا يفعلون عندما كان يبدو كل بنس جديد يضاف إلى الأجور ينتقص من كمية رأس المال اللازمة للتوسع الصناعي وزيادة الثروة في المستقبل ويتميز تطور الحركة الصناعية الحديثة في مراحله الأولى بالحاجة إلى رأس المال فيحدث نفس الشيء اليوم في الهند مما يؤدي إلى عرقلة نمو تطور صناعة الآلات وتحسين الأساليب الزراعية ووضع العراقيل في سبيل رفع مستوى معيشة العمال الهنود.

غير أن آثاره قد خفت إلى حد ما- وإن كان قد ترتب على ذلك بعض العواقب غير المرغوب فيها- خفت آثاره بانتشار التصنيع من دولة إلى أخرى وبتطور الاستثمار في المستعمرات والمناطق الناشئة مما مكن الدول الفقيرة بالافتراض من الدول الأكثر تقدماً للاستفادة من طاقتها الإنتاجية الكبيرة.

ولكن في ذلك الوقت اضطرت بريطانيا- باعتبارها رائدة الصناعة- إلى بناء مصانعها الجديدة بالاعتماد على موارد ثروتها.

وهذا ما تفعله روسيا اليوم مع اختلاف الأسباب. وقد تحقق ذلك التوسع الصناعي باستخدام الأرباح التي جلبتها التجارة المتعشة والمتسعة النطاق في ذلك الوقت كما حققها أيضاً خفض الأجور والاحتفاظ بالأجور منخفضة أيضاً إلى الحد الأدنى.

وقد أدت المنافسة وسياسة الاضطهاد إلى الاحتفاظ بالأجور في المصانع الجديدة منخفضة حتى منتصف القرن التاسع عشر، وتدفق قدر كبير من الثروة الجديدة على أصحاب الأعمال والتجار والمصرفيين والطبقات التي كانت تستثمر أموالها بصفة عامة.

ونمت الطبقة المتوسطة بسرعة من حيث العدد ومن حيث النفوذ الاجتماعي وأصبحت قوة ضخمة في الحياة الانجليزية السياسية. إذ على الرغم من أن البرلمان كان لا يزال يحتفظ بطابعه الارستقراطي حتى ما بعد منتصف القرن التاسع عشر فإن حزبي الأحرار والمحافظين كانا بعد قانون

الإصلاح الصادر في عام ١٨٣٢ يحكمان البلاد بما يتمشى مع الأفكار الاقتصادية التي تؤمن بها الطبقة المتوسطة ولم تلغ "قوانين الغلال" ولكن في ذلك الوقت أخذت تصدر التشريعات المختلفة التي تعكس مصالح الطبقة العاملة المتوسطة، ومذاهبها الاقتصادية عقب صدور قانون الفقراء في عام ١٨٣٤.

والواقع أنه كانت هناك قوانين صادرة في عام ١٨٣٣، ١٨٢٤، ١٨٤٧ تحمي النساء والأطفال من العمل ساعات طويلة ومن الظروف غير الصحية التي يعملونها فيها، ولكن كانت هذه القوانين قليلة ولا تطبق بدقة بل إنها كانت تطبق بصفة عامة على صناعات النسيج فقط.

ولم يكن من الممكن أن تؤدي النزعة الإنسانية والقوانين الخاصة بالصحة العامة إلى أي تقدم كبير وملحوظ إلا بعد قانون الإصلاح في عام ١٨٦٧ الذي وسع من نطاق حق الانتخاب بحيث شمل جزءاً كبيراً من الطبقة العاملة في المدن.

وفي نفس الوقت كان عدد السكان ينمو نمواً سريعاً، وأصبحوا يتركزون في المناطق الصناعية الجديدة بحيث ازدادت المشاكل الصحية ومشاكل الإدارة المحلية صعوبة.

وكان ارتفاع عدد السكان لا يرجع إلى ارتفاع معدل المواليد، بل إلى انخفاض معدل الوفيات ولاسيما بين الأطفال نظراً لتقدم العلوم الطبية والعلاج وتوسيع نطاق الخدمات الطبية.

ولا يمكن أن تتهم الثورة الصناعية بأنها قتلت ضحاياها وأنها كانت أكثر قسوة من النظام الذي حلت محله، ولكن يمكننا أن نقول إن الطبقة الحاكمة الاقتصادية الجديدة كانت في رغبتها الشديدة في تحقيق التقدم السريع ومن كراهيتها لتدخل الدولة كانت للأسف بطيئة في تزويد المناطق الصناعية الجديدة بالوسائل الصحية اللازمة، ومساندة الحكم المحلي.

وقد أدى الرعب الذي انتشر نتيجة لظهور مرض الكوليرا إلى إصدار قانون الصحة العامة في عام ١٨٤٨، غير أن هذا القانون كان معرضاً لكثير من القيود ولم يطبق فعلاً إلا بعد مرور عشر سنوات.

ولم تقم الخدمات الصحية العامة على أسس قوية إلا في عام ١٨٧٢ ولم توجد في بريطانيا هيئات حكومية محلية تمثل الريف والمدن قبل عام ١٨٨٨.

وعلى الرغم من ذلك فإن هذه العيوب في بنيان الحياة الاجتماعية البريطانية لم تمنع بريطانيا من التقدم السريع في إنتاجيتها أو في زيادة ثروتها أو من إتاحة المكان الأول لصناعاتها في الأسواق العالمية النامية.

ومن اليسير أن نتبين من ظروف منتصف القرن التاسع عشر الأسباب التي جعلت التجارة الحرة تلائم المصالح البريطانية، وأن نتبين الأسباب التي جعلت نظام الحرب الاقتصادية يبدو لزعماء الحياة الصناعية في بريطانيا أفضل نظام ممكن.

وكان الرأسماليون البريطانيون بفضل تقدمهم على جميع المنافسين لهم في تطبيق الأساليب الصناعية الحديثة- كانوا قادرين على اختيار أشكال الإنتاج الملائمة لهم مع إتباعهم لتلك الأشكال التي تتيح لهم أقصى أرباح ممكنة دون حاجة إلى أي نوع من أنواع الحماية. بينما كان المنتجون في الدول الأخرى يتبعون أساليب متأخرة جداً. وكان المنتجون والتجار البريطانيون متقدمين على جميع منافسيهم أيضاً في المصنوعات القطنية والصوفية وإنتاج الحديد والصلب والعلوم الهندسية وبناء السفن وإقامة السكك الحديدية وصناعة القاطرات وفي أساليب بيع السلع المختلفة، وباستخدام قوة البخار بدلاً من الأشرعة والمعادن بدلاً من الأخشاب أصبحت بريطانيا تسود الموقف بعد منتصف القرن الماضي في مجال النقل البحري وبناء السفن.

وكانت الرأسمالية البريطانية تمتلك أكبر قدر من رأس المال الحر الذي يمكن استثماره في الداخل والخارج وتنعم بأكثر النظم المصرفية والمالية تطوراً وأكثر حكومات العالم استقراراً.

ولم تكن الحماية الجمركية لتنفع غالبية المنتجين البريطانيين في ظل هذه الظروف، وكان لا يطالب بها إلا المشتغلون بالزراعة والقليل من المصانع المتأخرة غير التقدمية.

وليس الغريب في الأمر أن نظام الحماية الجمركية قد زال، بل الغريب حقاً أنه ظل قائماً في الوقت الذي كانت مصالح طبقة التجار تتطلب استيراد المواد الغذائية الرخيصة والمواد الأولية اللازمة للصناعة.

وعلى الرغم من سوء حالة العمال البريطانيين في النصف الأول من القرن التاسع عشر وتأخر الأحوال الصحية وعجز الحكومة في المدن الصناعية النامية، فقد ظلت الطبقة العاملة في بريطانيا بصفة عامة تنعم بمستوى من المعيشة أرفع من المستوى الذي يعيش فيه سكان المدن في فرنسا وألمانيا.

والواقع أن هذه البلاد كانت لا تزال تحتفظ بسكانها الفلاحين في المناطق الزراعية بينما كادت تختفي طبقة الفلاحين في بريطانيا، كما ازدادت المتاعب التي ترتبت على القضاء على هذه الطبقة.

وقد ظلت حالة العمال الزراعيين حتى عام ١٨٥٠ سيئة للغاية.

ويعتبر النظام الصناعي الجديد مسئولاً إلى حد كبير عن فقرهم، ولكن في نفس الوقت كان العامل الفني البريطاني بل عامل المنجم نفسه يتقاضى أجراً أحسن من أمثاله في الدول الأخرى كما كان ينعم أيضاً بمستوى أحسن للمعيشة.

ولم تكن ظروف العمل والحياة في المناجم والمصانع البريطانية أسوأ من الظروف السائدة على الرغم من امتياز ألمانيا في الكفاية الإنتاجية كان قاصراً على مجال الإنتاج والصناعة نظراً لأن عرض العمال الفنيين كان أقل من الطلب عليه بينما كان هناك كثير من العمال غير الفنيين وهكذا كان العمال الفنيون قادرين على ضمان نصيب لهم في الثروة القومية والرخاء

المتزايدين أكثر مما كانت تستطيع أن تحصل عليها جماعات العمال الأقل تنظيماً التي كانت تعمل في المناجم والمناطق الصناعية.

ولقد ساعد انخفاض الأجور بين عمال المناجم وعمال المصانع غير الفنيين على تعزيز مكانة بريطانيا في منافستها في السوق العالمية. وكان الرأسماليون يستغلون نجاح تجارة التصدير في بريطانيا حجة لخفض أجور العمال. وكان هناك طلب دائم على رءوس الأموال الجديدة اللازمة لتوسيع نطاق الإنتاج، ولكن قبل أن يصبح نظام الشركات المساهمة الشكل المألوف للصناعة الإنتاجية في بريطانيا للحصول على رأس المال اللازم لها من فئات الشعب التي لديها أموال كافية للاستثمار.

وكان على المنتجين حينئذ أن يعتمدوا اعتمادا كبيراً على تجميع رأس المال من الأرباح وقد دفعهم ذلك إلى عدم الرغبة في رفع الأجور لأن ارتفاع الأجور من شأنه أن يحول موارد الثروة اللازمة من طريق التوسع الصناعي إلى "مجال الإنفاق غير الإنتاجي" على السلع الاستهلاكية.

ولذلك فقد تكدست ثروة المصانع في أيدي طبقة أصحاب الأعمال. وظلت الأجور رغم ارتفاعها منخفضة بالنسبة إلى ارتفاع الإنتاج السريع.

ومن الناحية الأخرى ظلت الأجور في الولايات المتحدة مرتفعة في المناطق الصناعية نتيجة لنقص العمال غير الفنيين والفنيين على حد سواء

بالنسبة إلى زيادة الطلب السريعة عليهم نظراً لتوفر الأراضي في الداخل وفي أقصى الغرب.

ولذلك كان أصحاب الأعمال مضطرين إلى إغراء العمال على البقاء في الخدمة برفع أجورهم.

وقد ظهر أثر ذلك على السياسة التجارية التي حفزت إلى زيادة الحماية الجمركية للصناعات الإنتاجية وشجعت على تعزيز الروح القومية الاقتصادية.

وقد قدر أجر التجار اليومي في عام ١٨٢٥ بستة شلنات في الولايات المتحدة وأربعة شلنات في انجلترا و٢.٥ شلن في فرنسا، بينما كان يبلغ متوسط أجر عامل النسيج في صناعة المنسوجات الصوفية ٣ شلنات و٩ بنسات و٣ شلنات وشلنين في كل من الدول الثلاث على التوالي.

غير أن هذه التقديرات غير دقيقة ولكنها تشير على أي حال إلى مستويات الأجور النسبية في أوائل القرن التاسع عشر.

وجملة القول أن الحياة الاقتصادية في بريطانيا في منتصف القرن التاسع عشر قد تعرضت لانقلاب هائل بعد البدء في مد الخطوط الحديدية وبعد ازدياد الطاقة الآلية في الصناعة الإنتاجية.

وكانت دول أوربا الأخرى متخلفة عن بريطانيا في كثير من النواحي وإن كان عصر السكك الحديدية قد بدأ في غرب أوربا فعلا كما كان استخدام الآلات ينتشر فيها انتشاراً سريعاً.

ولقد تطورت الثروة في الولايات المتحدة كثيراً كما نما السكان الذين أصبحوا يتمتعون بمستوى معيشة مرتفع نسبياً، كما كان قد بدأ عصر السكك الحديدية هناك وسارت التطورات بخطا سريعة وكان التقدم الغربي الكبير يغير من توازن الدول فيعزل الدول التي كانت لا تزال تقر الرق ويمهد السبيل لتدفق المواد الغذائية الأمريكية على السوق العالمية.

وكان القطن لا يزال يعتبر السلعة الرئيسية التي تصدرها أمريكا ولم تكن في ذلك الوقت الولايات المتحدة تمد العالم بالغلال اللازم كما أنها لم تكن تعتبر مصدراً رئيسياً من مصادر المواد الأخرى.

وكانت السياسة التجارية الأمريكية تتبع نظام الحماية الجمركية وتتمسك به، مثلها في ذلك مثل دول وسط أوربا، بل إن عصر حرية التجارة لم يكن قد بدأ بعد في بريطانيا نفسها إذ أن إلغاء قانون الغلال البريطاني عام ١٨٤٦ لم يكن سوى مرحلة من مراحل التجارة الحرة ولم يكتمل بنيان نظام التجارة الحرة قبل عام ١٨٦٠، بل لم تلغ قوانين الملاحة التي أعاد النظر فيها فيما بعد هاسكسون على أساس اتفاقيات التبادل عام ١٨٢٥– لم تلغ هذه القوانين إلا في عام ١٨٤٩.

ولم يبدأ عصر التجارة الحرة في بريطانيا إلا عندما حققت الصناعة البريطانية لنفسها المكانة الأولى في الأسواق العالمية.

الفصل السادس

تطور فرنسا وألمانيا

وأخيراً، وفي عام ١٨٤٦، أصبحت تجارة القمح حرة، غير أنها لم تحطم صاحب الأرض البريطاني أو المزارع مع أن المدافعين عن قوانين الحبوب تنبأوا بأنها ستحطمها والواقع أن رفع الحماية الزراعية أدى إلى انتقال الأرض من مرحلة الأرض المزروعة إلى مرحلة المراعي، كما أدت إلى تغيير طابع الزراعة إلى حد كبير؛ غير أنها لم تسبب فيضاناً مفاجئاً من المواد الغذائية المستوردة.

وازداد الطلب على اللبن، والدواجن، والجبن والخضروات، والفاكهة، مما عوض الفلاح عن فقدانه للامتيازات التي كان ينعم بها وهو يزرع القمح. وعلاوة على ذلك لم تكن براري العالم الجديد قد فتحت بعد في عام ١٨٤٦، ولم يتعرض المزارع البريطاني لخطر القمح الأمريكي الرخيص إلا في السبعينيات.

واستمر المزارع البريطاني ينعم– لفترة أطول– بامتياز بيع اللحوم. هذا مع العلم بأن السفينة المزودة بأجهزة التبريد لم تدخل إلا في الثمانينيات، وحتى في ذلك الحين مر وقت طويل قبل أن تتطور صناعات اللحوم في الولايات المتحدة، والأرجنتين، واستراليا، ونيوزيلندة.

وفي نهاية الأمر تعرضت الزراعة البريطانية للطمة قاسية نتيجة للتجارة الحرة، غير أن هذه اللطمة لم تحدث ولا بعد مضي وقت طويل وخلال الربع الثالث من القرن عشر ارتفعت الإيجارات الزراعية في بريطانيا بانتظام، بالرغم من إلغاء قوانين الحبوب وكانت الأرباح التي جناها صاحب الأرض والمزارع أكبر بكثير من الخسارة التي حلت بهما نتيجة لرفع نظام الحماية.

وفي ظل هذه الظروف ظهرت بريطانيا العظمى- أمام العالم- في مظهر البلد الذي يزدهر بصورة كبيرة في ظل التجارة الحرة وسلطت الأضواء من جديد على هجوم آدم سميث على "النظام التجاري" أما رجل الاقتصاد الألماني، فريدريك ليست، الذي عاش طويلا في أمريكا فأكد أن بريطانيا العظمى لم تزدهر إلا لأن صناعاتها قامت في البداية وراء حائط مرتفع من الحماية، وأن على البلدان الأخرى التي تستطيع أن تحقق التنمية أن تحمي منتجيها المحليين إلى أن يحين الوقت الذي يصبحون فيه أكفاء مثل البريطانيين.

وقال ليست إن التجارة الحرة هي النظام الملائم للبلاد، ولكن على شرط أن تحقق صناعاتها النمو الكافي قبل ذلك، ولكن يجب أن تشجع الدولة هذا النمو، وتحول دون دخول المنتجات الأجنبية أثناء فترة المراهقة.

وكان لمبادئ ليست تأثير كبير في أمريكا، أما في أوربا فإن الدرس الذي تعلمته بريطانيا– والذي يتمثل في الرخاء المؤقت– جعل التيار لا يتجه نحو التجارة الحرة تماماً وإنما نحو تخفيف بعض قيود التجارة.

وفي الربع الثالث من القرن خفضت فرنسا وألمانيا تعريفاتهما الجمركية وأبرمت اتفاقية كوبدين لعام ١٨٦٠ بين بريطانيا العظمى وفرنسا، واعتبرها الجميع انتصاراً باهراً لآراء بريطانيا الاقتصادية.

وأثناء ذلك أخذت البلدان الأخرى تطبق أساليب الإنتاج الحديثة التي كانت بريطانيا أول من طبقها.

ولكن لم يحدث قبل عام ١٨٦٠ أن بدأ أي بلد آخر في تمثيل طابع النظام الصناعي في بريطانيا، أو منافسة بريطانيا في المركز الذي تتمتع به في السوق العالمية. وكانت بلجيكا أقرب منافسة لبريطانيا في التعدين والمنتجات الصناعية، وكانت بلجيكا دولة مستقلة بعد أن فصلتها ثورة ١٢٨٠ الناجحة عن هولندة.

وكان رجال الصناعة البلجيكيون أول من طبق الأساليب الإنتاجية الحديثة في المنسوجات، وسبقوا بذلك جيرانهم الأوروبيين، وينطبق هذا أيضاً على مناجم الفحم، والصناعات المعدنية.

كما لعب رأس المال البريطاني دوراً كبيراً في النمو الاقتصادي في بلجيكا.

ولكن بالرغم من ارتقاء الصناعة في بلجيكا إلا أنها كانت بلداً صغيراً جداً لدرجة أنها لم تكن منافساً خطيراً لبريطانيا، اللهم إلا في رقعة محدودة في أوربا الغربية.

أما البلدان الأوربيان فقد كان من الممكن اعتبارهما منافسين ناجحين لبريطانيا في الأسواق العالمية وهما فرنسا وألمانيا.

والواقع أن التنمية الاقتصادية في فرنسا سارت في طريق آخر، أما ألمانيا فلم تبدأ في تطبيق وسائل الإنتاج الحديثة إلا في فترة متأخرة في القرن. وقبيل عام ١٨٧٠ ظل تفوق بريطانيا في السوق العالمية دون منازع.

لقد رأينا أن فرنسا ظلت المنافس الرئيسي لبريطانيا طوال القرن الثامن عشر سواء في الميدان الاقتصادي أو السياسي.

وكانت فرنسا في ذلك الحين أكثر ثراء من بريطانيا بالرغم من أن توزيع الثروة كان أكثر سوءاً، وكان المزارعون– بصفة خاصة– منسحقين نظراً للقيود التي لا تطاق، والتي تفرضها طبقة من الملاك العاطلين.

وقبل الانقلاب الصناعي سبقت فرنسا بريطانيا في استخدام الآلات وفي ظهور المصانع الضخمة. غير أن تكاليف الحرب الطويلة كانت عبئاً ثقيلاً على النظام الاقتصادي الفرنسي، وحرمت فرنسا– بعد الحرب– من

تعلم الوسائل الحديثة أو تطبيقها تلك الوسائل التي تعتمد على الطاقة البخارية، ولم تتعلمها إلا بعد أن رسخت أقدامها في بريطانيا.

وخرجت فرنسا من حروب نابليون وهي فقيرة في رأس المال كما كانت بها طبقة من المزارعين المتضامنين الذين كانوا عقبة كبيرة تحول دون ظهور بروليتاريا تعيش في المدن، مثلما كانت الحال في بريطانيا.

وظلت فرنسا متفوقة في صناعة الحرير، كما كانت موهوبة في إنتاج السلع الفخمة المحدودة النطاق. وبرع الفرنسيون في صناعة الخمور، أما في الميدان الزراعي فحققوا لأنفسهم الاكتفاء الذاتي، وسرعان ما ازدهرت فرنسا من جديد بعد أن تخلصت من آثار الحرب.

غير أن فرنسا لم تكن مستعدة– سياسياً واقتصادياً– لمنافسة بريطانيا في السوق العالمية كانت كميات الفحم الموجودة لديها قليلة كما أن خامات الحديد الموجودة في اللورين لم تكن ذات قيمة كبيرة إلى أن ظهرت الوسائل الجديدة لصناعة الصلب، وذلك بعد عام ١٨٧٠– وفي ذلك الحين كانت اللورين، وحديدها، قد أصبحا خاضعين لألمانيا لا لفرنسا.

وفي ظل هذه الظروف اختفت الأسباب القديمة للمنافسة بين فرنسا وبريطانيا. كانت الصناعات الفرنسية والبريطانية تتطور وفقاً لخطوط مختلفة، ولم يكن هناك ما يثبت أن الفرنسيين سيتحدون الصناع البريطانيين في أشكال الإنتاج الحديثة التي تطرح في السوق العالمية.

وأصبح العنصر الغالب على فرنسا هو عنصر المزارعين الريفيين وصغار المستخدمين وأصحاب الحرف لا أصحاب المصانع وعمال المصانع ولم تدخل الطاقة البخارية في فرنسا بسرعة، وكذلك كانت الحال بالنسبة للشركات المساهمة.

وإلى عام ١٩١٤ ظل الإنتاج المحدود– سواء في الصناعة أو الزراعة– هو الأساس الذي تعتمد عليه الحياة الاقتصادية في فرنسا.

وإزاء هذا الطابع الاقتصادي لم يكن لدى الفرنسيين ما يدفعهم إلى فرض رسوم جمركية عالية في وجه البضائع البريطانية الرخيصة، ذلك لأن الصناعات الفرنسية والبريطانية كانت في معظمها صناعات غير تنافسية وظلت فرنسا مثلها مثل بريطانيا، تطبق نظام الحماية في النصف الأول من القرن التاسع عشر غير أنها أعادت استيراد مبادئ التجارة الحرة بعد عهد آدم سميث.

ومنذ عام ١٨٤٨ فصاعداً صارت سياسة فرنسا المالية أكثر قرارات؛ ومرجع هذا– إلى حد كبير الآراء الانجليزية والمثل الذي ضربته بريطانيا.

وبعد أن فقدت فرنسا الألزاس واللورين عام ١٨٧١ وتألفت الجمهورية الثالثة، رسخت أقدام مبدأ الحماية من جديد.

وفي عام ١٨١٢ كانت فرنسا قد عادت إلى نظام الحماية الصارمة للصناعة، تقابلها حماية مماثلة للمنتجين الزراعيين، لحمايتهم من المواد الغذائية الرخيصة التي أخذت تتدفق من العالم الجديد.

أما النظام الجمركي الوحيد الذي حظي بتأييد قومي في فرنسا فهو الذي يحمي مصالح الزراعيين والصناعيين.

ولقد اختارت فرنسا، على العموم، تنمية سوقها المحلية وفضلتها على التجارة الخارجية، وكانت تهدف إلى تحقيق اقتصاد متوازن يقلل من اعتماد الأمة على المواد الغذائية والمصنوعات القادمة من وراء البحار.

وليس معنى هذا بالطبع أن فرنسا لم يكن لها وزن في السوق العالمية، فلقد كان للفرنسيين– طوال القرن الذي انتهى في عام ١٩١٤– تجارة خارجية هامة آخذة في النمو، وكانوا يشترون كميات ضخمة من السلع الإنتاجية والمواد الخام من الخارج؛ غير أن الصادرات الفرنسية كانت إلى حد كبير– عبارة عن منتجات متخصصة تسيطر على السوق لما فيها من ذوق وقيمة، لا لأنها رخيصة.

ولم يكن هناك إنتاج بكميات ضخمة، كما أن المنافسة مع الصناعة البريطانية والألمانية كانت محدودة نسبياً. ولم تستطع فرنسا الوقوف في صف بريطانيا العظمى أو ألمانيا كمنتجة للحديد والصلب، ولم تصبح سياسة فرنسا الاقتصادية خاضعة لمصالح الصناعات الثقيلة، إلا بعد أن

استعادت الأزاس واللورين عام ١٩١٨ واستولى سادة الحديد الفرنسيين على المنطقة التي طورها التصنيع الألماني.

والواقع أن إنتاج فرنسا من الصلب أخذ ينمو بسرعة في السنوات السابقة على الحرب العالمية الأولى مباشرة.

وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر كانت ألمانيا نفسها أقل مقدرة من فرنسا على منافسة الصناعات النامية في بريطانيا. وكانت مقسمة– سياسياً إلى عدد كبير من الولايات المنفصلة، كل ولاية لها سياستها الاقتصادية الخاصة بها، ولها عوائدها الباهظة التي تعتمد عليها في الدخل.

وهكذا ظلت ألمانيا فقيرة إلى حد كبير، ومتخلفة من الناحية الاقتصادية، كما أنها لم تبذل محاولات كثيرة لتطبيق الأساليب الإنتاجية الحديثة.

أما المناطق الثرية، مثل هامبورج، فازدهرت بفضل التجارة لا الصناعة، وظلت ألمانيا، في معظمها، بلد الحرف المحدودة والإنتاج الذي يتم داخل البيوت.

وكانت السوق الألمانية، منذ البداية، ذات أهمية بالغة بالنسبة للصناعة البريطانية، كما أنها كانت من أكبر الميادين الأوروبية التي تصب

فيها بريطانيا بضاعتها. غير أن المنافسة الحقة بين بريطانيا وألمانيا في السوق العلمية لم تبدأ إلا بعد عام ١٨٧٠، أي بعد توحيد الإمبراطورية الألمانية.

وقبل أن يظهر هذا التحدي في صورته الفعالة كان الألمان يخلصون أنفسهم– ببطء– من هذا الانقسام الميئوس منه، لكي يصبحوا، في ظل الزعامة البروسية، دولة عسكرية ضخمة.

واكتشف حكام ألمانيا منذ البداية أن القوة العسكرية لابد أن تعتمد على التنمية الاقتصادية إلى حد كبير. وتاريخ الاقتصاد الألماني بعد حروب نابليون مباشرة مرتبط بالإصلاح الزراعي، ويعقد اتفاقيات تجارية متحررة مع الولايات الألمانية الأخرى.

وأثناء ذلك سار الحكام على سياسة رفع القيود الداخلية على التجارة الألمانية، وظلت ألمانيا معتدلة في موقفها من العالم الخارجي ورغبتها الأخرى.

وكانت ألمانيا في حاجة إلى كميات ضخمة من الواردات لكي تطور حياتها الاقتصادية.

ولكن حدث في أواخر السبعينيات تساد تجاري قاس، وهكذا غيرت ألمانيا رأيها، ورفعت نسبة جماركها، وقامت بحماية الزراعة والصناعة على حد سواء.

وكان أصحاب المصالح من الملاك يسيطرون على الدولة، ومن ثم لم يخضعوا لنظام الحماية الذي يستعبدهم، وكانت النتيجة عادلة للتسوية من أجل تدعيم ألمانيا كدولة تجارية تصنع منتجات متنوعة، وفي الوقت نسفه تتمتع بنسبة عالية من الإنتاج الزراعي. ولم تكن تعريفة ألمانيا الجمركية عام ١٨٧٩ مرتفعة بمقاييس الوقت الحاضر، غير أنها رفعت هذه التعريفة عام ١٨٩٠ ثم رفعتها من جديد عام ١٩٠٢. وهكذا نمت الصناعة الألمانية خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، تساعدها في ذلك تعريفه جمركية آخذة في الارتفاع ونظام اقتصادي يرتكز على مبادئ فريدريك ليست الخاصة بالقومية الاقتصادية.

وسرعان ما أصبحت ألمانيا، في نظر بريطانيا، منافساً أهم من فرنسا وذلك لأن السوق الألمانية كانت أكثر أهمية لرجل الصناعة البريطاني، ولأن الصناعة الألمانية أخذت تنمو على أساس التنافس مع بريطانيا، وبخاصة في فروع الإنتاج القائم على الفحم والحديد والآخذ في التزايد السريع.

وبعد عام ١٨٧١ كانت ألمانيا تختلف عن فرنسا من حيث أن الأولى تتمتع بموارد وفيرة لإقامة صناعات من هذا الطراز.

وحدث توسع سريع للغاية في إنتاج الفحم، وفي سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر قامت صناعة الصلب الضخمة في اللورين والرور، والتي استفادت من أحدث وسائل الإنتاج، وأخذت تتحدى وضع الصلب البريطاني في أسواق أوروبا.

أما فيما يتعلق بالصناعات المعدنية فقد عانت بريطانيا من كونها أول من دخلت هذا الميدان. وفي أوائل القرن التاسع عشر كانت بريطانيا قد شيدت صناعة ضخمة للحديد، وفاقت فيها كل منافسيها.

ومنذ عام ١٨٥٠ ظهرت سلسلة من الاختراعات الجديدة التي أحدثت انقلاباً في الصناعات المعدنية.

وفي عام ١٨٥٠ أدى إدخال أسلوب بيسمر إلى إنتاج الصلب بأسعار رخيصة– ونستطيع أن نقول أنه أدى إلى انتشار إنتاج جديد وهو الصلب الخفيف أو حديد الكربون وقد امتاز عن الحديد من نواح عدة.

وكان من الممكن إنتاجه بتكاليف بسيطة، كما أنه كان يعيش لمدة أطول. وقد أدى هذا الاختراع الحاسم إلى إعادة بناء مصانع الحديد القديمة، ذلك لأن النوع الجديد من الصلب أخذ يحل محل الحديد القديم على نطاق واسع. ثم ظهرت المنافسة الألمانية على أشدها عندما اعتمدت على خامات الحديد، الفسفورية من اللورين.

واستطاع الألمان الذين وصلوا الميدان متأخرين، أن يبتنوا لأنفسهم مصانع حديثة، بينما تخلف الحديد والصلب البريطاني عن الركب، نظراً لحدوث كساد في أواخر السبعينيات.

ومع ذلك فقد استمرت بريطانيا، لبعض الزمن، تتزعم العالم كأكبر منتجة للصلب.

وفي أواسط الثمانينيات كان إنتاج بريطانيا ضعف إنتاج ألمانيا، كما كانت تسبق الولايات المتحدة بخطوات كبيرة، ولكن حدث بعد عام ١٨٩٠ أن فاق الإنتاج الأمريكي الإنتاج البريطاني، وفي أوائل القرن العشرين أصبحت بريطانيا متخلفة عن ألمانيا. وبالرغم من تفوق الإنتاج الأمريكي إلا أنه لم يكن ذا أهمية في السوق العالمية، ذلك لأن الولايات المتحدة كانت تستهلك الحديد الذي تنتجه.

أما الألمان، فبالرغم من أنهم كانوا يستهلكون معظم الصلب محلياً إلا أنهم استغنوا عن وارداتهم من منتجات الصلب البريطاني والمنتجات الهندسية، واستطاعوا أيضاً أن ينافسوا بريطانيا في السوق العالمية.

وفي أواخر القرن التاسع عشر ازدادت منتجات ألمانيا المصنوعة وأخذت تصدرها للخارج، وفي نفس الوقت هبطت صادرات بريطانيا الذاهبة إلى ألمانيا. ومع ذلك ظلت ألمانيا سوقاً هامة للسلع البريطانية.

وهكذا أصبحت الصناعات المعدنية حقلاً للمنافسة الكبرى بين الاقتصاد البريطاني والاقتصاد الألماني.

أما فيما يتعلق بصناعات المنسوجات فقد كانت ألمانيا متخلفة– في التصدير– عن بريطانيا.

ولكن حدث قبل عام ١٩١٤ أن أصبحت صادرات ألمانيا من الحديد والصلب تفوق صادرات بريطانيا من حيث الكم. وفي الصناعات الهندسية عامة لحق الألمان بالمصدرين البريطانيين.

وظلت بريطانيا محتفظة بمركزها كمصدرة للقطر، غير أن ألمانيا أخذت تتحداها في الصناعات التي تلاحق فيها الإنتاج العالمي، وهي الصناعات التي تميز الاقتصاد الآلي والرأسمالي للعلم الحديث.

وعلاوة على ذلك، عزز الألمان مركزهم المرموق في السوق العالمية في ظرف جيل واحد، ودون مساعدة من أية أسواق استعمارية ضخمة كذلك الأسواق التي تمتعت بها بريطانيا.

وهكذا حققت ألمانيا انتصارات مذهلة في الثروة والتجارة.

وبالرغم من تنافس الصناعات الألمانية والبريطانية في ميادين كثيرة في أسوان العالم، إلا أن النظم الاقتصادية الداخلية كانت مختلفة أشد الاختلاف.

كان لألمانيا سوق داخلية تتمتع بالحماية، أما بريطانيا فكانت تسمح بدخول كافة الصادرات من كافية البلدان.

وكان لألمانيا استثمارات ضخمة في الخارج، استثمارات تدر ربحاً على الاقتصاد البريطاني، وهو ربح يجيء في صورة سلع، بالرغم من أنها كانت تعيد استثمار جزء كبير من الربح في الخارج.

أما ألمانيا فكانت ما تزال دولة مدنية تقترض رأس المال من الخارج، وتستغل ما تقترضه في الاستثمارات الأجنبية وفي منح قروض طويلة الأجل للمشترين.

وهناك فارق كبير آخر بين الاقتصاديين، الألمان والبريطاني. كانت الدولة، في بريطانيا تؤمن بسياسة عدم التدخل، ولا تتدخل كثيراً في الصناعة والتجارة، أما في ألمانيا فقد نمت الصناعة بفضل تشجيع الدولة المباشرة، وبفضل حمايتها.

كانت الخطوط الحديدية في بريطانيا خاصة وتنافسية، أما الخطوط الحديدية في ألمانيا فكانت ملكاً للدولة، وكانت الدولة تقوم أيضاً بإدارتها وكانت الأعمال المصرفية والمالية في بريطانيا ذات صبغة دولة، وعلى استعداد لتزويد الأجانب بالمال استعدادا لتزويد رجال الصناعة والتجارة البريطانيين.

أما الأعمال المصرفية في ألمانيا فكانت تعتبر نفسها خادماً للتنمية الإنتاجية والتجارية. وبالرغم من وجود عدد كبير من الترستات واتحادات الشركات في بريطانيا إلا أن الرأي العام لم يكن يرحب بها، كما أن القانون لم يكن يعترف بها، أما في ألمانيا فإن تنظيم الصناعة شجع الدولة على قيام اتحادات المنتجين وما شاكلها من الهيئات.

وكانت هناك، في غرب ألمانيا، أعداد هائلة من المزارعين، أما في شرق الألب فكانت هناك مقاطعات زراعية ضخمة إقطاعية.

وكانت الدولة الألمانية تحمي الزراعة مثلما تحمي الصناعة، أما المزارعون في بريطانيا فاختفوا منذ زمن طويل، وتعرضت الزراعة–ب كافة أشكالها– لقسوة المنافسة العلمية. وأهم من هذا كله أن مزاج رجال الأعمال في بريطانيا، وهو المزاج الذي تشكل في أوائل القرن التاسع عشر، كان فرديا للغاية. كان التصنيع البريطاني ذا نظرة دولية، بمعنى أن المنتج البريطاني كان يعتبر نفسه مهتماً بالسوق العالمية ولم يكن يهتم بالحدود السياسية وهو يرسم سياسته. أما مزاج رجل الأعمال الألماني فكان أكثر قومية، كان يميل إلى تحقيق أهدافه عن طريق إجراءات جماعية في ظل تشجيع الدولة وحمايتها.

هذا الميل إلى الإجراءات الجماعية ساعد على نجاح ألمانيا في الصناعات الثقيلة الآخذة في النمو السريع، والتي استجابت لوسائل التنظيم الواسع النطاق أكثر مما استجابت صناعات المنسوجات.

ولم تكن هناك امتيازات كبيرة في التوسع في مصانع القطن والصوف، أما التغيرات الفنية في الصناعات المعدنية فجعلت من وحدات الإنتاج الضخمة أمراً لابد منه لخفض التكاليف، كما أنها أدت إلى التخصص في إنتاج أي مصنع.

وأدى هذا إلى تجميع رأس المال بكميات ضخمة، وكانت بريطانيا أقدر على هذا من ألمانيا، كما أنه أدى إلى روح من التعاون بين الشركات

المختلفة داخل الصناعة الواحدة، ولم تكن بريطانيا مؤهلة لهذا الوضع كثيراً.

ومع ذلك ظلت الصناعات المعدنية والهندسية في بريطانيا– حتى عام ١٩١٤، تحرز تقدماً أسرع، وازدادت مساهمتها في السوق العالمية.

الفصل السابع

نمو الولايات المتحدة

وعبر الأطلنطي كانت تنمو في ذلك الوقت دولة أغنى من أية دولة أخرى– دولة أرضها من أكثر أراضي العالم خصوبة وتنطوي أرضها على أكبر ثروة في العالم– كانت تنمو وتترعرع متبعة أسلوبا للحياة يختلف عن أساليب الدول الأخرى.

ورغم ظهور طبقة رجال الصناعة ونمو هذه الطبقة في خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر واستخدام الطاقة الآلية مبكراً في الإنتاج الصناعي والمواصلات، فقد ظلت الولايات المتحدة دولة زراعية تستورد السلع المصنوعة من بريطانيا وغيرها من الدول الأوربية مقابل تصديرها المواد الغذائية والمواد الأولية مثل الطباق– الذي كان يعتبر من أهم الحاصلات الزراعية في القرن الثامن عشر– والأرز والأخشاب.

وازدادت أهمية صادرات الولايات المتحدة من القطن في أواخر القرن الثامن عشر، ومنذ ذلك الوقت ازداد معدل نمو صادراته بسرعة مذهلة.

ولم ترتفع صادرات القمح إلا في فترة متأخرة، ولكنها بصفة عامة لم تسجل ارتفاعاً كبيراً إلا بعد منتصف القرن التاسع عشر. وكان المصدرون

الرئيسيون هم أصحاب المزارع في الولايات الجنوبية الذين كانوا يستخدمون العبيد في زراعة الحاصلات المناسبة للإنتاج الضخم. وكان معظم سكان الولايات الشمالية من المزارعين الذين كانت تكفل لهم الزراعة العيش في حد الكفاف ينتجون للسوق المحلية.

وكانت الصناعات تعمل في نطاق ضيق في معظم المناطق كما كانت ظروف السوق المحلية المحدودة لا تسمح للصناعة باستخدام الوسائل الحديثة لتوليد الطاقة، وكان يبدو أن مستقبل الولايات المتحدة لن يعتمد على الإنتاج للتصدير قدر اعتماده على الاحتفاظ بالتوازن بين الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي مع إعطاء الأولوية للسوق المحلية.

وعلى الرغم من اتساع نطاق المشروعات الصناعية والتجارية فقد حافظ التطور الاقتصادي على فكرة الاكتفاء الذاتي الداخلي. وكان نمو عدد العبيد في الولايات الجنوبية مرتبطاً بتطور إنتاج السلع التي يكون عليها طلب في الخارج، وفيما بعد أصبحت المناطق الداخلية الشاسعة المساحة مصدراً هاماً من مصادر المواد الغذائية التي تصدر إلى أوروبا في مقابل المنتجات الأوروبية– ولاسيما السلع الرأسمالية– والمواد الخام غير المتوفرة في الولايات المتحدة.

ولم يلعب الإنتاج من أجل التصدير دوراً كبيراً في سبيل رسم السياسة الاقتصادية إلا في مناطق زراعة القطن والطباق. وظلت السوق المحلية تستوعب كل الإنتاج فيما عدا المناطق السابقة الذكر.

والواقع أن الصراع الذي نشب بين أهل الشمال وأهل الجنوب والذي أسفر في أخر الأمر عن قيام الحرب الأهلية لم يكن صراعا بين ملاك العبيد وأصحاب الأعمال الذين يستخدمون عمالا أحراراً بل إنه كان أيضاً صراعا بين التجار والأحرار الذين كانوا يحرصون على الاستفادة من الصادرات من ناحية التجار الذين يطالبون بفرض الرسوم الجمركية المرتفعة والذين كانوا يوجهون كل اهتمامهم إلى السوق المحلية من ناحية أخرى. وأسفرت الحرب أخيراً عن تطبيق سياسة الحماية الجمركية في الولايات المتحدة بصفة عامة.

وقد رأينا من قبل أن الرأي العام في أمريكا قد تحول في مرحلة متقدمة إلى سياسة الحماية الجمركية، وأن التعريفة الجمركية المفروضة على المنتجات المستوردة أخذت ترتفع تدريجياً من عام ١٨٣٢ إلى عام ١٨١٦. ولكن خلال العشرين سنة التالية أخذ هذا الاتجاه ينعكس مؤقتاً وأدخلت كثير من التعديلات على التعريفة الجمركية بحيث أخذت تميل إلى الانخفاض بصفة عامة نظرا لاتساع نطاق البلاد بسرعة هائلة ولارتفاع مستوى الطلب المحلي بمعدل أكبر من معدل نمو طاقة المنتجين على إنتاج السلع محلياً. ولكن ابتداء من عام ١٨٦١ بدأت سياسة الحماية الجمركية تدخل عهداً جديدا في أمريكا. فلم تلغ الرسوم الطارئة التي فرضت أثناء الحرب الأهلية لزيادة إيرادات الدولة. وفي عام ١٨٦٤ كان متوسط مستوى الرسوم يعادل ثلاثة أضعاف مستواها طبقاً لقانون عام ١٨٥٧.

ومنذ ذلك الوقت أصبحت السياسة المالية العامة الأمريكية تقوم على أساس فكرة الحماية الجمركية والتمسك بها.

ولا يمكن أن يعزى تطور التصنيع في الولايات المتحدة إلى التعريفة الجمركية. وقد سبق أن بينا أننا لا نستطيع أن نعزو التطور الصناعي في بريطانيا إلى حرية التجارة.

فقد كانت الدولتان تلائمان التطور الصناعي بفضل موارد الثروة الطبيعية فيهما كما أنهما أصبحتا من الدول الصناعية الكبرى بغض النظر عن السياسة المالية التي تتبعانها.

ولكن لو كان بريطانيا قد اتبعت سياسة الحماية الجمركية فربما لم يكن ليتاح لها أن تتخصص في الصناعات التصديرية الكبرى مثل القطن وربما زاد عدد سكان الريف عما كان، وزاد إنتاجها الزراعي في المدى الطويل. وربما قلت البلاد ثراء بصفة عامة نتيجة لذلك، وقلت كمية الأموال المستثمرة خارجها في ظل ظروف القرن التاسع عشر.

ومن النتائج التي ترتبت على حرية التجارة تشجيعها إلى حد كبير لتصدير رأس المال.

ولذلك ربما أدت سياسة الحماية الجمركية في بريطانيا– لو اتبعتها فعلا– إلى ضغط نفوذ بريطانيا في سبيل التعجيل من قيام حركة التصنيع

في الدول الأخرى، وربما قل الطابع الدولي الذي اتسمت به الرأسمالية البريطانية في معاملاتها ونظرتها الاقتصادية.

هذا ما يمكننا استنتاجه لو كانت بريطانيا قد تخلت عن سياسة حرية التجارة ولكن ربما كان من الصعب أن نتنبأ بما كان يحدث في الولايات المتحدة لو أنها جعلت مبدأ التجارة الحرة أساسها للسياسة الاقتصادية الأمريكية.

ولكن يمكننا أن نقول إنه ربما أدى ذلك إلى بطء نمو الصناعات وسرعة نمو الإنتاج الزراعي.

ولا شك في أن هذا الوضع لم يكن ليوقف التطور الصناعي على الرغم من أنه كان سيتخذ أشكالا مختلفة إلى حد ما. وربما تغيرت كثيراً نسب الإنتاج في الصناعات المختلفة.

ومن شأن هذا الوضع طبعاً أن يؤدي إلى انخفاض نفقات المعيشة غير أن الأجور كانت ستنخفض أيضاً.

ولا شك في أن بعض الاقتصاديين سيقولون إن إنتاج الصناعة بصفة عامة كان سيزداد لو لم تشجع الحماية بعض أنواع الإنتاج على حساب أنواع أخرى وأن أمريكا كانت ستزيد من صادراتها الإنتاجية لو لم تؤد سياسة الحماية الجمركية إلى رفع نفقات الإنتاج غير الطبيعي إن الرأي الأخير صحيح ومقبول.

أما الرأي الأول فهو موضع شك لأن الولايات المتحدة من أكبر مناطق التجارة الحرة في العالم رغم ارتفاع التعريفة الجمركية التي تفرضها وبازدياد السكان أصبحت السوق الأمريكية من الضخامة بحيث يتيح في كل صناعة تقريباً قيام الاقتصاد الذي يعتمد على الإنتاج الكبير.

والواقع أن هناك حججا اقتصادية قوية ضد ارتفاع التعريفة الجمركية بها ولاسيما بعد أن أصبحت الولايات المتحدة دولة كبرى دائنة ولكن لا يمكننا أن نطبق على الولايات المتحدة الرأي القائل بأن التعريفة الجمركية في الدول الفقيرة نسبياً تؤدي إلى حماية الصناعات التي لا تحتاج الأسواق المحلية إلى إنتاجها بحيث لا تضطر هذه الصناعات إلى زيادة إنتاجها.

ولا شك في أن فرض التعريفة الجمركية في الولايات المتحدة كان يضايق أوربا ولكنه مع ذلك لم يؤد إلى الحد من نحو الثروة والرخاء في الولايات المتحدة. وحتى وإن أمكننا أن ندلل على أن التجارة الحرة العالمية هي النظام الذي يحقق أكبر إنتاج ممكن من الثروة في العالم كله بصفة عامة– وهذا أمر مشكوك فيه– فإن هذا لن يثبت أن التجارة الحرة لابد من أن تترك نفس الأثر في كل دولة على حدة.

وتتميز المراحل التي مرت بها الولايات المتحدة حتى أصبحت أكبر منطقة إنتاجية في العالم– بالرغم من أنها لم تكن أهم منطقة في التجارة الخارجية– كانت تتميز بنمو السكان والإنتاج نموا هائلا. فقد تضاعف عدد سكان الولايات المتحدة فيما بين عامي ١٨٦٠ و١٨٩٠، وبلغ

عدد السكان في عام ١٩١٤ ثلاثة أضعاف عددهم في عام ١٨٦٠ إذ زاد عدد السكان في العشر سنوات الأولى من الفترة المحصورة بين عامي ١٨٦٠ و١٩٢٠ حوالي ٨ مليون نسمة وفي العشر سنوات الثانية ١٢ مليون نسمة، والعشر سنوات الثالثة ١٣ مليون نسمة كما زادوا في العشر سنوات الرابعة ١٦ مليون نسمة والعشر سنوات الخامسة ١٤ مليون نسمة وبلغ عدد المهاجرين في تلك الفترات السابقة على التوالي مليوني نسمة و٢ ملايين نسمة و٥ ملايين نسمة و٤ ملايين نسمة و٩ ملايين نسمة و٦ ملايين نسمة. وارتفع عدد السكان من ٤.٥ ملايين نسمة في عام ١٨٦٠ إلى ١٠.٥ ملايين نسمة عام ١٩٢٠ ولكنهم كانوا يمثلون أقل من ١.١٠ عدد السكان الإجمالي في عام ١٩١٤. أما المهاجرون فكانوا يفدون بصفة رئيسية من غرب أوروبا في النصف الأول من القرن التاسع عشر ولكن فيما بعد أخذ يزداد عدد المهاجرين الوافدين من جنوبي أوربا وشرقيها وبدأت تظهر مشكلة استيعاب البلاد لهم– تلك المشكلة التي ما زالت قائمة حتى الآن على الرغم من أنها أصبحت أقل خطورة بعد إغلاق باب حرية الهجرة عقب الحرب العالمية الأولى.

فمنذ ذلك الوقت حدد عدد المهاجرين الذين يسمح لهم بالدخول في الولايات المتحدة وكانت هذه السياسة تنطوي على التمييز بين الدول.

ولذلك انخفض كثيراً عدد المهاجرين الجدد.

وظلت كثافة السكان منخفضة في الولايات المتحدة حتى بعد أن بلغ عدد السكان ١٥٠ مليون نسمة في عام ١٩٥٠ إذ أن كثافة السكان فيها كانت تبلغ ٥٠ شخصاً في الميل المربع بينما تبلغ في فرنسا ١٩٤ شخصا في الميل المربع وفي ألمانيا الغربية ٤٦٦ شخصاً في الميل المربع وفي انجلترا وويلز حوالي ٧٥٠ شخصاً في الميل المربع.

ولا يزال عدد كبير من السكان يعيشون في الريف، وعلى الرغم من النمو الصناعي الهائل والسريع فقد بلغت نسبة المشتغلين بالزراعة والغابات وصيد الأسماك في عام ٩٤٠ حوالي ٢٠٪ من مجموع الأفراد العاملين بينما تقل نسبة المشتغلين بالصناعة والتعدين عن ٢٨٪ من مجموع الأفراد العاملين، ويشتغل بأعمال البناء والتشييد ٥٪ بينما تبلغ نسبة المشتغلين بالنقل والمرافق العامة ٦٪ وفي الوظائف العامة ٩٪ ويزيد عدد المشتغلين بالتجارة والشئون بالمالية والخدمات الخاصة الأخرى عن ٣٢٪ من مجموع الأشخاص العاملين. أما في بريطانيا فكانت نسبة المشتغلين بالزراعة من مجموع السكان العاملين تقل عن ٥٪ مقابل حوالي ٣٧٪ في الصناعة $3\frac{2}{3}$٪ في التعدين وما يربو على ٦٪ في والتشييد والبناء و $7\frac{1}{2}$ في النقل والمواصلات و٦٪ في الخدمات العامة و٢٨٪ في التجارة والشئون المالية والخدمات الشخصية والمهنية.

وفي عام ١٩٢٠ كان حوالي نصف مجموع السكان في الولايات المتحدة يعيشون في المناطق الريفية.

ولكن منذ ذلك الوقت أخذت تنمو المدن والصناعات بسرعة فائقة. وتضاعف عدد سكان المدن في الولايات المتحدة في الفترة المحصورة بين عام ١٨٨٠ وعام ١٩٠٠ ثم تضاعف أيضاً في عشرينيات القرن الحالي بينما لا يزال عدد سكان الريف أقل من ضعف عددهم منذ نصف قرن مضى.

وربما كان تطور إنتاج الفحم في الولايات المتحدة أهم دليل على تطور حركة التصنيع السريع. ففي عام ١٨٦٠ كان إجمالي إنتاج الفحم يقل عن ١٥ مليون طن ثم زاد على الضعف في كل من العشر سنوات الأولى والثانية والثالثة التالية لذلك التاريخ حتى بلغ إنتاج الفحم في عام ١٨٩٠ حوالي ١٦٠ مليون طن وارتفع إلى ٥٠٠ مليون طن في عام ١٩١٠ وإلى ٦٠٠ طن في عام ١٩٢٠. وفي نفس الوقت ارتفع إنتاج سبائك الحديد في عام ١٨٧٠ إلى ثلاثة أضعاف ما كان عليه في عام ١٨٥٠ ثم ارتفع في عام ١٩٠٠ إلى خمسة أضعاف ما كان عليه في عام ١٨٧٠ وأصبح يزيد على الإنتاج في بريطانيا في أوائل القرن التاسع عشر، ثم أصبح يعادل ثلاثة أضعاف مثيلة في بريطانيا وضعف مثيله في ألمانيا في عام ١٩١٣.

وكانت الولايات المتحدة متخلفة على بريطانيا في إنتاج الصلب في العقد التاسع من القرن التاسع عشر غير أن إنتاجها في عام ١٩١٣ كان يساوي أربعة أضعاف إنتاجها في الفترة السابقة الذكر.

وارتفعت قيمة المنتجات الصناعية الأمريكية في عام ١٩١٠ إلى عشرة أضعاف قيمتها في عام ١٨٦٠.

وفي نفس هذه الفترة تضاعفت قيمة الصادرات الإجمالية خمسة أضعاف، بينما تضاعفت قيمة الواردات أكثر من أربعة أضعاف وكانت قيمة الواردات تزيد على قيمة الصادرات حتى العقد الثامن من القرن التاسع ولكن بعد ذلك التاريخ بدأ الوضع يتغير فكان هناك فائض يمكن استخدامه في تسديد نفقات النقل بالسفن والخدمات المالية ولتسديد الفوائد المستحقة على الأموال المقترضة من الخارج.

وظلت أمريكا تستورد رؤوس الأموال من الخارج حتى عام ١٩١٤ ولم تبدأ الولايات المتحدة في إقراض الدول الأخرى إلا في خلال الحرب العالمية الأولى.

وجنباً إلى جنب مع تقدم الصناعة الثقيلة نما الإنتاج الزراعي نمواً سريعاً. وتقول الإحصائيات إن قيمة المنتجات الزراعية في عام ١٩٠٠ زادت بأكثر من ضعف ما كانت عليه في عام ١٨٧٠ كما وصلت في عام ١٩١٠ إلى أربعة أضعاف ما كانت عليه في عام ١٨٧٠.

وارتفع محصول القمح في عام ١٨٨٠ إلى ثلاثة أضعاف مقداره في عام ١٨٦٠ وارتفع سريعاً ثانياً في العقد الأخير من القرن التاسع عشر حتى وصل في عام ١٩١٠ إلى أربعة أضعاف مقداره قبل هذا التاريخ بنصف قرن.

وازداد عدد رؤوس الماشية في عام ١٨٩٠ إلى أكثر من ضعف ما كان عليه في عام ١٨٦٠ غير أن هذا العدد لم يسجل أية زيادة نظراً لنقص مساحة أراضي الرعي وازدياد مساحة الأراضي المزروعة. وارتفع إنتاج الصوف في عام ١٩١٠ إلى أكثر من أربعة أضعاف الإنتاج في عام ١٨٦٠ وازداد محصول القطن فأصبح في عام ١٩١٠ يتراوح بين ثلاثة وأربعة أضعاف المحصول قبل ذلك التاريخ بنصف قرن.

وقد تحققت كل هذه الزيادات الهائلة في الإنتاج الزراعي في ظل نظام الزراعة الضيق النطاق، وكان متوسط الملكية الزراعية في عام ١٩٣٠ أقل مما كان في عام ١٨٦٠ فقد كانت المزارع التي تصل مساحة كل منها عن ١٠٠ فدان تبلغ حوالي ٦٠% من مساحة الأراضي الزراعية كلها في الولايات المتحدة بينما كانت مساحة المزارع التي تزيد مساحة كل منها عن ١٧٥ فداناً.

كانت تبلغ ١٨% من مجموع مساحة الأراضي، ولكن حدث تقدم كبير في استخدام الآلات الزراعية وفي تسويق المنتجات الزراعية على نطاق واسع.

وقد حدث الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات الزراعية الأمريكية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بعد البدء في الاستفادة من الأراضي الجديدة الواقعة في الغرب فقد ازدادت صادرات الغلال من ٢٠ مليون بوشل في عام ١٨٦٠ إلى ٢٩٣ مليون بوشل في عام ١٨٨٠ ثم

تضاعفت هذه الصادرات في عام ٨٩٥ غير أن الفائض الصالح للتصدير من الغلال انخفض كثيراً فيما بعد نظراً لتزايد الاستهلاك المحلي، فقد كانت كمية الصادرات من الغلال تبلغ ٥٣٠ مليون بوشل في عام ١٨٩٧- ١٨٩٨ وانخفضت إلى ١٦٨ مليون بوشل في عام ١٩١٣- ١٩١٤. وكذلك ارتفعت كمية صادرات اللحوم من ٤٦٠٠٠ طن في عام ١٨٧٠ إلى ٥٥٠٠٠٠ في عام ١٨٨٠ ثم انخفض انخفاضا شديداً بعد ارتفاع الاستهلاك المحلي. وبعد عام ١٩١٨ قلت أهمية الولايات المتحدة كدولة مصدرة للمواد الغذائية بينما أخذت تزداد أهميتها في تصدير السلع المصنوعة غير أن القطن الخام كان لا يزال يعتبر أهم سلعة للتصدير.

وجدير بالذكر أن النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر كان يسير طبقاً لنظام إنتاجي متزن يعتمد قليلا على العالم الخارجي غير أن صادرات الولايات المتحدة ووارداتها في القرن العشرين كانت تعتبر أكبر صادرات وواردات لدولة واحدة في العالم، بل إنها قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية كانت تعتبر ثاني دولة في الصادرات وثالث دولة في الواردات. ولكنها كانت لا تصدر في فترة ما بين الحربين العالميتين سوى ١٠% من الإنتاج الإجمالي من السلع التي يمكن تصديرها. وكانت نسبة الصادرات إلى الكمية الإجمالية للإنتاج أقل من ذلك بكثير. وكانت الولايات المتحدة- بل أنها ما زالت حتى اليوم- بمقارنتها ببريطانيا وألمانيا تمثل وحدة اقتصادية قائمة بذاتها على الرغم من ارتفاع طلبها كثيراً على بعض المواد التي تفتقر إليها مثل المطاط والصفيح.

وقد اتسع نطاق الإنتاج والاستهلاك في الولايات المتحدة بحيث أصبحت فيما بعد عام ١٩١٤ عاملا هاما في التجارة الدولية. ومن ثم فقد كان تأثير أمريكا على الظروف العالمية كبيرا جداً وكانت التقلبات التي تطرأ على الطلب المحلي وخاصة المواد الخام تؤدي إلى تعريض ظروف السوق العالمية للخطر غير أن التجارة الداخلية أكثر أهمية بالنسبة للأمريكيين من التجارة الخارجية ولذلك فقد ظلت الاعتبارات المحلية بمفردها هي التي توجه سياسة أمريكا الاقتصادية فيما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد كان هذا الوضع يترك أثراً سيئاً على الدول الأخرى في بعض الأحيان، فعلى الرغم من أن الأمريكيين كانوا يستطيعون تجاهل بقية العالم فإن الدول الأخرى لم تكن تستطيع أن تتجاهل الولايات المتحدة.

والواقع أن محافظة الدولة الدائنة على فائض من الصادرات على الواردات هو إجراء غير طبيعي ولا يمكن أن يحدث إلا إذا كانت هذه الدولة تقوم باستثمار رؤوس الأموال باستمرار في مستعمراتها أو تقدم الهبات المباشرة للدول الأخرى لتستعيد التوازن غير أن أمريكا فيما بين الحربين العالميتين توقفت عن إتباع سياسة استثمار رؤوس الأموال في ثلاثينيات القرن الحالي بعد أن استثمرت كثيراً من الأموال في أوربا– ولاسيما ألمانيا في خلال عشرينيات هذا القرن وقد ساعد ذلك على قيام الأزمة الاقتصادية العالمية وإطالة مدتها. وتراكم ذهب العالم في الولايات المتحدة التي لم تكن تحتاج إليه. واضطرت الدول الأخر إلى خفض صادراتها من السلع الأمريكية لعجزها عن تسديد أثمانها.

وتكرر هذا الوضع بصورة خطيرة في عام ١٩٤٥، ولم يبعد الكارثة سوى منح أمريكا للدول الأوربية كثيراً من الهبات والمساعدات في نطاق "مشروع مارشال" وعلى شكل مساعدات مالية للدفاع عن "العالم الحر" ضد الشيوعية. وعلى الرغم من انخفاض التعريفة الجمركية الأمريكية فقد ظلت تتبع سياسة الحماية الجمركية. وحتى إن لم تتبعها فما كان من الممكن أن يعود التوازن دون اتجاه الدول الأوربية إلى الدول التي لا تتعامل بالدولار.

وقد أسفرت زيادة الثروة الداخلية الهائلة في الولايات المتحدة عن ارتفاع مستوى المعيشة هناك بالنسبة لمعظم الناس عما هو بالنسبة لأية دولة أخرى.

ولكن ظلت مناطق كثيرة فقيرة نسبيا– ولاسيما في الجنوب– كما أن مستوى المعيشة يتفاوت باختلاف المناطق. ولكن لاشك في أن جزءاً كبيراً من الشعب الأمريكي بما في ذلك معظم العمال الصناعيين يعيش في مستوى أعلى من أي مستوى آخر في أي مكان آخر وفي عام ١٩٢٩ أي قبيل الأزمة الاقتصادية العالمية كان مستوى أجر العامل الأمريكي من حيث القوة الشرائية يعادل ضعف مستوى العامل البريطاني ومنذ ذلك الوقت أخذ الفارق يزداد اتساعا.

ولا يقتصر ارتفاع مستوى الأجور على العامل الأمريكي الماهر بل أنه تضمن العمال الأقل مهارة، والذين كان معظمهم من المهاجرين الذين

كانوا يتقاضون أجوراً أقل من العمال الأمريكيين والذين اندمجوا الآن في المجتمع وتدربوا على الأعمال الفنية الصعبة.

ولا يقتصر ارتفاع مستوى المعيشة على الطبقة العاملة فقط بل إنه يتضمن جميع الطبقات فيزيد لدى الأفراد فائض الدخل الذي يمكن إنفاقه على الكماليات واستثماره في الإنتاج في المستقبل إلى حد لا مثيل له في أية دولة أخرى.

ولقد أدى التقدم السريع في استغلال موارد الثروة الاقتصادية الأمريكية إلى زيادة أرباح المغامرين الناجحين من رجال الأعمال في تاريخ الولايات المتحدة؛ وقد بعث هذا الأمل روح المغامرة والمضاربة بين الشعب الأمريكي بشكل لم تعهده أية دولة أخرى. وقد أدت هذه الروح إلى عد استقرار النظام الاقتصادي الأمريكي وتركت آثاراً خطيرة على بقية دول العالم كما أنها حالت دون ظهور الرأي الاشتراكي وأكسبت الحركة النقابية في الولايات المتحدة الطابع الفردي. ولم تتمكن الحركة الاشتراكية الأمريكية من التأثير على السياسة الوطنية كما أن نقابات العمال لم تظهر أي استعداد لتصبح نواة لحزب سياسي اشتراكي كما هو الحال في أوربا على الرغم من أنها أصبحت منذ الأزمة الاقتصادية العالمية في ثلاثينيات هذا القرن نشيطة جداً في إلحاحها على الأحزاب السياسية لتحقيق مطالبها السياسية. ولعل عدم قيام حركة اشتراكية مثل الحركة القائمة في أوربا من أهم الخصائص التي تميزت بها أمريكا حتى الآن.

ولم يمنع هذا من زيادة التجاوب بين الحركة النقابية الأمريكية ونقابات العمال غير الشيوعية والأحزاب الاشتراكية والعمالية في غرب أوربا.

وتشترك هذه الحركات في إتباع سياسات معينة مثل سياسة تحقيق الرفاهية وتدعيم مبدأ الضمان الاجتماعي وتحقيق التشغيل الكامل دون إتباع أي شكل من أشكال الاشتراكية. ولقد أصبحت الولايات المتحدة تلعب دورها في السياسة العالمية باعتبارها مؤيدة للمشروع الحر في أشكاله الرأسمالية وأثرت على الدول الغربية أكثر مما تأثرت بهذه الدول.

الفصل الثامن

الاستثمار الاقتصادي

قبل منتصف القرن التاسع عشر كان التصنيع الجديد قد ضرب بجذوره في غربي أوروبا فقط، وفي الولايات المتحدة إلى حد ما. وظل الشرق الأدنى، لقرون، ذا أهمية كبرى بالنسبة لأوروبا، فلقد كانت تستورد من المنسوجات الرقيقة، والكماليات من المواد الغذائية، وبضع مواد يمكن حملها بسهولة. وعندما نهضت صناعة القطن في نهاية القرن الثامن عشر، أصبح الشرق الأدنى مهماً أيضاً لكونه سوقا وكان لأفريقية أهميتها في القرن الثامن عشر باعتبارها أرضاً عامرة بالعبيد الذين يمكن اقتناصهم وشراؤهم وبيعهم للمزارع الأمريكية، وبعد القضاء على تجارة العبيد في أوائل القرن التاسع عشر تدهورت أهميتها الاقتصادية. وكانت كندا بلداً زراعياً غير عامر بالسكان، وكان تنتج الفراء والخشب، وأصبحت، بد عام ١٨٤٠، ذات أهمية كمنتجة الحبوب التي أخذت تصدرها والصناعة الكندية الوحيدة كانت تمثل في بناء السفن، ثم اندثرت هذه الصناعة بعد دخول السفن المصنوعة من الصلب. ولم يصل سكان استراليا ونيوزيلندة إلى ٢٠٠٠٠٠، كما لم تكن لهم أهمية اقتصادية في التجارة العلمية إلا بعد اكتشافات الذهب في عام ١٨٥١، بالرغم من أن إنتاج الصوف الناعم كان قد بدأ. وفي أمريكا الجنوبية كانت البرازيل، منذ أوائل القرن التاسع عشر، سوقا هامة، كما ازدادت التجارة مع الأرجنتين، وشيلي وتيرو، غير

أن هذه البلدان كانت ما تزال في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي، حتى نهاية القرن.

وفي نصف القرن الذي انتهى بعام ١٩١٤، امتدت الأساليب التجارية والصناعية الحديثة إلى البلدان الجديدة، وفتحت اليابان موانيها التجارية الخارجية، بعد عزلة طويلة، غير أنها أخذت تتقدم بدقة وسرعة لتزود نفسها بأساليب العالم الغربي الإنتاجية، أما رأس المال البريطاني فغطى الهند بشبكة من السكك الحديدية وبدأ يستغل موارد الهند الإنتاجية من أجل إشباع الاحتياجات الغربية– وبخاصة الشاي.

أما احتلال أوربا لأفريقية فكان قاصراً في البداية على مناطق محدودة قريبة من الساحل، غير أنه أخذ من التوسع إلى أن أصبحت القارة بأكملها تابعة لإحدى الدول الأوروبية. أما روسيا فأخذت تعترض المال على نطاق واسع، من البلدان الغنية، وذلك لمد الخطوط الحديدية التي تربطها بأراضي أوروبا وآسيا الشاسعة، ووضعت لنفسها نظاما جمركياً باهظاً حاولت من ورائه تكوين صناعات حديثة جديدة خاصة بها، صناعات تخضع إلى حد كبير للإدارة الأجنبية المستوردة. وازدادت الأهمية الاقتصادية للملايو وجزر الهند الشرقية، وإيران، وبورما، والمكسيك، نتيجة لظهور سلع جديدة، مثل المطاط، والبترول. ولم تعد التجارة قاصرة على طرق التجارة القديمة، وحملت السفن عابرة المحيطات نعم المدنية الحديثة إلى كل مكان. وانتابت العالم حمى السكك الحديدية، وفتح هذا الطريق أمام استثمار رءوس الأموال في البلدان المختلفة.

وأصبحت التجارة تعتمد على استثمار رأس المال في الخارج على يد رجال البلدان العجوزة، بعد أن كانت في أوائل القرن التاسع عشر تعتمد على تبادل السلع غير المتكافئ. وصاحب استثمار رأس المال انتعاش غريب للإمبراطوريات الاستعمارية، وازداد تدخل البلدان الأكثر تقدماً في شئون البلدان المتخلفة، والملاحظ أنه عندما يبيع التاجر قميصاً لأحد المشترين فإن العملية تنتهي بانتهاء البيع، أما إذا قامت مؤسسة صناعية ضخمة أو مجموعة من الممولين بمد أو تمويل مشروع سكك حديدية في إحدى البلدان المتخلفة، فإن الدفع لا يمكن أن يتم إلا على أقساط تمتد لفترة طويلة.

وفي هذه الحالة يهتم الممولون بالطريقة التي تنفق بها أموالهم.

فالرأسماليون في الدول المستثمرة قد قامروا بأموالهم في الدول المدينة. وقد يلجأ هؤلاء الرأسماليون إلى حكوماتهم طالبين النجدة إذا تعرضت حقوقهم في الدول المدينة لخطر، أو إذا تحطمت آمالهم نتيجة لحدوث قلاقل سياسية في الدولة المتخلفة. أضف إلى هذا أن حكومات البلدان النامية نفسها تسرع في التوسع في مستعمراتها بحثاً عن أسواق لمنتجاتها، وعلى مواد مضمونة للمواد الغذائية والموارد الخام أو لمجرد صنع منافسيها من احتلال الأراضي التي تريد هي احتلالها وتنميتها في المستقبل.

لم يكن انتعاش الاستعمار في أواخر القرن التاسع عشر مجرد تغير لا سبب له– في الاتجاهات السياسية. لقد اعتمد على تحول عميق في

العلاقات الاقتصادية بين بلدان العالم. ولقد اعتقد ريتشارد كوبدين وجون برايت ومعظم معاصريهما في بريطانيا أن الوقت سيحين لتحصل المستعمرات البيضاء على استقلالها وتصبح دولا ذات سيادة، مثلما فعلت الولايات المتحدة. في قرن سابق. ولم يعارضوا هذا الإجراء، فلقد آمنوا بأن التجارة ستتطور بصورة أسرع، وستعود بمميزات أكبر إذا لم تتعرض لضغط سياسي يؤثر عليها.

وفي المناطق التي تشملها الإمبراطورية البريطانية– باستثناء الهند– لم يبد الفكتوريون الأول اهتماماً كبيراً، وشك الكثيرون منهم في أهمية الهند، ورأوا أنها تكلفهم الكثير. أما الذين اهتموا بالهند كمستعمرة قرأوا أنها تصلح للتوسع في سوق البضائع القطنية التي تنتجها لانكشاير. كان الفكتوريون الأول ينظرون إلى العالم بعيون المتأخرين في السلع الاستهلاكية التامة الصنع، وكان مبدأ الحرية الاقتصادية عندهم ينبع منطقياً من آمالهم الاقتصادية.

غير أن هناك بلداناً أخرى وجدت نفسها أقل حظاً من بريطانيا ووجد أقطاب الصناعة فيها أن من العسير عليهم أن ينافسوا بريطانيا في أسواق العالم المفتوحة، كما لم تكن لديهم مستعمرات تقف أمام بريطانيا، وكما أنهم قاموا بحماية صناعتهم في وجه الواردات البريطانية، فقد شرعوا أيضاً في جعل مستعمراتهم أسواقاً مقفولة قاصرة على منتجاتهم وحدهم– كما شرعوا في احتلال المزيد من المستعمرات لكي يضمنوا مزيداً من الأسواق المحمية ومزيداً من الميادين الصالحة لاستثمار رؤوس الأموال.

وكانت الرأسمالية البريطانية واثقة بتفوقها الصناعي، وقدرتها على رؤوس الأموال بصورة أسرع من منافسيها، وعلى نطاق أكبر، ومن ثم مضى وقت طويل وهي لا تشعر بالحاجة إلى قفل أسواقها الاستعمارية في وجه المنتجات الأجنبية.

غير أن المستعمرات الجديدة التابعة لفرنسا وألمانيا أخذت تنمو إلى حد بعيد، وأصبحت أسواقاً مقفولة للسلع ورؤوس الأموال الخاصة بألمانيا وفرنسا.

وليس معنى هذا أن بريطانيا لم تتأثر بنمو الرأسمالية، فعلى العكس من ذلك شرع البريطانيون في الحصول على أراض جديدة ومد خطوط حديدية في كل ركن من أركان الإمبراطورية، وغير ذلك من المرافق العامة التي كانت بمثابة مصب مثمر لرأس المال البريطاني ومنتجات الصناعة البريطانية. كما أن نشاط بريطانيا الاقتصادي لم يتوقف عند حدود الإمبراطورية.

فلقد افتتحت الأرجنتين نشاطها برأس مال بريطاني وآلات بريطانية كما كان هناك استثمار واسع النطاق للأموال البريطانية في الصين، وكذلك في الهند، بل وفي المستعمرات التابعة لبلدان أخرى، كجزر الهند الشرقية.

هذا التوسع في الصناعة في العالم كله تقريباً مرتبط تماماً بنمو الصناعات المعدنية مثلما ارتبطت المراحل الأولى للانقلاب الصناعي

بظهور صناعة الأقطان في لانكشاير. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر أصبح الفحم والحديد والهندسة أساساً لنظام النقل الجديد.

وكانت بريطانيا مدينة لوفرة فحمها وامتلاكها لمستودعات ضخمة لخام الحديد، وهي مستودعات قريبة من مناجم الفحم. وهذه المرحلة الثانية من الانقلاب الصناعي قد عززت تفوق بريطانيا الاقتصادي. واستطاعت بريطانيا بمهاراتها الهندسية أن تمد الخطوط الحديدية الرئيسية بين ١٨٢٦ وأواخر الأربعينيات، وبعد ذلك شرع المهندسون البريطانيون وأصحاب المشروعات يستغلون مهاراتهم وخبراتهم في مد الخطوط الحديدية في بقية أنحاء العالم. وكان هذا يدر عليهم ربحاً وفيراً غير أن البلدان المتخلفة كانت عاجزة عن توفير رأس المال لمشروعات السكك الحديدية التي تتكلف كثيراً، بالرغم من أنها تعرف أن هذه الخطوط ستحقق لها بمرور الوقت توسعاً اقتصادياً.

واستطاع الرأسماليون البريطانيون– الذين حصلوا على أرباح طائلة من مغامراتهم السابقة– أن يمدوا هذه البلدان بالمال إلى جانب إمدادها بالخبرات.

وهكذا قام رأس المال البريطاني والفنيون البريطانيون والعمال البريطانيون المهرة بتزويد جزء كبير من أوروبا الغربية بالعتاد، ثم أمتد نشاطهم بعد ذلك إلى الهند والأرجنتين والصين وإفريقية، ومناطق أخرى عديدة في العالم. وكان هذا العتاد ممثلا في وسائل مواصلات جديدة.

الواقع أن مد الخطوط الجديدة يحتل مركزاً هاماً للغاية في تطور الرأسمالية الحديثة. فعن طريقه تم فتح مناطق شاسعة بعيدة في وجه التجارة والاستيطان، كما أصبح– إلى جانب الباخرة– الوسيلة التي يتم بها نقل المواد الخام ومنتجات العالم الجديد، وإفريقية، والشرق، إلى أوروبا.

كما أنه أثر، من ناحية أخرى، على شكل النشاط الرأسمالي ونمو استثمارات ما وراء البحار كوسيلة للتعجيل بانتشار إنتاج الدول الكبرى عبر منطقة أوسع من العالم.

والواقع أن الخطوط الحديدية لعبت دوراً يفوق الدور الذي لعبته الباخرة من حيث تشجيعها للتجارة الدولية، ذلك لأن البواخر لم تفعل سوى أن نقلت البضائع بطريقة أسرع، وبكميات أكبر، عبر طرق التجارة المألوفة، أما الخطوط الحديدية فتضاعفت لمرات عديدة عبر منطقة العالم المفتوحة أمام الاستغلال والاستيطان التجاري.

لم تكن الصناعة، قبل قدوم الخطوط الحديدية أكثر من شريط رفيع من الدخان عند حافة البلدان الغنية، أما الخطوط الحديدية فأحدثت انقلاباً في الداخل أيضاً من الناحية التجارية إن لم يكن من الناحية الصناعية.

وعلى كل فلقد جعلت الخطوط الحديدية من الولايات المتحدة أمة صناعية متقدمة.

غير أن تطور الخطوط الحديدية أثر أيضاً على نظام الأعمال، فشركة الخطوط الحديدية في الربع الثاني من القرن التاسع عشر، كانت مؤسسة على النمط القديم الذي كان يخضع لقوانين برلمانية خاصة، فلقد كانوا في حاجة إلى سلطة تسمح لهم بأن يقتحموا الحقوق الخاصة لكي ينفذوا مشروعاتهم.

وسرعان ما تطورت شركات السكك الحديدية وفقاً لأسس جديدة مختلفة تماماً.

فلقد اقتضى الأمر كميات هائلة من رأس المال لتمويل مجموعة ضخمة من المشروعات الجديدة، وهكذا لم يعد من المستطاع الحصول على المال دون الالتجاء إلى الكثيرين وإغراء الكثيرين من المواطنين الذين لم يعتادوا على المشروعات الصناعية في الماضي.

ولجأ أصحاب المشروعات إلى الطبقات المتوسطة الآخذة في الصعود في بريطانيا، وكانت هذه الطبقات في حاجة إلى مخارج جديدة لاستغلال أموالها، بعد أن كفت الدولة عن الاقتراض من أجل الحرب ولم تكن هناك أيضاً ميادين أخرى كثيرة للادخار.

وعندما لجأ أصحاب السكك الحديدية إلى هذه الفئات. خلقوا الشركة المساهمة الحديثة، التي تحتضن عدداً كبيراً من المساهمين، ولقد بلغ من ضخامتهم وبعثرتهم أنه لم يكن لهم سلطان على الشركة المساهمة، كل ما يهمهم هو الربح.

وهنا تم التسليم بنظام الشركة المساهمة بمقتضى قانون الشركات البريطانية لعام ١٨٥٥.

وكان هناك بالطبع رواد للشركات المساهمة في ميادين أخرى غير السكك الحديدية– مثال هذا شركات الغاز والمياه، غير أن الدور الرئيسي تم على يد شركات السكك الحديدية.

وهناك نقطة هامة أيضاً وهي أن تطور الخطوط الحديدية وكانت أدى إلى تدويل رأس المال. والواقع أن الاستثمارات البريطانية فيما وراء البحار قد بدأت قبل ظهور الخطوط الحديدية، وكانت هناك استثمارات خاصة ضخمة في مزارع جزر الهند الغربية وفي أمريكا الشمالية. وذلك خلال القرن الثامن عشر..

وأكثر من هذا أنه حدث بعد حروب نابليون؛ ازدهار كبير في نشاط ما وراء البحار، وبخاصة القروض والاستثمارات في ولايات أمريكا الجنوبية التي كانت قد تخلصت من الاستعمار الأسباني ولكن لم يكن هناك استثمار كبير في الخارج– قبل مسألة السكك الحديدية، باستثناء قروض الحكومة أو المغامرات الفردية المحضة لمزارع جزر الهند الغربية. ولكن ما إن تم مد الخطوط الحديدية في الخارج، واستثمار هذه الخطوة، حتى عرف المستثمرون البريطانيون أنهم يستطيعون استثمار أموالهم في المغامرات الصناعية الخارجية، ثم امتد النشاط من ميدان السكك الحديدية إلى

الميادين الأخرى. واحتل تصدير رأس المال مركزاً مرموقاً في التنمية الاقتصادية للعالم الحديث، وكانت الخطوط الحديدية هي الرائد الأول.

وكانت بريطانيا هي زعيمة تلك الحركة الضخمة لاستثمارات ما وراء البحار، ذلك لأنها كانت البلد الوحيد الذي يمتلك فائضاً كبيراً من رأس المال يستطيع أن يستثمره. واستطاعت أن تحصل على الموارد الضرورية المطلوبة، وذلك بفضل قدرتها النامية على تصدير السلع.

ولكن لم يكن من الممكن تطوير الصادرات إلى أقصى حد في عالم أفقر بكثير من بريطانيا، ما لم يكن الرأسماليون البريطانيون على استعداد لإقراض البلدان الأخرى ما تستطيع أن تشتري به السلع البريطانية، وما لم يكن الرأسماليون على استعداد لأخذ ربح مؤجل على هذه القروض.

ولقد رأينا كيف أن قروض ما وراء البحار كانت قاصرة في البداية على القروض العامة والزراعة، غير أنها امتدت– بعد ظهور الخطوط الحديدية– إلى المشروعات الصناعية الخاصة، وأخذ هذا الامتداد يتزايد بصورة منتظمة.

وفي عام ١٨٥٠ كان الرأسماليون البريطانيون يستثمرون على الأقل ٢٣٠ مليون جنيه في الخارج، ومعظمها في صورة سندات حكومية، مع وجود طائفة متفرقة من الاستثمارات التجارية والاستثمارات الخاصة بالتعدين.

وفي عام ١٨٧٦ ارتفع إجمالي الرقم إلى ١٢٠٠ مليون جنيه. واستوجبت خطوط السكك الحديدية في الولايات المتحدة وحدها ٧٠ مليون جنيه.

وفي عام ١٩١٤ كان المستثمرون البريطانيون يملكون في الخارج ٤٠٠٠ مليون جنيه على الأقل.

ولم يكن هناك عام ١٩١٤، بلد آخر يملك نصف ما تملكه بريطانيا من استثمارات في الخارج. ويقال إن فرنسا كانت تملك حوالي ١٨٠٠ مليون جنيه وألمانيا حوالي ١٢٠٠ مليون جنيه، والولايات المتحدة حوالي ٥٤٠ مليون جنيه.

أما بالنسبة لاستثمارات الفرنسيين والألمان فكانت في أوروبا وفي المستعمرات التابعة لهما. ولكنا نجد، في معظم الحالات أن إجمالي الاستثمارات كان يتضمن استثمارات كثيرة في سندات السكك الحديدية، إلى جانب القروض الحكومية الخاصة بمد خطوط حديدية تابعة للدولة.

وتخصصت فرنسا في القروض العامة وفي تمويل خطة التنمية الاقتصادية في روسيا. أما ألمانيا فوزعت استثماراتها– على قدم المساواة– بين أوروبا وبقية بلدان العالم، في صورة قروض ذات فائدة محددة.

وليس من شك في أن هذا الاستثمار الهائل لرأس المال فيما وراء البحار قد عجل بالنمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة وشجع، في البلدان النامية، على التوسع في الصناعات الإنتاجية.

ولقد جاء هذا الوضع نتيجة لتركيز الدخل في أيدي الطوائف الثرية في المجتمع، ذلك لأنه أدى إلى زيادة المدخرات وحدد السوق المحلية الخاصة بالسلع الاستهلاكية، وهكذا كان هناك باعث يحفز الرأسماليين النشطين والممولين إلى البحث عن أسواق جديدة، وميادين للاستثمار في الخارج. وذلك لاستيعاب الطاقة الإنتاجية النامية المتولدة عن الصناعة الرأسمالية، ولاستيعاب الكميات الهائلة من رأس المال الذي يبحث عن مخرج له يدر عليه ربحاً. ولو قد ارتفعت الأجور في البلدان القديمة بصورة أسرع لكان من الممكن أن تتجمع الثروة في العالم بصورة أبطأ، ولتأخر ركب التصنيع في مناطق العالم الأقل تقدماً غير أن الثروة كانت ستوزع- في نفس الوقت- بصورة أفضل في البلدان النامية. كما أن المنافسة الدولية كانت ستقل، وكذلك الاستعمار، وإخضاع الشعوب الضعيفة، وبذر بذور الحرب.

ومع ذلك، فمن الواضح أن قيام الدول الغنية بمساعدة الدول المتخلفة لتحقيق النمو، شيء جميع في حد ذاته.

ومن الواضح أننا كنا نفضل لو تم هذا دون إخضاع المدينين للسيطرة السياسية للدائنين، أو توريط الدول الدائنة في معارك سببها حق كل واحدة في تقديم يد المساعدة من أجل التوسع في التصنيع الجديد.

ولكن الذي حدث بالفعل أن البلدان المتخلفة لم تكن تقترض بمحض إرادتها وإنما كانت تتلقى قروضاً واستثمارات تفرض عليها، بل تفرض عليها رغم أنفها، وكانت هذه القروض والاستثمارات تستغل بطريقة تخدم بها مطالب الدائنين لا مطالب البلدان المدينة.

لقد أصبح الاستثمار وسيلة للعثور على أسواق ومواد خام ومواد غذائية تحتاج إليها البلدان النامية، ولم يكن يخضع لاعتبارات البلدان المتخلفة التي تحتاج إلى رفع مستواها، من المؤكد أن الاستثمارات كثيرا ما كانت تؤدي إلى رفع الدخل القومي للبلد المدين، غير أن هذه الزيادة في الدخل إنما كانت تجيء بصورة عارضة، أضف إلى هذا أن الزيادة كانت تقضي على أساليب العيش التقليدية دون أن يقيم محلها أنماطاً ملائمة من الحضارة التي تتمشى مع المطالب المحلية.

أضف إلى هذا أن البلدان النامية كانت في شجار دائم من أجل حق الرأسماليين من رعاياها– في استغلال موارد البلدان المتخلفة. والمشروعات التي كانت تقوم في البلدان المتخلفة إنما كانت تمول برأس مال أجنبي، ويديرها فنيون ومشرفون أجانب، كما كانت تتحكم فيها شركات أجنبية مسجلة ومدارة في البلد الأجنبي.

وكان العمال البيض يتقاضون أجوراً لا تخضع بالمرة للدخول المحلية في البلد المدين، ولم تبذل أية محاولة لتدريب العمال المحليين على أعمال تتطلب مهارة أكبر.

أما أرباح المشروعات فكانت تذهب إلى الملاك، في البلد الأجنبي وكان على البلدان المدينة أن تخضع لسياسة البلد الأجنبي، بل وأن تصبح ملحقة به، سواء بصورة سافرة أو مستترة وراء الحماية أو الانتداب. والواقع أن العمال الوطنيين صاروا مصدراً للطاقة البشرية العاملة التي تمارس أعمالا لا تتطلب مهارة، وتمارسها في ظل رأسماليين أجانب.

وفي مناطق كثيرة تم اتخاذ خطوات من شأنها إجبار رجال القبائل المتذمرين على تزويد الرجل الأبيض بالعمال، وذلك للعمل في المناجم والمزارع، في مناطق أخرى، كالملايو، حدث استيراد جماعي لعمال قادمين من بلدان أخرى متخلفة، وأثر هذا في شكل السكان المحليين وخلق مشاكل سياسية هائلة تستعصي على الحل، مشاكل مبعها وجود مجتمعات مختلطة. وفي الجزء الأخير من القرن التاسع عشر أصبح العالم الرأسمالي أقل تسامحاً مع الشعوب غير المتمدينة، بل مع الشعوب التي يعتبرها متخلفة إذا قاسها بمقاييس التقدم الاقتصادي في الغرب.

وفي الوقت الذي كانت أوروبا تؤكد فيه– داخل حدودها– حقوق القومية وحق تقرير المصير كانت تنكر على الشعوب الأخرى حقها في الاعتراض على استغلال مواردها وأيديها العاملة.

موجز القول أن النصف الثاني من القرن التاسع عشر مميز بظهور نوع جديد من أنواع الاستعمار الاقتصادي.

وفي الفترة ١٨٨٤- ١٩٠٠ زادت مساحة الإمبراطورية البريطانية بنسبة ٣.٧ مليون ميل مربع، تحتضن أكثر من ٥٧ مليون نسمة.

وضمت فرنسا إليها ٣.٥ مليون ميل مربع تحتضن أكثر من ٣٦ مليون نسمة أما ألمانيا فابتنت لنفسها إمبراطورية استعمارية في إفريقية، إمبراطورية تشمل أكثر من مليون ميل مربع وتضم حوالي ١٧ مليون نسمة. واستولت الولايات المتحدة على كوبا والفليبين وهاواي وألاسكا واتجهت إيطاليا إلى إفريقية الشمالية.

وتشاجرت روسيا وبريطانيا حول إيران، ودبرتا المؤامرات في أفغانستان، وقامت الولايات المتحدة بدور مماثل في واسط آسيا.

وتنازعت فرنسا وأسبانيا وألمانيا في مراكش. أما بلجيكا في عهد الملك ليوبولد، فحاولت تطوير الكونغو على أسس اهتز لها ضمير العالم، بل اهتز لها ضمير العالم الاستعماري.

وفي عام ١٩١٤ لم تعد هناك قطعة على وجه الأرض لم تؤخذ أو تخضع لإحدى "الدول المتحضرة" أما الاستثناء الوحيد فكان: الصين التي كانت غنيمة غير سهلة ونظراً لتعذر تقسيم الصين، فقد وجدت نفسها تحت رحمة المؤامرات والتنافس الناشب بين الدول ككبرى. وأصبح الاستعمار الاقتصادي قوة لها حسابها في السياسة الدولية، ولاح وراء هذا الاستعمار شبح الحرب.

الفصل التاسع

الشرق الأقصى

حدث خلال القرن الثامن عشر أن طرد البريطانيون الفرنسيين من الهند، وتحولت شركة الهند الشرقية البريطانية من شركة تضم تجاراً إلى حكومة خاصة بإمبراطورية كبيرة.

وهكذا وفرت بريطانيا لتجارها أكبر نصيب من تجارة الشرق الأقصى. وكانت شركة الهند الشرقية تسيطر أيضاً على تجارة الصين، واستطاع التجار البريطانيون أن يلعبوا دور الوسيط بين أوروبا ومنتجات الشرق الأقصى.

ومع شيوع الشيء كمشروب تتناول منه طوائف متزايدة من شعب الصين اكتسبت تجارة الصين أهمية جديدة، وعندما ازدهرت صناعة القطن في انجلترا أصبحت الهند والصين تشكلان أسواقاً هامة للصناع البريطانيين وأصبحت التجارة مع الهند أشبه بتبادل حقيقي للسلع، غير أن صناعة القطن في الهند– بصورتها البدائية– عانت الكثير من منافسة لانكشاير القائمة على الآلات.

وفي القرن التاسع عشر اكتسبت أسواق الشرق الأقصى أهمية متزايدة، وأصبحت الهند ميداناً للاستثمارات البريطانية الواسعة النطاق كما أصبحت ميداناً لصادرات لانكشاير.

وتم مد الخطوط الحديدية، وإقامة منشآت الرأي وغير ذلك من المشروعات الخاصة بالمرافق العامة، تم هذا كله من رءوس الأموال الآتية من بريطانيا.

وازدادت تجارة الصين أيضاً من حيث الكم والكيف، وبخاصة بعد حرب الأفيون ١٨٤٠- ١٨٤٢ التي اضطرت الصين إلى فتح الداخل أمام التجارة الخارجية وأصبحت هونج كونج المستودع الكبير لتجارة بريطانيا مع جنوب الصين، وتم إجبار الصينيين على فتح شنغهاي وثلاث مواني أخرى للتجارة البريطانية إلى جانب كانتون التي كانت الوسيلة الوحيدة- في الماضي- للتجارة مع أوروبا.

وأجبرت بريطانيا الصين على قبول الأفيون الهندي وسرعان ما أجبرت الحكومة الصينية- هي ودول الغرب الأخرى به على الاعتراف بحقوق الوطنيين الأوروبيين والأمريكيين في أراض جديدة وتحديد التعريفات الجمركية بحيث لا تزيد على ٥%. وفي عام ١٨٥٣ نجح الأمريكيون في فتح أسواق اليابان بالقوة أمام المنتجات الغربية.

وأعقب هذا الاتفاقية التجارية المعقودة بين الأمريكيين واليابانيين (١٨٥٨) واتفاقيات أخرى مماثلة مع الدول الغربية الأخرى. واضطرت

اليابان، بدورها، إلى قبول الحد الأقصى للتعريفة الجمركية (٥٪) وتقديم امتيازات خاصة– في أسواقها للأجانب.

ولكن، بينما لم تتأثر الصين بالغرب تأثرت اليابان– إلى حد كبير– بالأفكار الغربية.

فمنذ ثورة ١٨٦٧ شرع اليابانيون يقلدون الغرب سواء في عتاده العسكري والبحري أو أسلوبه في المشروعات الاقتصادية.

وشرعوا يتعلمون أساليب الإنتاج الآلي بدقة متناهية، ويطبقون في بلدهم وسائل التجارة والتمويل المتبعة في الغرب، حدث هذا كله دون أن يعدلوا الطابع الاستبدادي لدولتهم أو يؤمنوا بعقيدة الحرية الاقتصادية التي تسير عليها الرأسمالية الغربية. وتطورت الرأسمالية اليابانية في ظل سيطرة الدولة، وكانت خادماً لأهداف الفئة العسكرية الحاكمة.

وشيئاً فشيئاً نجح اليابانيون في طرد التجار الأجانب من النقاط التي كانوا يسيطرون فيها على تجارة ما وراء البحار. وادخلوا نظم الغرب المصرفية، وكانوا يقلدون فيها الولايات المتحدة في مبدأ الأمر، غير أنها أصبحت تسير بعد ذلك على النمط الأوروبي.

وتأسس بنك اليابان عام ١٨٨٢ كبنك مركزي.

وتم إصلاح النقد وجعله قابلا للتحويل إلى فضة، وأخيراً وصلت اليابان إلى ميزان الذهب، وكونت احتياطي الذهب المطلوب.

وأثناء ذلك، استطاعت اليابان، أثناء الحرب مع الصين، أن تستعرض قوتها العسكرية، وأتيحت لها فرصة أكبر في حربها مع روسيا (١٩٠٤- ١٩٠٥). وبفضل النجاح في الحرب، ظهرت اليابان كدولة كبرى، ودعمت مركزها عندما تحالفت مع بريطانيا عام ١٩٠٢.

وفي نفس الوقت أدخل حكام اليابان النظم الحديثة في الصناعة، وأنتجوا الفحم والصلب والمنسوجات، وسعوا إلى إنشاء سوق للتصدير في الصين وغيرها من بلدان الشرق الأقصى، وذلك بالاستعانة بالأيدي العاملة الرخيصة الموضوعة تحت تصرف اليابان. وستعرف اليابان، أكثر مما شعر الغرب، بحاجتها إلى التوسع الاستعماري العسكري، ذلك لأن أرضها محدودة وغير خصبة، وسكانها يتزايدون بسرعة متلاحقة. وهكذا احتل اليابان كوريا وألحقوها بأرضها، ثم امتدوا إلى منشوريا، وسيطروا على مواردها الاقتصادية الغنية. وبعد عام ١٩٠٥ حلت اليابان محل روسيا كزعيمة بلدان شمالي شرق آسيا.

وأثناء ذلك كان الغرب يتطاحن بصورة مهينة من أجل توسيع رقعة نفوذه في الصين. وساد الاعتقاد بأن الإمبراطورية الصينية القديمة آخذة في الانهيار وأن تقسيم الأراضي الصينية وإلحاقها بالدول الكبرى سيحل مشكلة التجارة والاستثمار. والواقع أن هذا الإجراء كان قد بدأ بالفعل على نطاق صغير وقد طبقه البريطانيون عندما ضموا هونج كونج، واستمر هذا النظام عندما امتد نفوذ الفرنسيين إلى الهند الصينية، وعندما استولى البريطانيون على أعالي بورما، وعندما هبط الروس في منشوريا بحثاً عن

ميناء في الشرق ليست به ثلوج وزاد اهتمام الولايات المتحدة بالمسألة الصينية؛ غير أن سياسة أمريكا كانت تختلف عن سياسة الدول الأوروبية من حيث أن الأولى كانت تجند سياسة "الباب المفتوح" أمام تجارة كافة الأمم.

والواقع أن موقف أمريكا كان معتدلا، وبفضلها فشلت الخطة الخاصة بتقسيم الصين بين الدول الأوروبية واليابان.

والواقع أن هذه الخطة لم تكن عملية بالمرة، فالصين ضخمة للغاية، ومكتظة بعدد هائل من السكان، ومن ثم تعذر ضم الجزء الرئيسي من أراضيها إلى دول الغرب.

بل لقد اكتشف اليابانيون أنفسهم هذه الحقيقة، بالرغم من قدرة جيوشهم على العيش في هذه المناطق فقد ظلت الصين صعبة المراس واستحال ضمها إلى أية دولة أجنبية.

والواقع أن تاريخ الصين خلال عشرات السنين السابقة على عام ١٩١٤ عبارة عن صراع لا هوادة فيه من جانب الدول الغربية لمد الخطوط الحديدية والحصول على امتيازات؛ ورهن كميات متزايدة من الدخل المحلي لخدمة القروض الأجنبية.

ولما فشلت الدول في تقسيم الصين قررت أن تتضافر في بذل جهودها وقررت تنظيم شئون الصين المالية لصالح المقروضين والمستثمرين الأجانب.

واشترك في هذا الاتفاق كل من بريطانيا، والولايات المتحدة، وفرنسا وألمانيا، واليابان، وروسيا، ولكن حدث عام ١٩١٣ أن اعترض الرئيس ولسون على هذا التدخل العنيف في شئون الصين الداخلية، ومن ثم انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق. وأزيحت ألمانيا بالفعل نتيجة للحرب، وأفل نجم روسيا بصفة مؤقتة، وانهار الاتفاق.

وأثناء ذلك كانت الصين تمر بسلسلة من الثورات، يعوقها الديون الأجنبية والتدخل الأجنبي، والسيطرة الأجنبية على السياسة الجمركية، ومن ثم عجزت عن إرساء قواعد حكومة مستقرة تهيمن على البلاد بأكملها.

واستغلت اليابان فرصة الحرب الأوربية الأولى فبسطت نفوذها وفرضت شروطا مجحفة على الصينيين، ثم استفادت من الثورة الروسية بعد ذلك فبسطت نفوذها في منشورياً وشمالي الصين.

ولم تهتم بريطانيا بما يحدث في الشمال، إذ أن اهتمامها كان مركزاً في الجنوب وفي وادي يانج تسي، ونظراً لأن مصالح الفرنسيين كانت مركزة بدورها في الجنوب، ازداد نفوذ اليابان في منشوريا وفي شبه جزيرة شانتونج

حيث ورث اليابانيون الامتيازات التي حرمت منها ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى.

وهكذا ظلت الصين، قبل ١٩١٤، ملتقى الدول الكبرى الاستعمارية ومركز صراعها الرئيسي.

وبعد أن تم تقسم إفريقية بنجاح أصبحت الصين المنطقة الوحيدة الضخمة في العالم التي يمكن تعرضها بسهولة للعدوان الاستعماري الجديد.

وساهمت الرأسمالية الأوربية في تزويد الصين بالخطوط الحديدية، ومن ثم ساعدت في تدعيمها في ظل حكومة واحدة عقب ثورة ١٩١٢.

غير أن الأحداث التي أعقبت هذه الخطوة أثبتت أن إقامة حكومة مركزية في الصين شيء، واستمرار نفوذها شيء آخر.

ولم نعرف بعد ما إذا كانت الشيوعية الصينية ستنجح فيما فشلت فيها ثورات سابقة.

وفي غمرة هذا الاستعمار الاقتصادي الكريه كان التصنيع قد بدأ بالفعل في الشرق الأقصى.

وحدث خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها أن بدأ صناعات الشرق الأقصى تهدد بالفعل منتجات الغرب التي كانت مسيطرة على الأسواق الشرقية. ولقد رأينا كيف أن اليابان كانت الرائد الأول في هذا التصنيع

ولكن حدث بعد عام ١٩١٤ أن امتد التصنيع إلى الهند وأجزاء من الصين، وخلال الحرب العالمية الثانية حدثت تطورات ضخمة أخرى في الهند، في ميدان الصناعات الثقيلة وفي ميدان المصنوعات القطنية. أضف إلى هذا أن الهند استطاعت، بفضل صادرات الحرب، أن تعيد دفع رأس المال الذي يملكه المستثمرون البريطانيون وأن تجمع كمية ضخمة من ميزان الإسترليني.

ولقد قام تنافس اليابان في الأسواق الخارجية على اعتمادها على أيد عاملة وفيرة ورخيصة، وبالرغم من ذلك، لم تصبح اليابان منافساً قوياً للمصدرين الأوربيين إلا بعد عام ١٩١٤.

لقد أتاحت الحرب العالمية الأولى، الفرصة أمام اليابانيين، ذلك لأن الحرب قطعت السلع الأوربية عن الأسواق الشرقية.

وارتفعت صادرات اليابان بصورة هائلة، وفي نفس الوقت تضاعفت جودة منتجاتها. وفي نفس الوقت كانت الأسباب التي عجلت بنمو الصناعة في الهند تعجل بنمو نظام المصنع في الهند والصين، حيث كان في الإمكان توفير الأيدي العاملة بأسعار أكثر رخصاً. وبينما تطور التصنيع الياباني ارتفعت الأجور في اليابان بسرعة، بالرغم من أنها ظلت منخفضة إذا ما قيست بالمقاييس الأوربية ولم يمض وقت طويل حتى بدأ أصحاب العمل من اليابانيين يضجون بالشكوى من المنافسة التي تمثلها الأيدي العاملة الرخيصة في الهند والصين، وبدأ الرأسماليون اليابانيون يشيدون

المصانع في الصين وكوريا أو يستوردون العمال الكوريين من أجل الحصول على الأيدي العاملة بأجور أرخص.

إن التقدم في الكفاءة الصناعية باليابان لاحق بل فاق، الارتفاع في الأجور، ونظراً لأن التكاليف ارتفعت في بريطانيا وفي غيرها من البلدان الأوربية، ازدادت حدة المنافسة بين اليابان وبين صادرات هذه البلدان، وبخاصة في الأسواق الشرقية.

وبالرغم من أن التصنيع بدأ يقطع أشواطاً في الهند والصين بعد عام ١٩١٤، مثلما قطع أشواطاً في اليابان، إلا أن نقدمه في الهند والصين كان بطيئاً وقد كانت الكثرة الغالبة من شعوب الهند والصين تشتغل في الأرض، أما الإنتاج الصناعي فيتخذ شكل الحرفة. ولقد كانت كمية السلع القطنية التي تنتجها مصانع الصين ضئيلة إذا ما قيست بالكمية التي يتم صنعها بواسطة الأنوال اليدوية واحتل النول اليدوي، في الهند، مركزاً كبيراً بناء على تعليمات غاندي.

غير أن هذا التمسك بالأنوال اليدوية لم يحل دون وجود منافسة خطيرة من جانب مصانع الهند والصين واليابان، في وجه المصدريين الأوربيين على رأسهم بريطانيا.

ومن المؤكد أن بريطانيا فقدت معظم أسواق لانكشاير التي كانت موجودة بالشرق الأقصى، وحلت محل هذه الأسواق صناعات القطن في اليابان والصين والهند.

وليس من شك في أن التطورات الحديثة في الأساليب الصناعية قد قللت من الامتيازات النسبية التي كانت البلدان المتقدمة تنعم بها.

إن الآلات الأتوماتيكية الحديثة تقلل من الحاجة إلى الأيدي العاملة الماهرة، وتجعل من الممكن استخدام الأيدي الأقل مهارة بين شعوب الشرق.

والسبب الحقيقي في أن نظام المصنع، في الشرق الأقصى، لم يتطور بأسرع ما تطور بين الحربين، أن بلدان الشرق الأقصى لم تجد رأس المال اللازم للتنمية السريعة.

أضف إلى هذا أن الصعوبات التي واجهها الشرق الأقصى قد تفاقمت فيما بين الحربين نتيجة لانهيار قيمة الفضة.

ولقد ضاعف هذا من الطاقة الشرائية لبلدان الصين التي ظلت تعتمد على ميزان الفضة.

أما اليابان، التي كانت تعتمد على ميزان الذهب، فقد اضطرت إلى بيع سلعها في الخارج بأسعار تقاس بالذهب، ومعنى هذا مطالبة المشتري في الصين بسعر مرتفع إذا ما قيس بميزان الفضة.

وحاول المشترون اليابانيون، بمساعدة الحكومة، مواجهة هذا الموقف عن طريق تخفيض أسعارهم، وأثر هذا بالطبع على وضع المصدرين في بلدان الغرب، وبخاصة البلدان التي ظلت تتعامل بميزان الذهب.

الفصل العاشر

الآلات والرجال

إن التغيرات التي تحدثنا عنها في هذا الكتاب إنما قامت على أساس من الاكتشافات الفنية والعلمية. ولابد من استخدام الصفتين، لأن الكثير من الاختراعات الهامة والتحسينات– في القسم الأول من الفترة التي نناقشها على الأقل، لم يتم على يد علماء محترفين أو حتى على مجرد علماء.

لقد تمت على يد أناس ليس لديهم سوى الخبرة العملية، بل كانت تتم أحياناً على يد رجال ليسوا من هذا النوع. فكارترايت، الذي صنع أول أنوال تسير بالطاقة وأول ماكينة لتمشيط الصوف، كان قسيساً يقرض الشعر.

وكان هارجريفز وكرومبتون مديرين لأعمال النسيج، وكان جون كاي صاحب عمل صغير، أما أركرايت فقد بدأ حياته العملية حلاقا.

وكان بنجمان هنتسمان أول من صنع الصلب المصبوب، صانع ساعات. وحتى جيمز وات وجورج ستيفنسن كانا من أصحاب الحرف ولم يكونا فنيين مدربين بطريقة علمية.

وليس هذا بالأمر المدهش على الإطلاق. بالرغم من اهتمام القرن الثامن عشر بالفنون العملية إلا أنه لم يوفر الفرص الكافية أمام التدريب العلمي أو الفني اللهم إلا عن طريق التمرين على يد (أسطى)، ومعظم الاختراعات الهامة، وبخاصة وصناعات النسيج، جاءت نتيجة الإدراك السليم أكثر مما جاءت نتيجة لمعارف علمية.

وفي الزراعة أيضاً نجد أن الوسائل الجديدة التي أحدثت انقلاباً تمت بفضل التجارب العملية التي جاءت نتيجة للمحاولة والخطأ بدلا من أن تجيء نتيجة للأساليب العلمية المحضة.

ولقد بدأ عصر الانقلاب الصناعي أساساً كعصر للاكتشافات في ميدان الآلات العملية.

وفي مراحل الانقلاب الأولى لم تلعب الكيمياء سوى دور صغير جداً، ولم تلعب البيولوجيا أي دور على الإطلاق.

وظلت الكهرباء مجرد ألعوبة. وتغير طابع التطور الصناعي، بعد أن تبدل الاهتمام من صناعة لآلات للحلول محل العمل اليدوي مباشرة إلى تزويد الآلات بالطاقة التي تحركها، ذلك لأن المشاكل العلمية العويصة إنما ظهرت في هذا الميدان، وهي مشاكل تتطلب خبراء، ومشاكل تتصل باقتصاديات الوقود واستغلال الطاقة الضائعة، ومشاكل التعدين الذي يتم في أعماق سحيقة، وغير ذلك من الصناعات، ومشاكل الوزن والضغط والتوتر وهي أشياء تحتاج إلى معامل.

ولا شك أن مثل هذه المشاكل كانت موجودة من قبل في معظم الحالات، مثال هذا إقامة الجسور وغير ذلك من فروع الهندسة المدنية. غير أنها لم تكن على هذه الدرجة من الأهمية.

وعندما ازدادت أهمية الجانب الكيميائي للصناعة، وعندما برزت الكهرباء كمصدر هام للطاقة، أصبحت وسائل الإنتاج تعتمد أكثر من ذي قبل على الأساليب العلمية.

وتضاعف الفارق بين الصناعات التي تعتمد على الانتصارات المتزايدة للعلوم المادية والصناعات التي لا تعتمد على شيء من هذا القبيل.

وأصبح الإنتاج الكيميائي والهندسة الكهربائية أساساً للفئة الأولى أما المنسوجات، والملابس ومعظم الصناعات الأخرى التي توفر السلع الاستهلاكية فكانت ما تزال تنتمي إلى الفئة الثانية، حتى حينما كانت تستخدم آلات معقدة تدار بالطاقة ويصممها مهندسون.

أما التعدين فكان يحتل مكاناً وسطاً وازداد الميل– هنا– إلى الاعتماد على المهندسين المدربين والكيميائيين.

ولا شك أن ظهور الآلات التي توفر الوقت سار جنباً إلى جنب مع هذه التطورات.ولعبت الصناعة الهندسية دوراً كبيراً في الصناعات، واخترعت الآلات التي لم تعد تتطلب مهارة بشرية كبرى لمن يديرها. غير

أن هذه التغيرات كانت تحدث ببطء، وكثيراً ما كانت تصاحبها مطالب آخذة في التزايد ولهذا ندر أن ألغت الجموع الهائلة من العمال المدربين والواقع أن الحاجة إلى العمال المدربين ارتفعت في حالات كثيرة.

وبدأت مرحلة جديدة في أوائل القرن الحالي، ولقد بدأت أولا في الولايات المتحدة حيث كفلت الهجرة الجماعية أعدادا غفيرة من العمال غير المدربين، كما تضخم سوق السلع الاستهلاكية. وأدت هذه الأوضاع إلى ظهور أساليب جديدة للإنتاج الجماعي، وهذه الأساليب تعتمد على آلات تستغني بقدر الإمكان عن المهارة وتتطلب سرعة الإنجاز.

وكان المطلوب من العمال الذين يديرون هذه الآلات أن يعملوا بسرعة وأضيف إلى هذا الانقلاب تغير آخر، فلقد دخلت الآلة حياة العامل نفسه بعد أن دخلت حياة العمل. واستنبط ف. تيلور العبارة "الإدارة العلمية" ليصف بها المنهج الجديد، من دراسة الزمن، ودراسة للحركة، للكشف عن أسرع طريقة لإنجاز عمل ما، والحركات التي يجب أن يقوم بها العمال. وأتبع هذه التطورات ظهور أسلوب خط التجميع وكانت عربة فورد أول انتصار كبير لهذا الاتجاه.

ولم يكن من الممكن بالطبع، تطبيق هذه الأساليب في كل مكان فقد كانت تحتاج إلى سوق ضخمة جدا تستقبل إنتاجا موحدا. ولكن لم يمض وقت طويل إلا وبات من الواضح إمكان تطبيقه على نطاق كبير، لا في الصناعات المعدنية فحسب وإنما في ميدان السلع الاستهلاكية المتنوعة.

وظهرت فائدة الإنتاج الضخم الموحد وفي البداية كانت الميزة الملفتة للنظر هي القدرة على استخدام أيد عاملة غير مدربة بأسعار رخيصة.

ولكن سرعان ما أصبح من الواضح، بعد فترة الهجرة إلى الولايات المتحدة أي بعد ١٩١٤ أن التصنيع الآلي قلل من تكاليف الأجور بالنسبة لإجمالي التكاليف بحيث لم يعد لتكاليف الأجور وزن يذكر.

ولم يتوقف الركب ارتفاع الأجور في الولايات المتحدة، وإنما عجل بالتطور، ذلك لأنه كفل الحافز الذي يدفع إلى إحلال الآلة محل الإنسان.

كما امتاز النصف الأول من القرن العشرين بتقدم كبير في تطور المواد الخام المنتجة كيمائياً كالبلاستيك والمطاط الصناعي. وضاعفت هذه التغيرات من اعتماد الصناعة على العلم، وجعلت الكيميائيين في قلب الفنون الصناعية وفي نفس الوقت ارتفعت تكاليف البحث بصورة حادة، ولم تستطع غير الشركات الضخمة إقامة معامل البحث التي صارت ضرورية. ووجد المخترع الفرد أنه لا يستطيع أن يمضي في طريقة ما لم تقف وراءه مؤسسة ضخمة تزود العاملين بالأجهزة اللازمة. أما الشركات الصغيرة العاجزة فكانت تعتمد على هيئات البحوث التي تساعدها الدولة والمفتوحة أمام كافة الصناعات، ولكن اتضح في حالات كثيرة أن الشركات الصغيرة لا تملك الموظفين الذين يستطيعون فهم، أو تطبيق، التوجيهات التي تضعها الهيئات تحت تصرفها.

وهكذا اتسعت الهوة بين المؤسسات القليلة المزودة بأحدث الأجهزة والمؤسسات الصغيرة، كما اتسعت الهوة بين الطاقة الإنتاجية في الولايات المتحدة والطاقة الإنتاجية في أوربا، وليس السبب في هذا أن العامل الأمريكي أكثر مهارة من زميله الأوربي، أو لأنه يعمل لساعات أكثر، وإنما لضخامة حجم السوق الأمريكية وللنفقات الهائلة التي أوقفتها الولايات المتحدة على البحث والتنمية وبدأ الاتحاد السوفييتي يقتفي أثر الولايات المتحدة في خطوات محمومة، أما بلدان أوربا الغربية فكانت تسير في خطوات متعثرة.

وليس من شك في أننا نرحب بارتفاع الطاقة الإنتاجية. ومن الواضح أن الإنسان كمستهلك، يريد المزيد من السلع، وحتى في البلدان الغنية مازال هناك فقراء كثيرون لا يحصلون على ما يريدون. وهذا ما يجعلنا نرحب بالتقدم الذي يحرزه الإنتاج الضخم.

ولكن، حرى بنا، قبل أن نرحب بالتغيرات بهذه الصورة أن ندرس أثرها في الظروف التي يعمل الإنسان في ظلها.

لقد كانت هناك أمور ثلاثة، متصلة اتصالا وثيقاً، حين حلت الآلة محل الجهد البشري. لم تعد هناك صلة بين ضخامة العمل وقدرة العامل على انجازه، ففي مقدور الآلة أن ترفع كميات ضخمة هائلة فالرافعة الآلية ليست مجرد بديل للطاقة البشرية، إنها قوة قائمة بذاتها لا تستطيع قوة بشرية أن تحل محلها. حتى تلك القوة التي بنت الأهرامات. ونجد أيضاً أن

الآلة تحل محل المهارة التي كان العامل يمارسها إنها تقوم بعدد لا يحصى من الوظائف، وتؤديه بدقة. وهكذا قلت فترة التمرين المطلوب لإجادة عمل من الأعمال، وأصبح من السهل تجنيد العمال غير المهرة للوقوف أمام هذه الآلة أو تلك من الآلات التي لا تخطئ. وبمرور الوقت، وعندما أصبحت الآلة أكثر دقة وتعقداً صار من الممكن إحلالها محل صاحب الحرفة المدرب تدريباً عالياً. وليس نعني هذا أن الحاجة إلى العامل الماهر المدرب قد احتفت تماماً، فإصلاح الآلات والأدوات، على سبيل المثال، يحتاج إلى المزيد من المهارة غير أن النسبة محدودة إذا ما قيست بالعمل الآلي. ولم تكتف الآلة بعمليات الإنتاج وإنما اقتحمت المكتب ومكاتب الإحصاء.

وأحدثت الآلة الكاتبة والآلة الحاسبة انقلابا في الأعمال المكتبية وتسلل الانقلاب إلى البيت نفسه في الوقت الذي قل فيه عدد الخدم.

ولكن، مما لا شك فيه أيضاً، أن الآلات الجديدة تتطلب أنواعاً جديدة من المهارات، وكثيراً ما أدت إلى إحلال عمال مهرة محل عمال غير ماهرين. إن الآلة تطالب الفنيين والعمال المهرة بالكثير، لأنها في حاجة إلى من يصنعها، ويصونها، وينظم وظيفتها.

والآلات الحديثة تتخلى، بصورة متزايدة، عن الحاجة إلى القوة العضلية أو المهارة اليدوية، غير أنها تغرق– في نفس الوقت– في الحلول محل اليد العاملة.

إن هناك عمليات كثيرة متوالية تتم الآن بسرعة دون حاجة إلى تدخل بشري، هذه هي الغاية التي تسعى إليها كافة أشكال الإنتاج الجماعي في الميدان الصناعي. إن التصنيع يهدف– في النهاية– إلى جعل العامل مجرد كائن عارض، نادر، يقف أمام الآلة.

وفي نفس الوقت مرت الزراعة بانقلاب هائل. وكان الهدف هو الاقتصاد في استخدام الطاقة العاملة. والواقع أن التغيرات التي حلت في ميدان الزراعة لم تكن أقل خطورة من التغيرات التي حلت بالميدان الصناعي، بالرغم من اختلاف في الشكل. لقد دخلت الآلة الميدان، وأدت ظروف الزراعة في الأقطار الجديدة إلى التعجيل بالأسلوب الآلي، وأصبح مزارع البراري– على وجه الخصوص– يستخدم الجرار، وآلة الحصاد وجمع الحصاد، وغير ذلك من الآلات التي تسير بالطاقة، كما حدث تطور في اختبار البذور والماشية، ومكافحة الآلات الزراعية وأدت البحوث العلمية إلى زيادة المحاصيل، كما أسفرت عن أجود أنواع الماشية، كما ساعدت على نقل السلع إلى مسافات بعيدة في فترة زمنية قصيرة ورفعت مستوى الصوف من حيث الكم والكيف، واستنبطت وسائل للاستفادة من المنتجات الضائعة.

ومن الملاحظ، من خلال القرنين أن الثورة في الزراعة لم تتخلف عن الثورة في الصناعة– باستثناء البلدان المتخلفة والوسائل الزراعية بدورها مالت أيضاً إلى إحلال الآلة محل الطاقة البشرية من أجل إنماء المحاصيل.

والواقع أن الزيادة الهائلة في الطاقة الإنتاجية يجب أن تسفر عن نتائج حميدة. ويجب أن تؤدي إلى رفع مستوى المعيشة، والتخفيف من مشاق العمل، والفترة التي يستغرقها غير أنها أسفرت، فيما بين الحربين العالميتين، عن زيادة التعطل في البلدان الرأسمالية. ولم يتضاعف الإنتاج بنفس النسبة التي تضاعفت بها الطاقة الإنتاجية، أما العمال الذين طردوا من وظائفهم فلم يتم استيعابهم من جديد عن طريق التوسع في الصناعات القديمة، وفي نفس الوقت لم يستطيعوا العثور على منافذ جديدة.

ووجدت أمريكا الرأسمالية وبريطانيا الرأسمالية انكماشاً في الطلب على الأيدي العاملة، وصاحب هذا الانكماش توسع في استخدام الآلة في حقل الصناعة واقتضى الأمر تأليف اصطلاح جديد لوصف الأوضاع الجديدة، هذا الاصطلاح هو "البطالة التكنولوجية".

كانت هذه هي ذروة الإجراءات التي ظلت تتطور منذ قدوم الطاقة الآلية الجديدة. حدث هذا إبان الانقلاب الصناعي، واستمر يحدث بصورة آخذة في التزايد السريع، ولكن بالرغم من أن مسالك العمل كانت متوافرة في مراحل التصنيع الأولي، إلا أنه بدا– فيما بين الحربين أن سرعة التوسع تناقصت، ومن ثم أسفرت عن فائض من العمال الذين لا يجدون عملاً.

وفي القرن التاسع عشر كانت البلدان التي تتزعم ركب النمو الصناعي تعثر على أسواق في مناطق العالم المتخلفة، ولكن بدا في القرن العشرين أن هناك منافسين كثيرين، وأسواقاً قليلة كان التصدير هو صمام

الأمن الذي يحمي من البطالة في القرن التاسع عشر؛ غير أنه بدا يصطدم بعقبات جديدة.

فلقد بدأت بلدان أخرى تنتج سلعها، ولا تحتاج إلى استيراد ما كانت تستورده في الماضي، كما أنها دخلت حلبة المنافسة. والواقع أن كمية صادرات العالم لم تنخفض، غير أنها كفت عن التوسع بحيث تتمشى مع زيادة الطاقة الإنتاجية في الصناعة الرأسمالية.

وكان الإنتاج الزراعي قد زاد في القرن التاسع عشر نتيجة لاستغلال الأراضي البكر والاستفادة من التحسينات التي أدخلت على وسائل الزراعة.

والواقع أن التغيرات التي طرأت على الزراعة لم تكن بأقل خطراً من تغيرات الصناعة بالرغم من أنها اتخذت شكلاً مغايراً.

والواقع أن الانقلاب الزراعي في بريطانيا خلال القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كان ضخماً ضخامة الانقلاب الصناعي بل لقد كان يقطع أشواطه بصورة أسرع وزادت الطاقة الإنتاجية في الأراضي الصالحة للزراعة نتيجة للتحسينات والتجديدات.

ولقد صاحب هذا الانقلاب الزراعي بطالة عانى فيها العاملون في المناطق الريفية، وبعد أن انتهت الحرب قل الطلب على القمح وأعيد فتح

الأسواق الموجودة في القارة الأوربية وأسفر عن خروج الكثيرين من المناطق الريفية والتجائهم إلى المدن بحثاً عن عمل.

وأخذ المزارع البريطاني يمضي في تحسين وسائل زراعته، وتقدمت الزراعة في أوربا بخطا بطيئة إذ كانت متخلفة كثيراً عن الزراعة البريطانية.

وفي فرنسا كانت الثورة قد أعطت الأرض للزراعيين.

وفي ألمانيا بدأت إصلاحات شتاين وهاردنبرج في إلغاء الرق.

وفي شرق بروسيا حققت الأساليب الزراعية تقدماً سريعاً، وبعد أن تم تحرير العبيد.

ولكن حدث انقلاب في ظروف الزراعة العالمية في ظهور العالم الجديد. وتميزت المرحلة الجديدة بتغير ظروف النقل، نقل المنتجات الزراعية. وأقحمت الخطوط الحديدية الأماكن الداخلية في القارات الكبيرة في أمريكا واستراليا، وأحضرت البواخر منتجات جديدة من الحبوب وغيرها من المنتجات، وبأسعار رخيصة متزايدة. وكان القمح أول هذه الحبوب، ثم استطاعت أمريكا واستراليا تزويد العالم القديم باللحوم بعد إدخال الثلاجات في السفن، وأصبحت بريطانيا السوق الرئيسي لزراعة العالم الجديد باعتبارها أغنى بلد يستطيع أن يقدم أفضل المصنوعات وأرخصها مقابل الطعام. وأخذت الزراعة البريطانية تنكمش تدريجياً في ظل نظام التجارة الحرة، وظهرت حركة هجرة جديدة من القرى إلى العالم

الجديد وإلى المناطق الصناعية، ولم يكن من الممكن مقارنة أراضي البراري الجديدة- من حيث نسبة إنتاج كل فدان- بالأراضي الزراعية الموجودة في أوروبا الغربية، غير أن أراضي العالم الجديد البكر امتازت من حيث رخصها.

وهكذا أدت ظروف الزراعة في البلدان الجديدة إلى رفع الحركة الآلية، وأصبح المزارع في البراري يستخدم الجرار، وآلة الحصاد، وغير ذلك من الآلات التي تسير بالطاقة، والتي تستخدم في الزراعة الواسعة النطاق.

كما أن الزراعة في المناطق الجديدة دفعت عجلة البحث العلمي في الميادين الخاصة بانتقاء الحبوب والماشية التي تترعرع في ظروف مناخية مختلفة، وفي مقاومة الحشرات والأمراض التي تصيب النبات والحيوان.

وأدى البحث العلمي إلى ازدياد المحصولات، كما أدى إلى تحسين الإنتاج الحيواني، أو ساعد على نقل السلع إلى مساحات كبيرة دون كبير إمهال. كما أدى إلى تحسين الصوف كماً وكيفاً، واستنبط الوسائل التي يمكن بها استغلال النفايات، كما أرشد الزراعة فجعلها تنتج الأشياء التي تحتاج إليها الصناعة.

وكثيراً ما قيل إن الأسعار الزراعية سترتفع لا محالة إذا ما قيست بأسعار السلع المصنوعة، ذلك لأن الزراعة لا تستطيع أن تلاحق الإنتاج الضخم الذي يميز الصناعة الحديثة، غير أن هذا لم يحدث.

والواقع أن العكس هو الذي حدث. ففي خلال القرنين الماضيين لم يتأخر الانقلاب الزراعي عن ركب الانقلاب الصناعي باستثناء البلدان المتخلفة.

ومما ساعد على ذلك فتح مناطق جديدة وارتفاع إنتاجية الفرد.

والواقع أن العالم لم يعد يتبرم من ضآلة الإنتاج الزراعي وإنما من كثرته.

وليس معنى هذا أن العالم عانى من هذه الزيادة، فما زال هناك مئات الملايين من الناس لا يجدون ما يأكلون.

غير أن الأساليب الزراعية الحديثة، مثلها في ذلك مثل الأساليب الصناعية، أدت إلى إحلال الآلة محل الطاقة البشرية في رفع المحصولات.

ولكن مما خفف من هذا الإجراء نمو أشكال متخصصة من الزراعة مثل الحدائق ومنتجات الألبان، والفاكهة، والبيض، ولحوم الدواجن، والخنازير.

وكانت هذه الأشكال من الزراعة– والتي نجحت في الدانمرك وهولندة– تعتمد على ارتفاع مستوى المعيشة، ذلك لأن منتجات الزراعة المتخصصة تستهلك عن طريق الأغنياء.

ويتوقف نمو الزراعة المتخصصة على مستوى الرخاء في المجتمعات التي تتلقى منتجات هذه الزراعة. وهكذا أصبح وجود السكان في المناطق الزراعية بالبلدان النامية يعتمد على استمرار تقدم الصناعة، وكانت البطالة في الميدان الصناعي تؤدي إلى بطالة في الميدان الزراعي.

وفي القرن العشرين، وبخاصة بعد عام ١٩٤٥ خفت حدة هذا الاتجاه بفضل ظهور المشاكل المتعلقة "بميزان المدفوعات".

وقد أجبرت عدداً من الدول- ومنها بريطانيا- على أن تنتج المزيد من طعامها بدلاً من استيراده من الخارج؛ غير أن هذا تطلب إنتاج مواد غذائية بتكاليف مرتفعة، وهي مواد كان من الممكن استيرادها بأسعار رخيصة لو كانت وسائل الدفع متوافرة.

فإذا أخذنا القرنين الماضيين ككل وجدنا أن التقدم الاقتصادي كان عبارة عن إحلال متزايد للآلة محل الأيدي العاملة.

ولقد أتاح هذا الميل الفرصة لرفع مستوى المعيشة في كل بلد طبق وسائل الإنتاج الجديدة، وخلال القرن الذي يتوسط حروب نابليون والحرب العظمى (١٩١٤) كانت هناك- من حين لآخر- احتكاكات خطيرة في تحويل العمل من أساليب التشغيل القديمة إلى أساليب التشغيل الجديدة.

ولا شك أن التقسيم الدولي للعمل حقق مزايا كبيرة للبلدان الصناعية.

وقد ساعدت السوق العالمية، الآخذة في التوسع السريع، ساعدت البلدان المتقدمة على رفع إنتاجها من الصادرات، وإثارة الطلب الخارجي وذلك بتصدير رأس المال إلى المناطق المتخلفة. غير أن تصدير رأس المال تعرض لقيود في فترة ما بين الحربين، وفشل الطلب العالمي في أن يلاحق التوسع في الطاقة الإنتاجية، وفي نفس الوقت أخذت الآلة تحل محل العمال بصورة متلاحقة.

ووضح عجز ظاهري في الطاقة الاستهلاكية إذا ما قيست بإمكانيات النظام الإنتاجي، وبدأ أن أكبر المشاكل إلحاحاً على العالم هو استنباط الوسائل التي تكفل لنا الاستغلال الكامل للمصادر الموجودة بالفعل بين أيدينا.

وازدادت خطورة هذه المشكلة لأن البلدان النامية أرادت أن تجد مخرجاً توجه له فائض منتجاتها. فحاولت التوسع في صادراتها عن طريق خفض تكاليف الإنتاج الخاصة بهذه الصادرات وجاء هذا على حساب العامل، بذلك تدهور الاستهلاك في الأسواق المحلية.

وكلما سارت في هذا الطريق تفاقمت أزمة التعطل، وكان هذا التعطل واضحاً في المناطق الصناعية، أما في المناطق الزراعية فجاء في صورة تعطل مقنع، وهناك اكتظت الأراضي بعمال لا يحتاج إليهم الإنتاج.

وظلت الحكومات والرأسماليون يعتبرون هذا الموقف الشاذ غير قابل للعلاج، واستمر الحال على هذا المنوال لفترة طويلة، وأنكروا أن السياسة العامة تستطيع أن تتدخل في مسألة التشغيل. وكانت كوارث عام ١٩٣١ الاقتصادية كفيلة بأن تعمل على تغيير هذه المعتقدات.

وفي النهاية اضطرت الولايات المتحدة- التي تتكون من مجتمع ذي نزعة فردية للغاية اضطرت إلى سياسة "المشروع الكبير" إزاء انتشار موجة البطالة، أما في بريطانيا فإن كتابات ج. م. كينيز أحدثت انقلاباً في الفكر الاقتصادي، انقلاباً كان من الواجب حدوثه قبل ذلك الحين. وبات من المسلم به أن "التشغيل الكامل" أمرة مرغوبة فيه، وأنه- أيضاً- هدف عمل للسياسة العامة والتمويلية ولاقتصادية. وبدأت الدوائر الأكاديمية ودوائر رجال الأعمال المتقدمة، تحترم مبدأ "حق العمل" الذي كان قاصراً قبل ذلك على الاشتراكيين فقط.

وبينما نادى الاشتراكيون أن البطالة مرض حتمي للرأسمالية، آمن كينيز وغيره من دعاة "الاقتصاد الجديد" إلى أنه من الممكن تحقيق التشغيل الكامل في ظل الرأسمالية، على أساس أن تهدف سياسة الميزانية والسياسة المصرفية إلى هذا الغرض، وعلى أساس أن تكون الحكومة على استعداد- بوسيلة أو بأخرى- لضمان الكمية المطلوبة من الاستثمار- الخاص منه والعام- والتي تكفي لاستيعاب الطاقات العاملة المتوافرة.

كان من شأن هذا المبدأ المغامرة بتأييد شكل جديد من أشكال الاقتصاد الرأسمالي الموجه- لا الاشتراكية- على أساس وجود قسط كبير من الإشراف العام. غير أنه قوبل بمقاومة كبيرة من جانب الذين رأوا أن هذا الإشراف يتعارض مع حض مقتضيات "الاستثمار الحر" ونتيجة للظروف التي طرأت بعد الحرب العالمية الثانية، استطاع خصوم "الاقتصاد الجديد" أن يوحدوا صفوفهم، وساعدهم على ذلك أن مشكلة البطالة في بريطانيا والولايات المتحدة لم تظهر- مؤقتاً- بشكل خطير.

وكان اختفاؤها في بريطانيا مرجعه الحاجة إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من السلع، ووجود قحط عالمي من السلع الصناعية، وذلك نتيجة للتخريب الذي أحدثته سنوات الحرب.

أما اختفاؤها في الولايات المتحدة فكان مرجعه تنظيم العمال وقدرتهم على المساومة. ويرجع الفضل في هذا إلى "المشروع الكبير"، وإلى زيادة الطلب الهائل على الإنتاج الأمريكي خلال سني الحرب.

والواقع أن طاقة الأمريكيين الاستهلاكية أخذت ترتفع بارتفاع الطاقة الإنتاجية، ثم تضاعف الطلب على السلع الأمريكية بعد عام ١٩٤٥ بعد القروض والمنح التي تدفقت لتحقيق الإنعاش الأوروبي وتعزيز "الدفاع عن الغرب" ضد القوى المتزايدة للاتحاد السوفييتي.

واستمر رجال الاقتصاد السوفييتي يتنبأون بأن ظروف الرخاء الرأسمالي هذه لن تستمر، وأنه لن يمضي وقت طويل حتى تظهر الأزمة

الاقتصادية من جديد وبصورة متفاقمة. غير أن هذا لم يحدث حتى عام ١٩٥١، فعلى العكس من ذلك كانت النفقات الباهظة على السلع تفرض مطالب كثيرة على الطاقة العاملة وعلى موارد- البلدان الرأسمالية الكبرى.

غير أن التعطل لم يختف تماماً بعد عام ١٩٤٥، بل لم يختف من العالم الرأسمالي. وظل حاداً في إيطاليا، ومما ضاعف من حدته ازدياد السكان بصورة غير ملائمة، ووجود نظام إقطاعي في الأراضي، قوحط في الموارد الطبيعية وعدم وجود رؤوس أموال كافية للتنمية الاقتصادية وكانت هناك ألمانيا الغربية أيضاً، التي اكتظت بالهاربين من ألمانيا الشرقية وكذلك بلجيكا والدانمارك، فلقد تفاقمت فيهما مشكلة البطالة. ومع ذلك كأنه أمام بلدان أوروبا الرأسمالية المتقدمة المهام الكثيرة التي تستطيع أن تنجزها بعد الحرب العالمية الثانية.

أما في الولايات المتحدة فقد بدا أن المحظورات الرأسمالية في الثلاثينيات قد اختفت مؤقتاً، وفي عام ١٩٥١ لم يكن هناك نقص في الوظائف، بفضل مشروع مارشال لمساعدة أوروبا.

هل كانت هذه الوظائف سليمة بما فيه الكفاية سليمة من ناحية المبلغ الذي تدفعه ومن ناحية طابعها الإنساني؟ الواقع أن نسبة كبيرة منها كانت عبارة عن مجرد عمل روتيني، عمل يتم بسرعة كبيرة في مؤسسات ضخمة لا يعرف فيها العامل زميله، وفي نهاية اليوم يقطع الكثيرون منهم

مسافة كبيرة للعودة إلى منازلهم متخذين في ذلك وسائل مواصلات مزدحمة غير مريحة.

أما أصحاب العمل في هذه الصناعات ذات الإنتاج الضخم فكانوا عبارة عن مؤسسات ضخمة، يملكها– إلى حد كبير– حملة الأسهم الذين لم يكن يهمهم الطريقة التي تستغل بها أموالهم، طالما أنهم يتسلمون ربحاً مرضياً.

أما الرؤساء الحقيقيون فكانوا في كثير من الحالات عبارة عن مديرين يتقاضون رواتبهم، وقد يمتلكون أو لا يمتلكون جزءاً من الأعمال التي يديرونها. ومن المحتمل أن نقابات العمال، في السنوات الأخيرة، تفاوضت بشأن شروط العمل، ولابد من وجود جهاز استشاري في بعض المصانع.

وكان أهم شيء بالنسبة لمعظم العمال هو مقدار النقود التي تدخل جيوبهم. أما طبيعة العمل والظروف التي يعملون في ظلها، فكانت شيئاً ثانوياً، بالرغم من أنه كان هاماً في بعض الأحيان. وربما كانت هناك قلة من العمال المهرة الذين يجدون متعة في العمل الذي يمارسونه، أو يجدون– لا شعورياً– إحساساً بأنهم حققوا شيئاً إبداعياً، وهؤلاء هم الذين يعملون في الصيانة، وصناعة الأدوات، وتركيب الآلات، وغير ذلك من الأعمال الاستثنائية.

أما الغالبية العظمى فلم تمر بمثل هذه التجربة، اللهم إلا أن يجدوا متعة في إنجاز العمل بسرعة، أما العمل نفسه فلم يكن مشوقاً، إذ كان

عبارة عن تكرار روتيني لأسلوب موحد طوال اليوم. ولم تعترض نسبة كبيرة من العمال على هذا العمل، وبخاصة النسوة اللائي لا يتوقعن أن ينفقن العمر كله في المصنع، غير أن عدم اعتراضهن ليس معناه أنهن سعداء.

فقد يحس الرجل أو المرأة بشقاء كبير دون أن يعرف السبب. كما أن السعادة– بمعنى عدم وجود شقاء– هي كل شيء في البلدان التي قطع فيها الإنتاج الضخم أشواطاً كبيرة تدعى أنها ديمقراطيات، وتنفق جزءاً كبيراً من طاقتها في تعويد مواطنيها على القيام بدور كبير في حياة المجتمع. غير أننا لا نعرف ما إذا كان المواطن النشيط الديموقراطي يستطيع أن يحقق الهدف فعلاً إذا كانت ظروف العمل غير مشجعة ولا تسمح بالمجهود الإبداعي.

وعلى ذلك علينا أن نعترف بأن الغالبية ستفضل الإنتاج الكبير على الوظائف الإبداعية طالما أن هناك نقصا في السلع والخدمات بحيث يتعذر على الجميع أن يصلوا إلى مستوى معقول للمعيشة.

والواقع أن من العبث أن نتوقع سيادة أي رأي آخر طالما أن هناك فقراً مدقعاً في البلدان المتخلفة.

ولا شك أن البلدان المتخلفة ستظل تعلق أهمية كبرى على الجهود التي تبذل لمواجهة الفقر، مستخدمين في ذلك كل ما في مقدورهم من وسائل.

والذي يؤلم حقاً أن الولايات المتحدة قد وصلت إلى مستوى إنتاجي محمود، ومع ذلك ما زال اهتمامها بالإنتاج يتزايد، دون اعتبار لطبيعة العمل. إنني أتحدث هنا عن ذلك الميل إلى مضاعفة الحاجات، وإثارة الرغبة في هذه الحاجات، وتعليق أهمية اجتماعية كبرى على استهلاك الكماليات، دون أية محاولة للتوسع في فرص الجهود الإبداعية، اللهم إلا جهود الفنيين الذين يلذ لهم أن يعاملوا الكائنات البشرية وكأنها آلات. وليس من شك في أن هذا التركيز على الإنتاج الضخم قد أتاح الفرصة أمام تخفيض عدد ساعات العمل بأقل من المستوى الأوروبي، وفي نفس الوقت ارتفع مستوى الأجور.

غير أن قيمة الأجور المرتفعة وقيمة وقف الفراغ الكبير تتوقفان على وجود وسائل تتيح الاستفادة بهما، وليس من الواضح أن السعادة الأمريكية تزداد بازدياد الإنتاج.

ولا يمكن رسم صورة للسعادة بناء على كمية الأشياء المنتجة والأشياء المستهلكة.

غير أن هذه المشكلة أضخم من أن تحل أو تناقش في هذا الكتاب الصغير. ومهما يكن الأمر، فما زال من المشرف، في معظم أنحاء العالم أن يحارب العاملون الفقر، وتزداد هذه المعركة إلحاحاً بعد أن قلت نسبة الوفيات بين الأطفال وطالت الأعمار.

من أجل هذا يجدر بنا، قبل إنهاء الكتاب، أن نلقي نظرة على حركات السكان في القرنين الماضيين وعلى اتجاهات السكان التي تسيطر على عالم اليوم.

الفصل الحادي عشر

أثر زيادة السكان

لا أحد يعرف الآن عدد سكان العالم منذ مائتي عام مضت وإن كانت أحسن التقديرات تحدد بحوالي ٦٦٠ مليون نسمة. ومنذ مائة عام يحتمل أن عدد سكان العالم كله يبلغ ١١٠٠ مليون نسمة. وربما بلغ عدد سكان العالم في عام ١٩٥١ حوالي ٢٥٠٠ مليون نسمة. بل إننا الآن لا نعلم بدقة عدد السكان لأن أحداً لا يمكن أن يعرف الرقم الصحيح لعدد سكان الصين الذي يقدر بحوالي ٤٧٠ ألف نسمة. ولكننا نعلم على أي حال أن عدد سكان العالم تضاعف في خلال المائة عام الماضية وأن عدد السكان اليوم يزيد على ثلاثة أضعاف عدد السكان في عام ١٧٥٠.

ومنذ قرنين من الزمن ربما كان عدد سكان بريطانيا ٧.٥ ملايين نسمة وعدد سكان فرنسا ثلاثة أضعاف عدد سكان بريطانيا بينما كان عدد سكان إيطاليا على الأقل ضعف عدد سكان بريطانيا. وربما كان يبلغ عدد سكان روسيا ١٨ مليون نسمة وأسبانيا ٨ ملايين نسمة والنمسا والمجر حوالي ٧ ملايين نسمة. أما المنطقة التي أصبحت تعرف باسم الولايات المتحدة فكان يبلغ عدد سكانها حوالي مليون نسمة. ولا أحد يعلم شيئاً عن عدد سكان الهند والصين بل ولا يمكن أن يحقق أحد هذا العدد. أما اليوم فقد أصبح عدد سكان بريطانيا ٥٠ مليون نسمة وفرنسا

٤٢ مليون نسمة وألمانيا الغربية ٤٨ مليون نسمة وألمانيا الشرقية حوالي ١٨ مليون نسمة. بينما يربو عدد سكان الولايات المتحدة على ١٥٠ مليون نسمة، والاتحاد السوفييتي حوالي ٢٠٠ مليون نسمة. ويبلغ عدد سكان الهند حوالي ٣٥٠ مليون نسمة وباكستان حوالي ٧٥ مليون نسمة بينما يزيد سكان الصين عن ٤٥٠ مليون نسمة واليابان عن ٨٣ مليون نسمة. ومنذ مائتي عام كانت فرنسا أكثر دول العالم المتقدمة سكانا. أما اليوم فإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي فمن أكثر الدول المتقدمة سكانا فضلاً عن ارتفاع معدل الزيادة فيها ولاسيما في الاتحاد السوفييتي.

ونتسائل الآن ترى كيف ازداد عدد سكان العالم بهذه السرعة؟ من الواضح أن هذه الزيادة ما كانت لتحدث لو لم تحدث زيادة مماثلة في كمية المواد الغذائية.

ولا شك في أن الإنتاج في القرن التاسع عشر لم يتح أي فائض لمواجهة الزيادة في السكان. ولذلك ظهر كثير من المفكرين الاقتصاديين المتشائمين الذين تنبأوا بوقوع كارثة نظراً لزيادة عدد السكان بسرعة أكبر من نمو الإنتاج.

غير أن تنبؤات مالتس لم تتحقق نظراً لزيادة مساحة الأراضي الزراعية في القرن التاسع عشر وارتفاع الإنتاجية الزراعية في الدول التي تأثرت بالتقدم العلمي والفني.

فقد ازداد إنتاج المواد الغذائية نتيجة لاستخدام مساحة أكبر من الأرض وللتقدم العظيم الذي أدت إليه أساليب الزراعة الحديثة وتربية الحيوان. وقد صحب ارتفاع مستوى إنتاج المواد الغذائية في بعض البلدان ومنها بريطانيا ارتفاع كمية المواد الغذائية المستوردة من الخارج، ولاسيما العالم الجديد. ولكن لم يحدث في كثير من البلدان أي ارتفاع في مستوى الإنتاجية الزراعية، فكانت هذه البلدان تواجه الزيادة في السكان بزيادة مساحة الأراضي المزروعة.

وحيثما كانت تنمو الصناعة كان العمال ينتقلون من العمل بالأراضي إلى أعمال أخرى. وحيث لم تتطور الصناعة كان الناس يتكالبون على الأرض وينتجون كميات أكبر باستخدام عدد أكبر من العمال مما يجهد التربة تحت إلحاح الحاجات المباشرة– فكانوا يقطعون الأشجار التي كانت تعتمد عليها خصوبة الأرض للحصول على الوقود. وكانت الأرض تستخدم في أماكن أخرى بطريقة غير اقتصادية إذا كانت الأراضي متوفرة وإذا كان الفلاحون يحصلون منها على أكبر عائد ممكن في المدة القصيرة ثم يتحولون عنها إلى الأراضي التي لم تزرع بعد لتكرار نفس هذا الإجراء،

ولا يترتب على عدم احتمال زيادة السكان كما حدث دون زيادة الإنتاج الزراعية– لا يترتب على ذلك أن زيادة الإنتاج كانت سبباً لزيادة السكان والواقع أنه يمكننا أن نعتبر زيادة الإنتاج الزراعي استجابة للحاجة إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يبقون على قيد الحياة.

ويبدو أنه ما من شك في أن العامل الأساسي الذي أدى إلى زيادة السكان هو انخفاض معدل الوفيات لا ارتفاع معدل المواليد.

ولا شك في أن تأثير انخفاض معدل الوفيات في معظم البلدان كان أكثر أهمية من تأثير ارتفاع معدل المواليد. وكان انخفاض معدل الوفيات في الدول المتقدمة يرجع إلى حد كبير إلى زيادة المعلومات الطبية والعلاجية التي أدت إلى انخفاض الوفيات بين الأطفال. بل إن الظروف الصحية السيئة التي كانت سائدة في المدن الصناعية النامية لم تكن تكفي للحد من نمو السكان لأن تأثير هذه الظروف لم يكن أخطر من تأثير الأحياء القذرة التي كانت تنتشر في مدن وقرى القرن الثامن عشر وعلى أي حال هناك حقيقة لا يمكن الشك فيها وهي ارتفاع معدل زيادة السكان في النصف الأول من القرن التاسع عشر في جميع دول غرب أوربا وفي مناطق كثيرة أخرى من العالم الجديد.

ولا شك في أن هذه الزيادة في السكان في القرن التاسع عشر كانت أكبر بكثير من أية زيادة حدثت في القرون السابقة. بل كان بعض الإحصائيين في بريطانيا يعتقدون أن عدد سكان بريطانيا في القرن الثامن عشر كان ينخفض. وعند بحثنا لأسباب زيادة السكان فإننا لا نصل إلى رأي قاطع. ونظراً لعدم وجود فكرة تحديد النسل أو أساليب التحكم في النسل في ذلك الوقت فيبدو أن أهم الأسباب التي أثرت على الخصوبة هو الزواج المبكر وتفاؤل الناس الذي كان نتيجة لازدياد الفرص

الاقتصادية أمامهم. ولا شك أن هذه الأسباب أقل أهمية من انخفاض معدل الوفيات.

ولا أحد يعلم مدى تأثير تقدم المعلومات الطبية والعلاجية والصحة العامة على انخفاض معدل الوفيات.

ولا شك أن ارتفاع مستوى المعيشة يؤثر كثيراً على السكان بالزيادة وكان هذا واضحا في أوربا إذ أن ارتفاع مستوى المعيشة هو القياس الحقيقي لمدى التقدم. وفي نفس الوقت كانت زيادة الإنتاج الزراعي أكثر أهمية في هذا الصدد من زيادة الإنتاج الصناعي.

وذلك لأن السكان المتزايدين يحتاجون إلى المزيد من الملابس والسلع الاستهلاكية الأخرى والمزيد من الطعام، وتعتبر الحاجة إلى الطعام حاجة أساسية لذلك فبدون الغذاء ما كانت لتبقى على قيد الحياة الأعداد المتزايدة من السكان.

وما كان من الممكن الحصول على كميات إضافية من المواد الغذائية اللازمة لتطور الصناعة ما لم تتقدم وسائل النقل وبدونها أيضاً لا يمكن زيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة. وقد كانت الثورات في مجالات الزراعة والنقل والصناعة تسير جنباً إلى جنب وكانت كل منها تؤيد الأخرى. فقد كانت عمليات تحسين الطرق والأنهار وإقامة الموانى والمنائر وإنشاء السفن وتقدم الملاحة– كانت سابقة على تطور القنوات. وكان

تطور القنوات بدوره سابقاً على الخطوط الحديدية. واستخدمت الطاقة المائية في الصناعة قبل استخدام الطاقة البخارية.

ولا تقتصر تغيرات السكان على زيادة عددهم أو نقصهم، بل يدخل فيها أيضاً تركيب السكان، فقد يزيد عدد السكان مثلا لازدياد عدد الأطفال المولودين عن القدر المطلوب لتعويض النقص الناشئ عن وفيات غير الأطفال، أو لزيادة عمر الإنسان أو بسبب زيادة عدد المهاجرين الوافدين من عدد المغادرين للبلاد. ويؤدي ارتفاع معدل المواليد أو احتمال الحياة بعد فترة الطفولة إلى زيادة عدد الشبان بينما يؤدي ارتفاع عمر الإنسان إلى ازدياد عدد الشيوخ وتؤدي زيادة المهاجرين الوافدين إلى زيادة عدد البالغين. وعندما تعمل هذه العوامل الثلاثة في آن واحد فإن تركيب أعمار السكان لا يتغير. ولكن عندما لا ترجع زيادة عدد السكان إلى عامل الهجرة فإن العامل الرئيسي يكون هو انخفاض معدل الوفيات بين الأطفال ومن ثم تزيد نسبة الأطفال بين السكان وتتميز الدول السريعة التطور في مراحل التقدم الاقتصادي الأولي بارتفاع نسبة الشبان بينما ترتفع نسبة الشيوخ في أكثر المجتمعات تقدما وتميل باستمرار إلى الارتفاع.

ويشتمل كل مجتمع على مجموعتين من الأفراد مجموعة تعمل ومجموعة أخرى تعتمد على ثمرة عمل المجموعة الأولى. ويتوقف حجم السكان العاملين على التقاليد الاجتماعية لا على تركيب أعمار الناس فقط.

وعادة ما تعمل المجتمعات المتقدمة على رفع الأعمار التي يبدأ فيها الأطفال في التعلم ورفع الأعمار التي يسمح فيها للأطفال بالعمل ويؤدي هذا إلى خفض عدد العمال الشبان الذين يمكن تشغيلهم ويصل العدد إلى الحد الأدنى عندما تستمر نسبة الشبان إلى مجموع السكان في الانخفاض.

وهناك عامل هام وهو سن التقاعد الذي يعتمد على الصحة وعلى التقاليد الاجتماعية، بما في ذلك تقديم المعاشات للشيوخ في أكثر الدول تقدماً. ولذلك فإن هذه المجتمعات تميل إلى خفض سن التقاعد. غير أن ازدياد عدد الشيوخ وتحسن الأحوال المادية يؤديان الآن إلى إتباع إجراءات معينة لتشجيع الشيوخ على مواصلة العمل.

وعادة ما نقترن الفترة التي تتميز بازدياد عدد السكان التي يعقبها فترة ينخفض فيها معدل الزيادة أو يبقى ثابتاً أو يبدأ في الانخفاض– عادة ما تقترن بتغير تركيب الأعمار.

ولكن قد لا تتأثر كثيراً نسبة السكان العاملين إلى مجموع الأطفال والشيوخ الذين لا يعملون في المدى الطويل. فقد يقل عدد الأطفال ويزيد عدد الشيوخ فتبقى نسبة الأشخاص العاملين ثابتة.

والواقع أن انخفاض معدل المواليد قد يرفع– لفترة من الوقت– نسبة العاملين، ولاسيما إذا كانت سن التقاعد ترتفع في نفس الوقت.

لقد اعتبرت ربات البيوت في الفقرة السابقة عاملات ومعظمهن كذلك فعلا، غير أن الإحصائيات الرسمية عن الأشخاص "المشتغلين" فإنها لا تدرج ربات البيوت في هذه الفئة التي تقتصر على الأفراد الذين يتقاضون أجراً على خدماتهم.

وعلى ذلك فإن عدد المشتغلين يتأثر بشكل واضح بنسبة النساء اللائي يشتغلن من أجل الربح، غير أن هذا التمييز في الدول الزراعية صعب جداً لأن معظم النساء يشتركن في المزارع. أما في الدول الصناعية فإن العادات تلعب دوراً كبيراً في نسبة الزوجات المشتغلات. ولذلك فإن نسبة الزوجات اللاتي يعملن بقصد الربح في انجلترا يتفاوت من منطقة لأخرى فتصل أقصاها في أحياء مصانع النسيج وأدناها في مناجم الفحم والمناطق التي تقع فيها الصناعات الثقيلة التي يشتغل بها عدد قليل جداً من النساء.

وأدت الثورة الصناعية في مراحلها الأولى إلى زيادة عدد النساء المشتغلات في المصانع. فقد سبقت صناعة المنسوجات غيرها من الصناعات في استخدام الآلات التي تدور بالطاقة، وقد استخدم عدد كبيرة من النساء والأطفال لتشغيل هذه الآلات نظراً لانخفاض مستوى أجورهم.

وأدى ذلك طبعاً إلى زيادة عدد النساء المشتغلات وقلة عدد ربات البيوت.

ولكن يحدث عكس ذلك في بعض المناطق المتخلفة التي يأخذ التطور الصناعي فيها شكل التعدين إذ يزداد الطلب على العمال الذكور.

وكلما تقدمت الدول اقتصادياً قلت نسبة المشتغلين بالزراعة. ويحتاج التعدين والصناعة إلى المزيد من العمال غير أن وسائل النقل تستوعب نسباً متزايدة منهم.

وتأتي بعد ذلك مرحلة أخرى يزيد فيها تشغيل العمال في وظائف المرتبة الثالثة أي أعمال توزيع المنتجات وغيرها من الوظائف الكتابية والمهنية.

وثمة عامل معقد في هذا الصدد وهو تشغيل خدم المنازل. وتقل نسبة خدم المنازل في المجتمعات الزراعية حيث يقوم الفلاحون وأعضاء أسرهم بالأعمال المنزلية كما يشتركون في الأعمال الأخرى وهي تزيد في المجتمعات الإقطاعية وبين الطبقات الثرية.

وعادة ما يؤدي تطور الصناعة إلى قلة عدد خدم المنازل غير أنه يقترن أيضاً بزيادة عدد الخدم المشتغلين لدى أسر الطبقة المتوسطة.

وفي مرحلة متأخرة من مراحل التطور الاقتصادي قد تنخفض نسبة خدم المنازل إذا زاد الطلب على العمال مع ارتفاع الأجور في الأعمال الأخرى، غير أن هذا الانخفاض في عدد خدم المنازل يقابله ارتفاع في عدد العمال للمشتغلين في الفنادق والمطاعم.

ويمكننا أن نقول بصفة عامة: إن تقدم المجتمعات يصحبه انخفاض عدد العمال الزراعيين وارتفاع عدد المشتغلين في أعمال "المرتبة الثالثة" نسبياً.

وعادة ما ترتفع نسبة المشتغلين في المصانع والمناجم في بادئ الأمر ثم تتوقف عند مستوى معين ثم تبدأ في الانخفاض بعد ذلك.

ويحدث نفس الشيء حتى عندما تمضي الدولة في الاعتماد على الزراعة كمصدر رئيسي من مصادر الثروة لأن الدولة المتقدمة لا يمكن أن تكون زراعية إلا إذا كان مستوى الإنتاجية الزراعية في ارتفاع مستمر. مع استخدامها لعدد قليل نسبياً من العمال إلا في صناعة المنتجات القيمة والفنية الخاصة.

والواقع أن الزراعة لم تؤد إلى ارتفاع مستوى معيشة المشتغلين بها إلا إذا استخدمت الآلات على نطاق واسع.

وقد صاحب نمو السكان السريع في خلال القرنين الماضيين– تنويع الوظائف. وبتقدم القوة الصناعية تنبأ الكثيرون بأن يؤدي استخدام الآلات على نطاق واسع إلى القضاء على الطلب على العمال المهرة وعلى أي حافز لإظهار المهارة. وقد رأينا من قبل أن استخدام الآلات في صناعة المنسوجات قضى على المهارات القديمة وصحبه ارتفاع سريع في نسبة توظيف النساء والأطفال. ولكن هذه كانت مرحلة عابرة– مرحلة تكررت ثانية في المراحل الأولى من التصنيع مثل اليابان والهند. وكان تطور إنتاج

الآلات في أوروبا والولايات المتحدة يتطلب مهارات جديدة تعتمد على استخدام الآلات. ولا شك في أن استخدام الآلات يتطلب مستويات متفاوتة من المهارة الفنية بعضها يتطلب قدراً كبيراً من الذكاء، والبعض الآخر قد لا يتطلب سوى قدر ضئيل جداً. وفي نفس الوقت ارتفع الطلب على الكتبة والمحاسبين والبائعين والعمال الفنيين والمهنيين. وازداد التركيب المهني والاجتماعي للسكان في الدول المتقدمة تعقيداً، غير أن "الطبقات المتوسطة"– أي تلك الطبقات التي تنحصر بين طبقة أصحاب الأعمال والعمال اليدويين– كانت أسرع نمواً.

ولما كان القرن التاسع عشر يتميز بنمو السكان السريع، فإن الطبقات التي كانت تسيطر على وسائل الإنتاج قلما كانت تجد صعوبة في توظيف العمال– وقد ساعد على حل الأزمة أيضاً حركة الهجرة المستمرة من القرى إلى المناطق الصناعية. وقد ساعدت هذه الظروف على معالجة العمل على أنه سلعة يمكن شراؤها كأي شيء آخر مثل المواد الخام والوقود والآلات اللازمة للإنتاج وبما كان شراؤها أسهل من شراء أية مادة أخرى، لأن العمال مضطرون إلى البحث عن العمل، وإلا فإنهم يتعرضون للجوع.

وهكذا يمكننا أن نعلل المعاملة القاسية في المراحل الأولى للثورة الصناعية في أوربا بوفرة العمال بها.

والواقع أن التطور الصناعي في القرن التاسع عشر كان يقترن بوفرة الأيدي العاملة ووفرة رءوس الأموال. وكانت الأيدي العاملة متوفرة بسبب زيادة السكان وهجرة الناس إلى المدن، بينما توفرت رءوس الأموال بسبب انخفاض الأجور الناتج عن زيادة عرض العمل على الطلب عليه. غير أن هذه الظروف لم تتوفر في الولايات المتحدة، ولذلك كان مستوى الأجور هناك أعلى من مستوى الأجور في الدول الأوروبية وكانت ندرة العمل أهم عامل حفز على التوسع في استخدام الآلات بدلا من الأيدي العاملة. والواقع أن ارتفاع مستوى المعيشة– ولاسيما في المناطق الأكثر تقدما– كان يرجع إلى ندرة العمل وارتفاع مستوى الإنتاجية لا إلى جهود نقابات العمال كما كانت الحال في الدول الأخرى.

خاتمة

إن نمو المدنية الحديثة، في مظهرها الاقتصادي، يتوقف على تطور ما أسماه ماركس بـ "قوى الإنتاج"، أي على زيادة سيطرة الناس على عوامل الطبيعة والمدنية التي تعتبر بريطانيا جزءاً منها تتأثر في كل عنصر من عناصر حياتها وفكرها بالمعرفة التي تراكمت فيها على مر العصور، وبصورة متزايدة باستمرار، هذه المعرفة خاصة بكيفية استغلال قوى الطبيعة لخدمة الأغراض الإنسانية.

وخلال القرنين الماضيين أخذ هذا النوع من المعرفة ينمو بصورة لم يسبق للتاريخ أن عرفها، إلى أن أصبحنا اليوم مضطرين إلى تغيير عادتنا بأسرع مما نألفها، وأن نعود إلى الإيمان بالسحر والمعجزات بتأثير العلم الذي كان فيما مضى أكبر خصم لمثل هذه الأفكار.

ولقد بلغ من جموح الإنسان في غزوه لهذه المعرفة أن أبناء الجيل الحالي يحسون بفزع، بعد أن كان آباؤهم يرون فيها أساساً لنظريات متفائلة عن التقدم. والمتفائل المغرق في التفاؤل وحده هو الذي يتوقع تحرر الطاقة النووية وظهورها بمظهر النعمة التي لا تنطوي على نقمة، أو يتجاهل أن الطريق إلى الفناء معبد بالاكتشافات العلمية أيضاً.

ومع ذلك فحتى الذين يشكون في العلم لا يفكرون في عرقلة سيره. ونحن نعتبر هذا اليوم حقيقة مسلماً بها، مع تحفظ واحد، وهو أن العلماء قد يدمرون أنفسهم في يوم من الأيام ويدمرون العالم.

ونحن نتوقع اليوم تغيراً، تغيراً سريعاً، سواء أكانت نتائجه مرضية أم غير مرضية. وهذا الاتجاه جديد- جديد جداً بالنسبة لغالبية الجنس البشري.

ولقد مرت آلاف السنين وأجيال من الرجال تعيش وهي تملك موارد إنتاج هائلة لا تدركها.

لقد كان هناك فحم في أعماق الأرض، بل ومحاصيل زائدة فوق سطح الأرض، وكانت هناك مستودعات معدنية ضخمة من أنواع متعددة.

وكانت هناك قوى البخار والكهرباء كامنة، لا أحد يدري بها ولا أحد يطبقها.

وكانت هناك إمكانيات كيمائية، وكانت هناك طاقة نووية، ولكن لم يكن هناك من يعرف كيف يستخدمها، سواء في السلم أو الحرب. واليوم، يعرف الناس هذه الأشياء، ومدنيتنا هي نتاج هذه المعرفة، سواءا فادتنا هذه المعرفة أو أساءت إلينا.

ومع ذلك، فما أكثر الأشياء التي مازلنا نجهلها إلى اليوم، وما أقل الذين استغلوا الأشياء التي نعرفها بالفعل واستفادوا منها. فمازالت هناك

نسبة كبيرة من الجنس البشري تعيش في الصين والهند وإفريقية، ولا تتأثر بالتطورات التي حققها العلم والتكنولوجيا، غير أنهم عاجزون عن تجنيد هذه الأشياء في تحقيق أهدافهم، وما زالوا يمارسون فنون الإنتاج في كل ظروف بدائية. وما زالت الطائرات تحلق فوق مناطق لم تعبرها عربات، وما زال هناك أناس يأكلون الطعام من علب لا يستطيعون أن يصنعوا مثلها، ويستمعون إلى الأنباء وهم لم يطلعوا أبداً على صحيفة. وحتى في البلدان النامية نجد أن النشاط الإنتاجي يتعثر وراء معارف العلماء، وحتى في الولايات المتحدة نجد أن البدائية تعيش جنباً إلى جنب مع الإنتاج الحديث الضخم.

ومع ذلك، فمن طبيعة هذه القوى أن تمتد بصورة سريعة مستمرة بمجرد أن تتحرر مجموعة من البشر من إسار التقاليد وأسلوب الحياة الجامد. إن أي اختراع أو اكتشاف يؤدي إلى اختراع آخر واكتشاف آخر، في سلسلة لا تنتهي من التطور، والعالم يصل إلى معارف جديدة يستفيد منها الاقتصاد. حتى في اللحظات التي لا يرمي فيها إلى إفادة الاقتصاد. ووجه الاختلاف الرئيسي بين المدنية الغربية الحديثة وكل ما عداها من مدنيات على الأرض ليس في أن الأولى حيوية والثانية جامدة، وإنما في أن المجتمعات الصناعية الحديثة قد جعلت التغير طبيعة ثانية لها. وفي ظل نظراتهم، لا يمكن النظر إلى المدنية الفاضلة على أساس وجود مستوى جامد متوازن من الكمال: فالمثل الأعلى في نظرهم هو أسلوب مستمر لا غاية يصلون إليها ويقفون، إنها حركة مستمر من نصر إلى آخر، نصر يتغلبون فيه على قوى الطبيعة.

والتفاؤل متوقف على التسليم بمزايا التقدم في المعارف، إذ لو لم يحدث ذلك لما كان هناك شيء يرتكز عليه التفاؤل وحل التشاؤم محله.

ولقد وجد الإنسان الحديث نفسه في دوامة تنمية اقتصادية هائلة وستقضي عليه هذه الدوامة ما لم يتحكم في القوى التي تهدد المجتمع بالفناء ويبدو– في مظهر واحد– أن البلدان الرأسمالية قد حققت تقدماً كبيراً في القدرة على التحكم في سير الأحداث.

فقبل الثلاثينيات كان من الأمور المسلم بها أن على العالم الرأسمالي أن يتناوب فترة الازدهار وفترات الكساد، وأنه لابد من حلول أعوام سيئة لا يجد فيها ملايين العمال عملا دون خطأ ارتكبوه من جانبهم وفي هذه الفترة تنخفض مستويات المعيشة لا لنقص في الطاقة الإنتاجية وإنما لأن هناك خطأ حل بجهاز التبادل.

وحتى الاشتراكيون الذين نادوا بهذه الأوضاع، وطالبوا بحق العامل في العمل، أي بمسئولية الدولة في تشغيل العمال، حتى هؤلاء آمنوا بأن من المستحيل التخلص من التعطل في ظل الرأسمالية، واعتبروا الاشتراكية العلاج الوحيد.

غير أن كينيز وروزفلت جعلا أصحاب هذه الأحكام يعيدون النظر في أحكامهم. فلقد بات من الواضح أن السياسة العامة قد لا تلغي البطالة في البلدان الرأسمالية، ومع ذلك تستطيع أن تساهم إلى حد كبير في تخفيف حدتها، وتخفيف حدة التقلبات الاقتصادية، وذلك باتخاذ الإجراءات

المناسبة– سواء في ميدان النقد أو الميزانية. من أجل المحافظة على الطلب على المنتجات الصناعية.

والبلدان الرأسمالية لم تعد تسلم بأن انتشار البطالة أو الانحسار الاقتصادي مجرد أشياء من صنع العناية الإلهية، أو أنها علاج ضروري لاستتباب النظام بين صفوف الطبقات العاملة.

إن ازدهار الأفكار الخاصة بالضمان الاجتماعي ودولة الخدمات العامة يتضمن صيانة الإنتاج الوفير وتشغيل عمال كثيرين من أجل الإنفاق على مشروعات الدولة.

وهكذا كانت هناك خطوات إيجابية لجعل الإنسان يسيطر على عوامل التنمية الاقتصادية. غير أن هناك خطر الحرب المتزايد، الذي يهدد بدمار لم يسبق له مثيل.

إن الناس يتمتعون، في البلدان النامية، بأمن اجتماعي، ولكن الواقع أنهم لا يحسون بأنهم في مأمن، ذلك لأن خطر الحرب ماثل في رءوسهم على الدوام.

ولكي يحقق الإنسان لنفسه الأمان لا يكفي أن يسيطر على مصيره الاقتصادي، وإنما يجب أن يسيطر أيضاً على الوسائل التي تكفل السلم العالمي. غير أن هذه المهمة عسيرة بصورة غير عادية. ذلك لأن التقدم السريع في قوى الفناء لم يجعل الناس يكفون عن تسليح أنفسهم، وإنما

دفعهم إلى إنفاق المزيد لكي يحموا أنفسهم من جيرانهم عن طريق أسلحة ثقيلة تتكلف الكثير. ولسوء الحظ تختلف الأسلحة عن معظم أشكال الإنتاج الصناعي الأخرى، ذلك أن الطلب على الأسلحة لا ينتهي أبداً ولا يشبع.

فكلما زاد نصيب أمة منها ازداد إحساس الأمم الأخرى بحاجتها إلى مثل هذه الأسلحة. أضف إلى هذا أن التسلح الضخم، والتسلح المضاد لهذا التسلح، يضاعف من سطوة النزعة الحربية ويضعف صوت نزعة السلام؛ كما أنه يضع السلطة في أيدي مسئولين لا يترددون في إثبات كفاءة أسلحتهم التي تستطيع أن تتلف وأن تدمر. والسلاح الجوي الأمريكي قد أحدث في الحرب الكورية من الدمار ما لم تحدثه الحرب العالمية الثانية.

وهكذا نرى أن القرنين اللذين انقضيا في النمو الاقتصادي لم يجعلانا قريبين من الأمان، وإنما جعلانا أبعد ما نكون عنه. لقد رفعا– بشدة– مستويات المعيشة في البلدان النامية، وجعلا من الممكن، في هذه البلدان ظهور مفاهيم ديمقراطية جديدة خاصة بالحقوق الإنسانية ومفضية إلى الرفاهية الاقتصادية. وهذه مكاسب حقيقية للغاية، بالرغم من أنها مازالت وقفاً على شطر من الجنس البشري، وما زال شطر كبير يعيش في فقر. غير أن هذه المكاسب قد تضيع وتندثر بفعل قوى التدمير العملاقة التي تعتبر نتيجة أخرى لتقدم الإنسان وغزوه للقوى الطبيعية.

وهكذا نجد أن مشكلة القرن العشرين الأساسية ليست مشكلة اقتصادية. إن الجنس البشري في حاجة اليوم إلى حل المشكلة السياسية، ذلك لأن الفشل في حلها معناه الدمار، كما أنها تظل عقبة كؤودا تعترض سبيل التقدم الاقتصاد. وأكبر مهمة اقتصادية توجيه الجيل القادم هي النهوض بالشعوب المتخلفة وانتشالها من وهدة الفقر، وجعلها تساهم في إنتاج الثروة التي تعتبر في الوقت الحالي وقفاً على قلة من الأمم التي تحتكرها. ولقد استطاع الاتحاد السوفيتي– بإقدامه على تضحيات هائلة أن يسير في الطريق، متجها نحو هذه الغاية، ومعتمداً على جهوده هو، دون مساعدة من العالم الخارجي تقريباً. غير أنه من الصعب على الهند أو الصين أن تحقق هذا الانتصار وحدها، نظراً لاكتظاظهما بالسكان وقلة مواردهما من الأرض الصالحة للزراعة، والمواد. إن الأمم المتخلفة اقتصادياً في حاجة إلى مساعدة من جانب الدول الأكثر تقدماً، والبلدان الأكثر تقدماً في حاجة إلى مساعدة الأمم المتخلفة، وليس هناك من سبيل آخر لتوجيه العالم وجهة إبداعية خلاقة، بدلا من انصرافه إلى التدمير.

والمشكلة هي كيفية العثور على أساليب التعاون بين الشعوب النامية اقتصادياً والشعوب المتخلفة اقتصادياً، تعاون يتعارض مع وجود الاستعمار في مناطق كثيرة في العالم.

والاستثمارات الأجنبية الضخمة التي تمت في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين إنما تمت في ظل رأسمالية آخذة في التوسع، كما أنها كانت تسعى وراء أرباح رأسمالية.

وكثيراً ما كانت الحكومات تقف وراء الرأسماليين المستثمرين التابعين لها، وكانت هذه الحكومات تقوم– بدورها– ببعض الاستثمارات لكي تفتح لنفسها مناطق تستعمرها.

ولم تكن هذه الاستثمارات تتم لمساعدة البلدان المتخلفة– وإنما لأنها كانت تخدم الرأسمالي التابع للدولة النامية. وبعض المشروعات– مثل إقامة صناعات في الهند وشنغهاي– أظهرت منافسين جدداً يقاومون الصناعات الموجودة في البلدان النامية.

غير أن معظم الصناعات كانت تهدف إلى إضافة موارد جديدة للطعام والمواد الخام، وهي الموارد التي تحتاج إليها البلدان النامية لتحقيق مطالبها.

وهكذا أسفرت المشروعات الأجنبية عن مزيد من التبادل الصناعي بما في ذلك السلع الإنتاجية من جانب الدول النامية في مقابل المواد الغذائية والمواد الخام للمناطق التي يتم فيها الاستثمار.

وكان الغرض في بعض المناطق، هو تشجيع الإنتاج المحلي وتصديره وكان الاستثمار الرئيسي ممثلا في المواصلات، وفي المشروعات التجارية.

وأصبحت اقتصاديات البلدان المتخلفة تعتمد على أسواق البلدان النامية، وتتأثر بكل تقلب يحدث في العالم الرأسمالي.

وعندما يتدهور الطلب على سلعهم، يعانون من التدهور الأمرين، وعندما يكون الطلب سليما يذهب جزء كبير من المزايا لا إلى العمال الوطنيين أو المزارعين، وإنما إلى الرأسماليين. في الدول صاحبة الاستثمار.

ولم تكن هناك محاولات كثيرة، أو لم تكن هناك محاولات على الإطلاق، لتدريب المستخدمين الوطنين على المستويات العليا من العمل تلك المستويات التي كان الرجال البيض يحتكرونها وفي كثير من الحالات كان قدوم الرأسمالية البيضاء يقضي على أسلوب الوطنيين في العيش، وفي بعض المناطق المستعمرة أتت ضرائب الترشيح وضرائب الأكواخ تفرض عمدا لإجبار الوطنيين على أشكال العمل التي تقدم لهم الأجر نقداً، ذلك لأنهم في حاجة إلى النقد ليدفعوا هذه الضرائب المفروضة عليهم فرضاً وقليلة هي المناطق التي كانت صالحة- من حيث المناخ والناحية الاقتصادية- لإقامة المهاجرين البيض بها بصفة دائمة.

وفي هذه المناطق ظهرت أسوأ المواقف إذ أن الأقلية البيض كانت تصمم على الاحتفاظ بتفوقها ولذلك تستخدم كل وسيلة لجعل الوطنيين يعيشون عيشة العبيد. أما في المناطق التي لم تكن تصلح لإقامة البيض، فإن السود كانوا يعاملون معاملة أفضل من زملائهم في المناطق الأخرى نسبياً. ولكن حق هناك، كان نظام الحكم يخدم مصالح البلد الاستعماري وكانت الحكومة تحمي الرأسماليين من أي رغبة في الارتقاء والصعود من جانب الوطنيين.

ولا شك أن سياسة البلدان الكبرى الاستعمارية كانت تختلف وتتفاوت فالتطور الاستعماري في بريطانيا كان يقوم على قيود اللون الصارمة، ولم تكن هناك محاولات كبيرة للمزج بين حضارة الشعوب الاستعمارية وحضارة الوطنيين الخاضعين للاستعمار. أما سياسة فرنسا الاستعمارية فكانت أقل تأثراً بحاجز اللون، غير أنها كانت تهدف إلى تثقيف قلة من الوطنيين وتعويدهم على المستويات الفرنسية، وحاولت استغلال هذه القلة كحيف للحكومة المحلية ضد أية محاولات وطنية للحصول على الحرية أو تحقيق المساواة بين الأجناس على أساس أكثر ديمقراطية.

أما سياسة الهولنديين الاستعمارية فكانت تسمح بنسبة كبيرى من التراوج، وأدى هذا إلى ظهور نسبة كبيرة من السكان الذين امتزجت أجناسهم، وهؤلاء ادعوا أنهم يستفيدون من امتيازات الأوروبيين، وكان هؤلاء يعملون في المستويات الدنيا من جهاز الحكم المتدرج أما التوسع لروسي في آسيا في ظل القياصرة نصاحبه محاولات ضخمة لصبغ البلاد المفتوحة بالصبغة الروسية، كما صاحبه استقرار أعداد غفيرة من الروس في أواسط آسيا وشمالها. ثم قدمت ألمانيا وإيطاليا إلى الميدان متأخرتين، فوجدنا معظم المناطق الخصبة خاضعة للاحتلال بالفعل. وقبل عام ١٩١٤ كانت الهجرة الإيطالية تتجه أصلا إلى أمريكا الشمالية وإلى الأرجنتين، وتونس ثم أعقب الحرب العالمية الأولى قيود على الهجرة وإذ ذاك حاول الإيطاليون الاستقرار في شمالي إفريقية واتجهت الهجرة الألمانية أيضاً إلى أمريكا

الشمالية. ولكن كانت هناك محاولة لاستعمار بعض المناطق في إفريقية، إلى أن فقدت ألمانيا مستعمراتها في الحرب العالمية الأولى.

غير أن أوجه الاختلاف الموجودة في السياسة الاستعمارية للبلدان الكبرى لم تؤثر على الطابع العام للحركة، فقد كانت الحركة تخدم في كل مكان، البلدان الاستعمارية، ولا تفكر فيما يعود بأكبر النفع على شعوب البلدان المتخلفة، وينطبق هذا على الصين، وعلى أقطار الشرق الأوسط،

مثلما ينطبق أيضاً على الممتلكات الاستعمارية للبلاد الأوروبية، ولم تقع الصين أو الشرق الأوسط تحت السيطرة الخالصة لدولة كبرى واحدة، وذلك لتنافس الدول الكبرى، جميعاً حول هذه المناطق غير أن هذا لم يحل دون تنمية مواردها لخدمة مصالح الرأسمالية الأجنبية، لا مصالح السكان المحليين.

وليس من شك، في معظم الحالات، أن المشروعات الأجنبية كانت تضاعف من الطاقة الإنتاجية في البلد المتخلف، كما ترفع من الدخل القومي حتى بعد أن تقتطع الوكالات الأجنبية نصيبها. ولكن، حيثما تطور النظام الزراعي أو مشروعات التعدين، عادت المكاسب إلى طبقة محدودة من الحكام والتجار المحليين، وفشلت في الامتداد إلى سواد الشعب.

والواقع أن التنمية الاستعمارية كان معناها عادة التحالف بين الرجل الأبيض وأكثر العناصر الوطنية.

وحيثما ترك المزارع الوطني وشأنه يملك أرضه ويزرعها، وحيثما تعذر على الأبيض أن يقيم، كان جزء كبير من المزايا يذهب إلى المزارع حتى بعد أن تحصل شركات التاجر الأبيض على أرباح هائلة. حدث هذا على سبيل المثال، في ساحل الذهب، كما حدث إلى حد ما في نيجيريا وفي الملايو تدفق المستوطنون الصينيون ورسخت مكانتهم في صناعة المطاط والتجارة ونافسوا في ذلك شركات البيض. وفي جاوه سارت زراعة المستعمر جنبا إلى جنب مع زراعة الوطني.

غير أن الحكم الاستعماري والاستثمار الأجنبي معناهما عادة إخضاع الاقتصاد الوطني لمصالح الأبيض، وإخضاع أسلوب الوطنيين في الحياة أيضاً.

ومن الممكن أن يظل هذا النظام وأن يستشري طالما أن الشعوب الملونة راضخة وطالما أن الطبقات العليا هناك ترى أن من مصلحتها مساندة الرجل الأبيض ضد الوطنيين. بدلا من مقاومة تغلغل الرجل الأبيض.

غير أن نمو الشعور الديمقراطي، والنفوذ الديمقراطي في البلدان الرأسمالية. أدى إلى تحسين معاملة الوطنيين، طالما أن هذا لا يتعارض مع مصالح البيض.

ووقعت بعد ذلك أحداث كثيرة. لقد أصبحت الحرب الأهلية وباء يعتري الهندي الصينية على الدوام، واضطر الهولنديون إلى الاعتراف

باستقلال اندونيسيا، كما اضطر البريطانيون إلى الجلاء عن الهند وبورما وفي غربي أفريقية وجزر الهند الغربية بذلك حكومة بريطانيا العمالية جهودها لكي تحقق الحكم الذاتي في الأقطار المستعمرة.

وفقد الفرنسيون سورية، وأصبحت القومية العربية قوة يعمل لها حسابها في أنحاء الشرق الأوسط، وبدأت تمتد لتهدد ممتلكات فرنسا في شمالي أفريقيا.

في تلك الفترة توقف تدفق الاستثمارات الأجنبية في البلدان المتخلفة، باستثناء البترول. لم يعد في مقدور البلدان الأوروبية أن تستثمر أموالها على نطاق واسع فيما وراء البحار، بعد أن أفقرتها الحرب وتعرضت لمتاعب تتعلق بموازين المدفوعات، غير أن بريطانيا حاولت أن تسد جزءاً من الهوة وذلك بتخصيص اعتمادات خاصة لتنمية المستعمرات.

وكانت الولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي يستطيع فيه الرأسماليون أن يستثمروا أموالهم في الخارج. وباستثناء مسألة البترول نجد أن المستثمر الأمريكي كان ينعم بفرص كثيرة في الداخل، غير أنه كان يتهيب المغامرة بأمواله في الخارج، في عالم يفيض بالاضطرابات السياسية الحادة مثلما يفيض بالاضطرابات الاقتصادية.

أما الأمريكيون الذين مالوا إلى الاستثمار في الخارج، فرأوا أن أمريكا اللاتينية أفضل في نظرهم من البلدان المتخلفة في آسيا وإفريقية، وانصرفت

هبات الحكومة الأمريكية الضخمة إلى أوروبا الغربية لإنعاس اقتصادها على أمل تدعيمها وتقويتها للوقوف أمام تقدم الشيوعية من ناحية الشرق.

وبعد عام ١٩٤٥ تألف البنك الدولي للتنمية الاقتصادية للقيام بالمشروعات التي يبدو أنها ستجتذب المستثمرين الأفراد، غير أن الشروط الخاصة بقروضه كانت مجحفة، كما أنها لم تساعد البلدان المتخلفة كثيراً، كما عجزت عن جذب المستثمرين الأفراد واستمالتهم.

وفي الحال عرض الرئيس ترومان مشروع "النقطة الرابعة" واقترح تقديم معونة ضخمة– ولكنها لم تحدد– من أجل التنمية الاقتصادية في هذه البلدان؛ غير أن هذا المشروع لم يسفر عام ١٩٥١، عن شيء أكثر من إنفاق مبالغ ضئيلة على المعونة الفنية وعلى الاستكشافات التمهيدية للميادين التي ستتم فيها التنمية.

والحقيقة الواضحة هي أن للبلدان المتخلفة ليست على استعداد، وليست لديها الرغبة لقبول استثمارات رأس المال بالشروط التي يوافق عليها المفوضون؛ كما أن رجال الكونجرس الأمريكي ليسوا على استعداد للتصديق على تقديم معونات ضخمة إلا إذا تأكدوا من أن هذه المعونات ستعود عليهم بالنفع في صورة تدعيم للجبهة المعادية للشيوعية. وينطبق هذا الشرط على الفروض الحكومية مثلما ينطبق على المعونات الصريحة ولقد كانت البلدان الخاضعة للاستعمار تتلقى معونات أمريكية بمقتضى مشروع مارشال، ولكن ما إن زادت حدة الحرب الباردة بعد عام ١٩٤٧

حتى تزايد الميل إلى تحويل المعونة الأمريكية إلى أغراض عسكرية والاهتمام بالمطالب التي يمكن إدراجها في قائمة "الدفاع الغربي".

غير أن المناطق المتخلفة ليست بحاجة ماسة إلى معونة عسكرية أو معونة في صورة مشروعات رأسمالية تهدف إلى تصدير المواد الخام إلى بلدان الغرب النامية، وإنما هي في حاجة إلى وسائل تحسين زراعتها ومواصلاتها وإلى الاستزادة من إنتاج السلع الاستهلاكية التي يحتاج إليها الشعب.

ولقد تم وضع عشرات المشروعات الخاصة بالري، وبتوليد الكهرباء وذلك بعد عام ١٩٤٥، ولكن تعذر تنفيذ غالبية هذه المشروعات لعدم وجود وسيلة للإنفاق عليها. وعلاوة على ذلك كانت الظروف السياسية غير مواتية في كثير من البلدان المتخلفة، وبخاصة في بلدان الشرق الأوسط. كانت الطبقات الحاكمة تخشى عواقب التنمية الاقتصادية فقد تثير بذور التمرد في صفوف تلك الشعوب.

ويجب أن نبحث عن حل لهذه المشاكل في خطة متماسكة لتنمية البلدان المتخلفة، على أن تقوم بتمويل الخطة بلدان تتمتع بمستوى معيشة مرتفع، على أن يكون الهدف خدمة مصالح الشعب المتخلف لا الشعب النامي.

وبمرور الوقت ستعود هذه الإجراءات بالنفع على الذين يمولون الخطة أيضاً، غير أن الحرب الباردة أحبطت هذه المساعي. فإذا كانت الأمم المتحدة تبذل جهودها بالفعل متضافرة، فإن من الممكن حينئذ تنفيذ مشروعات تنهض بالبلدان المتخلفة.

الفهرس

الفصل الأول : كيف حدثت التغيرات الاقتصادية ؟ ٥
الفصل الثاني: طبيعة المجتمع الصناعي الحديث ١٨
الفصل الثالث: منذ مائتي عام......................... ٢٦
تقديرات الملك جورج لعدد سكان انجلترا في عام ١٦٨٨ ٤١
الفصل الرابع: الانقلاب الصناعي ٥٨
الفصل الخامس: منذ مائة عام مضت ٧١
الفصل السادس: تطور فرنسا وألمانيا ٩٨
الفصل السابع: نمو الولايات المتحدة ١١٤
الفصل الثامن: الاستثمار الاقتصادي ١٣٠
الفصل التاسع: الشرق الأقصى ١٤٥
الفصل العاشر: الآلات والرجال...................... ١٥٥
الفصل الحادي عشر: أثر زيادة السكان............... ١٧٦
خاتمة.. ١٨٨